

7211



Copyright © 2015 - 2016 University of

٨١٩ر٤

حاشية الباجوري على متن السمرقندية . تأليف

ج. ب

الباجوري ، ابراهيم بن محمد - ١٢٧٧هـ . بخط

علي محمد المغربي سنة ١٢٨٤هـ .

١١٢ ق ٢٤ س ١٧×٢٤ سم

٦٢٨١

نسخة جيدة ، ناقصة الأثناء ، خطها نسخ معتاد ،

طبع .

الأعلام ٦٦:١ معجم المطبوعات ١:٥٧

١ - علم البيان ، البلاغة العربية - المؤلف

ج - تاريخ النسخ د - حاشية

ب - النسخ

السمرقندية .

١٤٠٧ / ٦ / ١٦

١٤٦٣ / ٢ / ١٦

هذا الكتاب جليلة الامام
العالم العلامة البحر الفلانة شيخ مفتاح
المسلمين الشيخ ابراهيم
الباجوري على من
السمقية
على التمام
والله
م

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النسخات"
الرقم: ٦٢٨١ - ف ١٩٦٢
العنوان: حاشية الباجوري على فقه السمرقندية
المؤلف: الباجوري - ابراهيم بن محمد - ١٢٧٧ هـ
تاريخ النسخ: ١٢٨٤ هـ
اسم النسخ: حاشية محمد المفزعي
عدد الأوراق: ١٢٠
ملاحظات: -

الحمد لله الذي خصنا بالبيان وجعلنا من الفايزين بدار الجنان
والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان وعلى آله وصحبه
ذوي العلم والعرفان **وبعد** فيقول ابراهيم البيهقي وفقه
الله لطريق السعادة ورزقة الحسنى وزهادة قدسائي بعض
الاخوان اصليح الله لي وله الحال والثبات كتابه زكية على
المقدمة المسماة بالسمعة تدية تبين مرادها وتكشف ثنائها مع
الاختصار والايضاح والاظهار والافصاح فلما انشج صدره
لذلك والله اعلم بما هنا لك اجبت لما طلب مني سلاسيدي العربي
فقلت وبالله التوفيق **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء
المولف بالسلمة ثم بالحمدلة اقتداء بالكتاب العزيز وعلا بروايتي
خبر كل امرؤي بال لا يبدوا فيه الخ لكن اقتصر كثير من على
السلمة لانها حاد والعمل على الاقتصار عليها في نحو الاكل واعلم
انه ينبغي لكل سائر في فن ان يتكلم على السلمة بطريق مما يلائم
الفن الذي يشترع فيه لمقتضيات احدها حق السلمة والاخر
حق ذلك الفن ونحن الان سارعون في فن البيان فينبغي ان نتكلم
عليها بطريق مما يناسبه فنقول اصل وضع الباء للصاق وهو
قسمان حقيقي كما في قوله امسكت بزيد اذا قبضت على شيء من
جسمه ومجازي كما في قوله مررت بزيد قال بعضهم والاشبه
ان الالصاق هنا مجازي لان زمن التأليف بعد زمن ذكر الامم
اذ الالفاظ اعراض سيالة تنقضي بحرح النطق ويكون اصل
الباء ما ذكر علم ان استعمالها في الاستعانة انما هو على سبيل المجاز
وحينئذ يحتمل ان يكون مجاز امرئ له بان تنقل الباء من الارتباط
على

من السائر في الفن

على وجه الالصاق الى مطلق ارتباط ثم ان استعملت في الارتباط على
وجه الاستعانة لكونه فردا من ذلك المطلق كان مجاز امرئ سلاسيدي
وان نقلت من ذلك المطلق الى الارتباط على وجه الاستعانة
كان مجاز امرئ سلاسيديتين والعلاقة على كل دائرة بين الاطلاق
والتقييد ويحتمل ان يكون مجازا بالاستعانة التسمية بان يشبه
مطلق الاستعانة بمطلق الالصاق بجامع الارتباط في كل ضمني
التشبيه من الكليات للخصيات فتستعار الباء الموضوع للالصاق
الجزئي للاستعانة الجزئية ولا بد هنا من مجاز اخر لان الاستعانة
حقيقة بالذات لا بالاسم وذلك بان يشبه مطلق ارتباط بين
اسم المسقون به والمسقون فيه بمطلق ارتباط بين ذات المسقون
به والمسقون فيه فيسري التشبيه من الكليات للخصيات فتستعار
الباء من المشبه به للمشبه ويلزم على ما ذكر ابتداء المجاز على
المجاز والمحق جوارح لوقوعه في القرآن قال تعالى ولكن لا تواعد
سر فان اصل السر عند الجهر نقل او لا الى الوطاء لكونه لا يقع
غالب الا فيه فالعلاقة الحالية والمجالية ثم نقل للعقد لكونه سبب
الوطاء غالباً فالعلاقة السببية والمسببية ومعنى الاسم ما دل
على معنى لكن ليس المراد به هنا هذا الامر الكلي بل المراد به
ما صدقانه كالحالف والرازق والمحيي والميت الى غير ذلك
وهل هو حسيه حقيقة او مجازي خلافا لانهم اختلفوا فيما لو نقل
الكلي في خبرياتة كما لو استعملت الانسان في زيد وعمر ووخالد
الى غير ذلك فقبل ان حقيقة وقبل ان مجاز وهذا الخلاف مني
على الخلاف في اللام الواقعة في تعريف الحقيقة وهو الكلمة
المستعملة فيما وصفت له فقبل انما اللام الاجل وينبغي عليه ان

ما ذكر حقيقة وقيل انما لام القدية وينبغي عليه ان ما ذكر مجازاً
واضافة الاسم الى ما بعده حقيقة ان يريد بالمضاف اليه الالة
ومجازية ان يريد به اللفظ وذلك بان يشبه مطلقاً ارتباطاً
بين المضامين على وجه البيان مطلقاً ارتباطاً بينهما على
وجه التعيين فيسري التشبيه من الكلمتين للمجازين فيستعار
صورة الاضافة من التشبيه به للمتشبه مستعاراً بتعبية فان قيل
صورة الاضافة ليست بكلمة مع ان المجاز المصطلح عليه هو الكلمة
المستعملة في غير ما وصفته له الخ اجيب بانها وان لم تكن كلمة
حقيقية هي في قوة الكلمة والله علم على الذان الا قدس ما هو
علم شخصي جزئي لكن لا يجوز ان يقال ذلك الا في مقام
التعليم والتحقيق ان العلم الشخصي من قبيل الحقيقة خلافاً
لمن زعم انه وسلسلة بين الحقيقة والمجاز فعلاً لانه لا بد فيها من
الوضع الذي يخص لغة بعينها والاعلام ليست كذلك بل كما تكون
في لغة العرب تكون في لغة العجم مثلاً وكان مقتضى الظاهر خطاب
المستفان به بان يقال باسكن فيكون هنا الثبات على مذهب
السكاكي لانه لا يشترط تقدم ما يناسب المقام وهو ما اختلف
في كونه حقيقة او مجازاً والرحمن الرحيم صفتان مشتقتان من
الرحمة وهي رقة في القلب تقتضي الاحسان او ارادته وهذا
المعنى مستحيل عليه تعالى باعتبار مبدية وهو الرقة جازية
باعتبار غايته وهي الاحسان او ارادته فيتعين ان يراد من الرحمة
في حق تعالى معناها باعتبار غايته وجبئذ تكون مجازاً لمبدأ
اصلياً من اطلاق اسم السبب واردة المسبب ويكون الرحمن
الرحيم مجازاً لمبدأ لا تبقياً كذلك ويصح ان يكون في الكلام كناية

اصطلاحية

اصطلاحية وهي لفظ اطلق واريد لانه معنى فان قيل الكناية
يصح فيها ارادة الحقيقة وما هنا ليس كذلك اجيب بان المراد
من ذلك كون المعنى الكنائي لا ينافي المعنى الحقيقي وان منع
منه مانع خارجي كما هنا وقرر حفيد السعد في الكلام مستعاراً
تمثيلية ولا يخفى ما فيها من اساءة الادب ولذلك تركناها بما لها
وما عليها وهذا كله بحسب اللغة وما بحسب الشرع فالأقرب
كما افاده السيد الصفوي ان ذلك حقيقة شرعية ثم ان هذه الجملة
قد دخلها مجازاً بالحذف بناء على ان الباء حرف جر أصلي متعلق
بمخذوف تقديره اولف مثلاً ومجازاً بالزيادة بناء على انها حرف
جر زائد لا يحتاج لمعلق وبناء على ما قاله بعضهم من ان الاصل
بالله فالحق الاسم فرقا بين اليمين واليمين اي يزيد فرقا بين
القسم والتبرك ومجازاً بالتقدم والتأخر بناء على ان الاصل
بالله الاسم مقدم واخر وان قال في الاتقان نقلاً عن البرهان
ان ذلك ليس بمجاز والحق ان كلامنا هذه المجاز ان ليس داخل
في المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وصفته له الخ وانما هو
داخل في المجاز بمعنى مطلق المجوز وهو ان كتاب خلافاً لاصل
وبعد هذا كله جملة السعلة مجازاً مركب لانها موضوع للاخبار
وقد استعملت في الاستشاد وما ينبغي التشبه له ان الرحمن مختص
به تعالى واما قول اهل اليقظة خطأ بالمسئلة الذاب
وانت غيث الوري لا زلت رحماناً فثقتهم في كبرهم ولجان
بعضهم ايضا بان المختص انما هو المعروف بخلاف المنكر فان قيل
لنرم على ذلك ان الرحمن مجازاً لا حقيقة له مع ان المجاز فرع
الحقيقة اجيب بانه يلزم ذلك وقولهم المجاز فرع

الحمد لله العظمي

الحقيقة امر غلبي والكلام على البسمة كثير وشهير وفي هذا القدر
كفاية **قوله** الحمد الخ لما كانت البسمة متضمنة للاعتراف بان الفعل
لا يتم الا بمعونة الله تعالى فاسبب تقييدها بالحمد تعالى
وشكره حيث ان الامر كله منه واليه وانما عبر المصنف بالجملة
الاسمية دون الفعلية مع انها الاصل اذ كان المسند اليه مصدرا
كما هنا فان الاصل حمدن حمد الله فحذف الفعل مع فاعله ورفع -
المصدر وادخلت عليه ال على ما فيه من عدم الجملة القوي
كما قاله بعض المحققين لان الجملة الاسمية تدل على الدوام بخلاف
الفعلية فانها تدل على التجدد على المشهور فيهما ويستشكل ما ذكر من
ان الجملة الاسمية تدل على الدوام بقول الشيخ عبد القاهر امام هذا
العلم في قولك تريد منطلق انه لا يفيد الاثبات الاطلاق لزيد واجل
السعد التفتازاني بان الشيخ نظر لاصل الوضع وعبر عن نظر لقراين
المقام فتحصل ان الجملة الاسمية تدل على الثبوت بوصفها وعلى الدوام
بما اقترنت بهما من قران المقام ووقع للمفرد هنا كلام مردود
كما بسطه الغنيمي فاليراجع **قوله** لو اهدى العظمي كذا في نسخ
وفي نسخ اخرى لله واهب العظمي ولا يخفى ان الاول ترجع الى الثانية
بتقدير لفظ الجملة وعلى كل منهما قفي كلام الحكم تعليق الحكم بمشتق
وقد تقرر ان تعليق الحكم بمشتق يوزن بعلمية ما منه الاشتقاق
فكانه قال الحمد لله لهبة العظمي فيكون قد علل ثبوت الحمد لله
بتلك الهبة مع ان الحمد ثابت له تعالى لذاته لا لعلته **وبما**
بانه لم يرد تقليل الثبوت وانما اراد تقليل انشاء الشئ الذي تضمنه
الجملة ويمكن ان يقال انه علق الحكم بالذات الاقدس وعبر
عنه بعنوان الوهاب استار الى انه سبحانه وتعالى دام الوهاب

على

على عباده بحيث لا يخلو ادنى دقيقة عن ان يكون له فيها امداد عليهم
والمراد بالعظمية جميع العطايا فتكون ال للاستفراق وهي الداخلة على
الحقيقة من حيث تحققها في جميع الافراد وعلاقتها ان يصح حلول كل
محلها او بعض العطايا فتكون ال للمعبر الخارجي وهي الداخلة على
فرد من افراد الحقيقة اذ كان ذلك الفرد معلوما للمخاطب وعلى هذا
فالعضد المهور هو العظمية التي نزلت بها سور الضحى والتشويق
فيها لا استقبال الاستيلاء على جميع ما ساوله عمومها بدليل ان حصول
رضاه صلى الله عليه وسلم متأخر عن خروج جميع عصاة امته من
النار لما روى انه لما نزلت قال صلى الله عليه وسلم اذ الارضي
واحد من امتي في النار وقيل هو العظمية التي نزلت بها سور
العوثر وكل من العظيمة معلوم عند اهل العلم والملائكة لمقام الشاء
الاول لما فيه من العموم ثم ان الواهب هو المعطي بدون عوض والعظمية
اسم للشئ المعطي لكن المراد بها هنا الشئ لا بوصف كونه معطي
فيكون في كلامه تجريد او الشئ الذي يؤل الى كونه معطي فيكون
في كلامه مجاز الاول لئلا يلزم تحصيل الحاصل كما في قوله صلى الله
عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه فيكون المصنف قد اشار الى
بلطف الى انه يولف في المجاز حيث ذكر في مطلع كلامه ما يجوز الى
المجاز كذا قيل والحف ان لا يجرد ولا مجاز لان تحقق الوصف للقول
به مقارن للفعل حين تعلق الاعطاء بالشئ يتصف بلونه عظمية
كما انه حين تعلق الضرب مثلا بعمر مثلا يتصف بالمضروبية
وحين تعلق القتل به يتصف بالمقتولية وهكذا ولذلك شاع
السبكي في عروس الافراح على من جعل الحديث المذكور من مجاز
الاول بقي انه قد تقرر في علم الكلام ان اسماء تعالى توقيفية

أي يتوقف جواز إطلاقها عليه تعالى على ورودها عن الشارع وحيد
 فكيف يطلق المعصية الواهب عليه مع أنه لم يرد واجيب بأنه جازي
 على طريق من يكتفي بورد المادة ولو بصيغة أخرى كما هنا فإنه
 وردت المادة في قوله تعالى يجب لمن يشاء أن أتت الآية وفي الاسما
 المستثنى حيث عد فيها الواهب أو على طريقة من يجوز الإطلاق كل ما
 يدل على الكمال وأن لم يرد على أن التحقيق أن يحمل التوقف على
 الورد إذا كان الإطلاق على سبيل التسمية الخاصة دون ما إذا
 كان على سبيل الوصفية العامة وانضاح الفرق بينهما في الحاد
 أن عبد الله مثلا يطلق على كل أحد بالمعنى الوصفى ولا يلزم أن
 يكون علما لكل أحد هذا كله على تسليم عدم ورود الواهب وأما
 على ورودها كما عراه بعضهم لابن حجر في شرحه على المنهاج في باب
 الحقيقة فلا إشكال ولا جواب فتفتن **قوله** والصلاة الواجبة
 بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لم يزل كل كلام لا يبدى وأنه يذكر الله تعالى
 ثم بالصلاة على من أقطع الكنع وهو وإن كان ضعيفا يعلى به في
 فضائل الأعمال وخبر من صلى على نبي كسب لم تزل الملائكة تستغفر
 له ما دام لم يمت في ذلك الكتاب وقد أورد المصنف الصلاة عن
 السلام وهو مكرره كعكسه لأمير الله بها جميعا حيث قال يا أيها الذين
 آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقد أنكر النووي على مسلم ذلك
 لما ذكر لكن تعقب بأنهم صواب على أن الواو لا تدل إلا على الجمع
 المطلق ولا دلالة في القرآن في الذكر على القرآن في الفعل بدليل
 أقبح الصلاة وأقوال الزكاة ولذلك ذهب غير واحد من العلماء إلى
 أنه لا يلزم ذلك نعم هو خلاف الأولى كما لا يلزم مسلم ومع ذلك
 فالعمد القول بالكرهية لكن يجاب عن المصنف بأنه ممن لا يرى

والصلاة

كرهية

كراهية الأفراد لأنه كان من البراءة الحقيقية الذين لا يقولون بها
 وأعلم أن للصلاة ثلاثة معان الأول لغوي فقط وهو الدعا مطلقا
 وقيل بخير والثاني شرعي فقط وهو أقوال وأفعال مقترنة بالتكبير
 مختصة بالتسليم بشرائط مخصوصة والثالث لغوي شرعي وهو
 عند الجمهور بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لغيره من ملائكة وغيرهم
 الدعاء واختار ابن هشام في مفسنه أنه المعنى بفتح العين وهو
 بالنسبة لله الرحمة الخ ويرتبط على هذا الخلاف من قبيل المشترك
 اللفظي على الأول وضابطه أن يتحد اللفظ ويتحدد المعنى
 لعين قائما موضوعا للباصر بوضع والمجارية بوضع وللذهب بوضع
 وإنما من قبيل المشترك المعنوي على الثاني وضابطه أن يتحد كل
 من اللفظ والمعنى لكن تتعدد الأفراد المشتركة في ذلك المعنى
 كاسد فإنه موضوع للمعنى المشترك وحته أفراد مشتركة فيه والتحقق
 الثاني لأن الأصل عدم تعدد الوضع **قوله** على خير البرية في كلامه
 المتعارف بعبية حيث شبه مطلق ارتباطا بصلاة بمصطفى عليه
 بلفظ ارتباط مستقل يستعمل على جميع شدة التعلق في كل
 نسري التشبيه من الكليات الجزئية والتغيرات على من جزئي
 من المشبه به الجزئي من المشبه وظاهر أن خير البرية هو سيدنا
 محمد صلى الله عليه وسلم ولأننا في ذلك قوله صلى الله عليه
 وسلم في الحديث الصحيح خير البرية إبراهيم لأنه مخصوص بغير
 النبي عليه الصلاة والسلام فخير الله صلى الله عليه وسلم مطلقا
 وأما خبره إبراهيم فقيدة وإنما اختار المصنف الوصف المذكور
 دون غيره لأن دراج جميع كما لانه صلى الله عليه وسلم فيه وهل
 خبره صلى الله عليه وسلم على غير سبب من إياه التي اختص

على خير البرية

بها قال بعضهم نعم والتحقيق خلافه لان السيد ان يفضل من سأل على من
سأل ولذلك قالوا يوجد في المعقول ما لا يوجد في الفاضل ويجوز من
الاتفات الى ما يلزم ذلك من نقص غيره صلى الله عليه وسلم من
سائر الانبياء نقصا نسبيا وان غلب على بعض المحبين ولا يخفى ان
خير افضل تفضل فاصله اخير نفلت حركة اليها للسكنى قبلها وحذفت
الهمزة طلبا للحقة ولكونه افضل تفضل لا يثنى ولا يجمع ولا يراد على ذلك
قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخير لان الجمع فيه انما هو خير
مخفف خير بالتشديد واصل برية بريئة بوزن خطيئة بمعنى مفعولة
من البر وهو الخلق فقلت الهمزة ياء وادعت اليها التي قبلها فيها
وفد جعل بعض الشراح ال في البرية للجنس ووجه بان خيرية صلى
الله عليه وسلم على الجنس تستلزم خيرية على جميع الافراد بطريق
برهاني ويحتمل ان تكون للعهد الخارجي والمعهود من عمده انتظام في سلك
التفصيل من الانس والجن والملائكة والعهد الذهني لان المعهود الذي
فرد منهم وهو يصدق باحق فرد وتفضل الكامل على الناقص تفضل
بالكامل ويحتمل ايضا ان تكون للاستفراق وحسب فيحتمل ان تكون
للاستفراق الجمعي وان تكون للاستفراق المجموعي لانه صلى الله عليه وسلم
كما هو خير من كل فرد خير من المجموع كما نص عليه الفخر في تفسيره وكونها
للاستفراق المجموعي هو الاولى ليكون المصنف قد نبه على افضلية
صلى الله عليه وسلم على المجموع المعلوم منها افضلية على كل فرد
بالاولى وليلا يرد ما يقتضيه الاستفراق الجمعي من تفضل الكامل
على الناقص بخصوصه وهو نقص لان القضية عليه تضمن قتيلا
بعد الافراد فيقول الامر الى المخصوص وان اجيب عنه بانه لا يلزم
من تضمن الشيء للشيء ان يعطى حكمه من كل وجه والذوق شاهد

عدل

القول الثاني من جهة الاستفراق

عدل وما ينبغي التنبه له ان المراد بالناقص في قولهم تفضل الكامل على
الناقص نقص من بعد ناقصا عرفا والافضل لان كل تفضل الناقص
لا بد ان يكون ناقصا بالنسبة للافضل فتدبر **قوله** وعلى الله ان لو قال على
الله العلية الى كان احسن سبكا واعلى منزلة كذا قال العصام وغيره
انه لو قال ذلك لكان ارجح لفظا ومعنى اما الاول فلان الاصل في الجمع
ان يكون مراد وجابا ان يكون لكل فقرم ما يقابلها لان كل فقرم بمنزلة شغل
واما الثاني فلان الفقرم الرابعة تصير كالبس للفقرم التي قبلها ولا يرد
انه حينئذ يكون المتعلق بالاول فقرتين مع كون المتعلق بالله تعالى
فقرم واحدة وكذا المتعلق بالرسول لان الفقرم يعطوا المعنى لا بكثرة
اللفظ ولا يخفى علوه معنى الفقرم بالله ثم المتعلق بالرسول على معنى
الفقرتين المتعلقتين بالاول نعم يرد ان الفقرم الثالثة تصير اقصر مما
قبلها واحسن السجع ما تساوت فقرم ثم ما طالت فيه اللاحقة عن
السابقة فلا يستحسنون قصير بعد طويلة وحسب لا يكون ما ذكر
احسن سبكا ويجاب باننا لانعتبر السابقة واللاحقة مطلقا بل كل
فقرم وثانيتهما فقط فنعتبر الاولى والثانية ثم الثالثة والرابعة
وهكذا والرابعة هنا اطول من الثالثة ولا نظر لكون الثالثة اقصر
من الثانية هكذا اهد او اعترض على المصنف بانه قد اهل الصلاة
على الاصحاب واجيب بانه لا اهل لدخولهم في الال لانه في كلامه
بمعنى الاتباع في العمل الصالح كما هو الانسب بقوله ذوي النفوس
الركية ويحتمل ولو في محرم الاعيان ويراد بركا نفوسهم طهارتها من
دنس الكفر وقد اختار كثير تفسيره بذلك في مقام الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم لكن محله عند عدم القرينة والافسر بحسبها
بل جعل العصام في كلام المصنف ايها ما حسنا والمتبادر ان مراده به

حج

الایمان الاصطلاحي المسمي بالتورية وهو ان يكون للفظ معنيان
 احدهما بعيد قريب والاخر بعيد ويراد البعيد لقريظة خفية وللفظ
 الاول له معنيان احدهما قريب وهو اهل بيته والاخر بعيد وهو الانبياء
 وقد اريد منه المعني البعيد لقريظة حقيقة وهي مقام الدعا وقيل
 حال المصم فانه يقتضي انه لا يميل الا لصحاب فانه اراد بالاعيانهم ويحتمل
 ان مراده به الایمان اللغوي وهو القامع في الوجود اي الذهن
 وذلك المعنى ان اتباعه صلى الله عليه وسلم كماله وقرابته في حال
 رافته بهم وعطفه عليهم وقيامه بما يصلح ظواهرهم وبواطنهم حيث
 عنون عنهم بلفظ الاول الذي هو في الاصل عيال الرجل وقرابته فتعقل
قوله ذوي النفوس الزكية اي اصحاب النفوس النامية في الهدى
 او الظاهر من الادناس ويلزم من ذلك فلاحها وهو الظاهر المقصود
 والدليل على هذا لزوم قوله تعالى قد افلح من زكاهما وعلم من ذلك
 ان تفسير بعض الشراح للزكية بالمفاحة تفسير باللائم فان قيل
 هلا قال المصنف ذوي العقول الزكية لان العقل به كمال الانسان
 وبه تتفاوت مراتب الخلق فكان هو الاولى بالوصف بالزكا و احب
 بان زكا النفس يستلزم زكا العقل بالطريق الاولى لان ميل النفس
 الى الشهوات والعقل الى العلم لان من كانت نفسه زكية كان عقله
 بذلك اولى وهذا كله كما ترى مبني على تقاير النفس والعقل
 وهو احد قولين وذلك انه قيل بتقايرها فالنفس معني لطيف
 رباني به حياة الانسان والعقل قوة للنفس به تستعد للعلوم
 الضرورية والنظرية وقيل باخادها والاختلاف انما هو بالاعتبار
 وعليه فهما لطيفة ربانية لكن باعتبار ميلها الى الشهوات تسمى
 نفسا وباعتبار ميلها الى النكاح تسمى عقلا والتحقيق الاول

ذوي النفوس الزكية

وان



وان قال الشيخ الملوي في كبرى ان التقاير بينهما خلا في التحقيق كيف
 هذا مع ان بعض الفضلاء قال ان اتحادها مذهب الحكماء فلهذا **قوله**
 اما بعد فراجع المحققون على فضل الخطاب هو اما بعد كما نقله
 السعد التفتازاني عن ابن الاثير قال لان التكلم يفتح كلامه في كل
 امر ذي بال بذكر الله وخمده والصلاة على نبيه فاذا اراد ان يخرج
 الى غيره فصل بينه وبين ذلك بقوله اما بعد وقد يختص بعضهم
 فيقول وبعد لكن السنة اما بعد لما صح ان النبي صلى الله عليه
 وسلم خطب فقال اما بعد لخرجه الشيوخ والتحقيق ان اما في عبارة
 المصنف ونحوها المجردة التأكيد بخلافها في نحو قوله لك جا القوم اما زيد
 فرأيت واما عمر فمما شئ واما بكر فمحمود واهلهم جرا فانها ضمة للتأكيد
 التفصيل ولذلك قال الرضي انها موضوعة لمعنيين احدهما على
 الدوام وهو التأكيد والاخر في بعض المواضع وهو الفصل وقال
 بعضهم انها موضوعة لهما اما جعلها للتأكيد مع الفصل في جميع الاموال
 والتزم بتقدير المجل وبعض الفصل اذا لم يصرح بهما وفيه تكلف
 من ثلاثة اوجه الاول تقدير المجل والثاني تقدير بعض الفصل الثالث
 اعتبار قرينة على هذين القدرين ولذلك تفقه الفاضل العصام
 بانه صار عانيا لتكلفت لا يجدها عانيا ووجه افادة اما للتأكيد
 انك اذا قلت اما زيد فتعني مثلا كان المعنى مهما يكن شئ في الدنيا
 يكن قيام زيد وما دامت الدنيا موجودة لا تخلو عن شئ ففي هذا
 تحقيق وجود قيام زيد لا محالة لربطه بقطوع به وهذا المعنى
 مستلزم للتأكيد كما هو ظاهر وعلم من ذلك ان اما نائية عن اسم
 الشرط وفعله وهو الذي تسمى لكن التحقيق انما نائية عن اسم
 الشرط فقط كما نص عليه ابن الحاجب واما فعله فقد التزموا بتقديم

ح
 ١٢

اسم مما بعد الفاعل بالكون كالعوض عنه وتوضيح ذلك ان اصل اما زيد
 فقيام مثلهما يكن شي في الدنيا فزيد قائم حذف اسم الشرط واقبنت
 اما مقامه وحذف فعله وقدم زيد ليكون كالعوض عنه وهذا كما ترى
 صريح في ان الطرف هنا من معلولان الجزاء وقدم لما ذكر وهو اول من
 جعله من معلولان الشرط كما افاده بعض محققى المفارقة من انه حيث
 طلب الابتداء في الامر ذي النال الشامل للمقول بالسبلة وما معها
 كان لتقيده بكونه بعد ما ذكر وجه ولاداعي لتقييد الشرط بذلك
 فذكر **قوله** فان الخاي فاقول ان الخا وانما قدرنا ذلك لان جواب
 الشرط لا بد ان يكون مستقبلا عن فعل الشرط وما هنا ليس كذلك
 فان ذكر معاني الاستقاررات وما يتعلق بها ماض عن وجود شي
 في الدنيا حالا والمستقبلا اعني في حال التعلق او في الزمان المستقبل
 بالنسبة له ولانه يشترط ان يكون مضمون جملة الجواب متبعا عن مضمون
 جملة الشرط ومتربا عليه ولا كذلك ما هنا فان كون معاني
 الاستقاررات وما يتعلق بها قد ذكرت في الكتب الخ امر متحقق في
 نفسه وان لم يوجد شي في الدنيا حال التعلق او بعده لكن يعكس
 على تقدير القول بما هو جوابه من انه يجب حذف الفاء اذا حذف القول
 كما ذكر الاستغنى في شرح قول ابن مالك **قوله**
 وحذف ذي الفاعل في ثراذ **قوله** لم يك قول معها قد نبذا
 ويجاب بان ذلك غير متفق عليه لما ذكر السيوطي في جمع الهوامع
 من القول بجواز ذكر الفاعل حينئذ بل نقل قولا بوجود ذكرها في هذه
 الحالة فلعل المصح جري على أحد هذين القولين وتخلص بقضيه
 من ذلك كله حيث جعل قوله فاردين الجواب الشرط وقوله فان
 معاني الخ علة له فتكون العلة مقدمة على المعلول وعليه فلا بد

من

من جعل امره بتجديده وهذا لا يتم الا اذا كانت الخطة مقدمة على
 التاليف كما هو الغالب لكن المتبادر من عبارة المصنف خلافه فليست مل
قوله معاني الاستقاررات ايضا فمعاني الى الاستقاررات من اضافة
 المدلول للذال وقد اعترف الفاضل القصاص على المصنف بانه لا وجه للمع
 في عبارته بالنسبة للمعاني اليه لان الاستقاررات امر كلي لا نقد وله حتى
 يقع جمعه فكان الصواب ان يقول معاني الاستقاررات واسرار الشيخ
 الملوحي الى الجواب بان لفظ الاستقاررات في كلام المصنف ليس جمعا
 للاستقاررات التي هي امر كلي حتى يرو ما ذكر بل للاستقاررات التي هي امر
 جزئي وذلك لان كلام المعاني الثلاثة له اسم خاص وهو استقاررات
 مفرجة وملتقاة مكنية وملتقاة تخيلية فيكون المصنف قد اراد
 بالاستقاررات الاسماء الثلاثة الا انه حذف الفجر من كل وجه الصدر
 بقوله لا على العهد المدلول عليه بال واجاب بقضيه ايضا بان الكلي
 وان كان واحدا في ذاته له نقد باعتبار افراده فيجمع جمعه فهذا
 الاعتبار فتأمل **قوله** وما يتعلق بها اي من الاقسام والقرائن
 احدا من قوله فيما ياتي لتحقيق معاني الاستقاررات واقسامها
 وقرائنها فكل من الاقسام والقرائن متعلق بها لكن جملة التعلق
 مختلفة لان تعلق الاقسام بها متعلق بوضوح فان تقسيم الشي
 الى اقسامه توضيح له وتعلق القرائن بها متعلق بتفصيل فان حقيقة
 الاستقاررات لا يتم الا بقرينة لكونها مأخوذة في مفهومها كما سيأتي
 في كلام المصنف **قوله** قد ذكرت الخ لم يقل قد ذكر انما في التسمية كما هو
 مقتضى الظاهر لما علمت من ان ما يتعلق بها شيان الاقسام والقرائن
 فبالنظر اليهما مع المعطوف عليه صارت الاشياء ثلاثة فلهذا لم يذكر
 قد ذكرت ويحتمل انه عبر بذلك نظر الافراد ولا يخفى ان معنى الذكر

معاني الاستقاررات وما يتعلق بها قد ذكرت

التلفظ وهو لا يكون في الكتب لأنها مجمعة الوراق والنقوش كما يفيد كلام
 الجوهري أو النقوش فقط كما قاله بعضهم وعلى كل فالذي فيها إنما هو
 النقش وحسب يحتاج إلى أن يراد من الذكر النقش على سبيل المجاز
 المرسل التبعي من باب إطلاق اللازم وإرادة الملزوم لأنه يلزم من
 النقش الذكر عادة واللازم القاري كافي عند علماء البيان فإن قيل
 مقتضى عبارة المصنف على هذا أن الذي نقش في الكتب هو معاني
 الاستقارآن وما يتعلق بها مع أن الذي نقش فيها إنما هو النقوش
 الدالة على اللفظ الدالة على ذلك وأجيب بأنه على حذف
 مضامين والتقدير قد ذكرت دوالها فليست مل **قوله** في الكتب
 المراد بها ما يشتمل كتب المسند من زبر المتأخرين فاندفع بذلك
 ما عسى أن يقال بناء على أن مراده هنا بها كتب المسند من بقرينة
 التفسير بها بعد في جانبهم ومقابلتها بزبر المتأخرين هي وأن ذكرت
 في كتب المسند من مفصلة عسير الضبط ذكرت في زبر المتأخرين
 مجمل مصبوبة فلا يتم له الداعي لتأليف هذه الرسالة ووجه
 الدفاع أن لا نسلم أن المراد بالكتب خصوص كتب المسند بل
 المراد بها ما هو أعم فتدبر **قوله** مفصلة حال من الضمير في قوله
 ذكرت وكذا قوله عسيرة الضبط فهو حال مترادفة ويصح أن
 يكون حالا من الضمير في قوله مفصلة فيكون حالا منذ آجلته
 والمراد بكونها مفصلة أنها مفرقة مشتملة وأن كان المعروف
 أن المفضل هو الذي انضمت دلالة واللام يصح جعل ذلك سببا
 لتأليف هذه الرسالة فتأمل **قوله** عسيرة الضبط أي عسيرا
 ضبطها على من يطلع على تلك الكتب لتفرقها وتشتتها فيها ويعلم
 من ذلك أن قوله عسيرة الضبط من ذكر اللازم بعد الملزوم كذا

في الكتب مفصلة عسيرة الضبط

فيل

فيل وفي كلام بعض المحققين خلافه ونسبه وقوله عسيرة الضبط
 حال مقيدة لقوله مفصلة لأن المفصل قد لا يكون عسيرة الضبط
 إذ للتفصيل مراتب متفاوتة أه بتصرف وهو الذي أمر بضاهه **قوله**
قوله فارتدت الخ معطوف على جملة فإن معاني الاستقارآن الخ من غلق
 المسبب على السبب فالعلاج للسببية **قوله** ذكرها أي ذكر معاني الاستقارآن
 وما يتعلق بها من الأسماء والقراين ولا بد من تقدير مضامين أن
 يريد من الذكر النقش كما تقدم والتقدير حينئذ ذكر دوالها
 فإن أراد منه حقيقة وهي التلفظ قدر مضامين فقط والتقدير حينئذ
 ذكر دوالها فتدبر **قوله** مجمل مقابل لقوله مفصلة وقوله مضبوطة
 مغاير لقوله عسيرة الضبط وكان الأحسن في المقابلة أن يقول
 سهلة الضبط بمعنى أنه سهل ضبطها على من يطلع عليها لكن المصنف
 عذر بذلك مع ما لفته في سهولة ضبطها فلما كانت سهلة الضبط
 جدا المن يطلع عليها كانت كأنها مضبوطة بالفعل وقد علمت أن
 المراد بكونها مجمل كونها مجموعة وإن كان الموقوف أن المجمل هو الذي لم
 تنفخ دلالة إذ لا يصح إرادة هذا المعنى هنا لأن الفرق حذر منه
 كما هو ظاهر **قوله** على وجه الخ متعلق بقوله ذكرها لكن يقطع
 النظر عن تقييده بقوله مجمل مضبوطة واللافتضى كونها ذكرت
 في كتب القوم مجمل مضبوطة وحينئذ يتدفع سابق الكلام ولا
 حقه فتدبر **قوله** نطق به كتب المتقدمين فيه أما المتأخرين فنحن
 تبعية فيكون قد شبه الدلالة الواضحة بجامع النطق المعنى في كل
 والمتأخرين نطق بالدلالة ثم اشتق من النطق بمعنى الدلالة
 المذكورة نطق بمعنى دل دلالة واضحة وأما مجاز مرسل تبعي
 فيكون قد أطلق الملزوم وهو النطق وأراد اللازم وهو الدلالة

فأردن لا ذكرها مجمل مضبوطة على وجه نطق به كتب المتقدمين

الواضحة ثم اشتق من النطق بمعنى الالة المذكورة نطق بمعنى
 دل الالة واصحة واما المقارن فلكسنة فيكون قد شبه الكسب بانسان
 ذي نطق ولسقار لم المشبه به للمشبه ثم حذفه ورمز اليه بشي
 من لوازمه وهو النطق واما مجاز عقلي فيكون قد كسب النطق
 لغير من هو له كما في قولك انبت الربيع النفل فتدبر **قوله**
 ودل عليه زبر المتأخرين عبر في جانب المقدمين بالنطق وفي
 جانب المتأخرين بالالة لان من عادة المتقدمين الاطناب في
 العبارة حتى تنضح دلالتها فكارها ناطقة بمدلولها بخلاف
 المتأخرين فان من عادتهم الاجاز فيها فيكون في دلالتها حقا
 والمراد زبر المتأخرين كتبهم ان قرى بضم اوله وثانيه او كلاسهم
 ان قرى بكسر اوله وسكون ثانيه والاول انب والناثي يشمل
 فتنبه **قوله** فظنت الخ معطوفا على قوله فارذن الخ من عطف
 المسبب على السبب لان من اراد استنبه عنه فعله غالبا والنظم
 في اللغة جمع اللآ في السلوك والمراد منه هنا التأليف فيكون في
 كلامه لسقار ثم تصحبه بعبارة او مجاز مرسل يتبع فغلي الاول يكون
 المص قد شبه التأليف بالنظم بجامع الجمع في كل وتلقا النظم
 للتأليف ثم اشتق من النظم بمعنى التأليف نطق بمعنى الفت
 وعلى الثاني يكون قد لطف الملزوم وهو النظم و اراد اللازم
 وهو التأليف ثم اشتق من النظم بمعنى التأليف نطق بمعنى
 الفت والمراد على هذا بالتأليف مطلق الجمع على وجه الالة
 لانه اللازم للنظم بالمعنى الحقيقي وان كان المتكلم هنا قد اذنه
 ضاملا **قوله** فرايد عوايد من اضافة المشبه به للمشبه كالمعين
 لما في قول الشاعر

ودل عليه زبر المتأخرين فظنت فرايد عوايد

والرح

والرح تعبت بالعضون وقد جرى ذهب الاصيل على الجين الما
 وعلى هذا فالاصل عوايد شبيهة بالفرايد في القياسة هذان
 جعل ذلك تركيبا اصنافا فان جعل تركيبا توصيفا والمعنى فرايد
 صفاتها عوايد كان في كلامه لسقار ثم تصحبه بعبارة طوائف
 المسائل بمعنى الفرايد ولسقار لم المشبه به للمشبه وقد اعترض
 القاضل القسام على المصنف بانه لو قال فرايد فوايد لكان احسن
 ورد بان غاية ما فيه مراعاة نكتة لفظية وفي الحنا من المضارع
 الذي هو توافق الكلمتين في عدد الحروف وهما ثمانية وترتيبهما مع
 اختلافهما في حرفين متقاربي المخرج ومما قاله المص مراعاة نكتة
 معنوية وفي ان هذه الفرايد عايدة اليه من كلام القوم وليست من
 مخترعاته فيكون مطابقا لقوله فيما تقدم على وجه الالتفات
 التقدير بالفرايد فيه مراعاة كل من النكتتين لما هو معلوم من ان
 معنى الفريدة ما اكتسبه من علم او غير والاكتساب يفيد عدم
 الاختراع لا نافع ذلك اذ الاكتساب بمعنى التحصيل وهو شامل
 لما هو بطريق النقل عن القوم ولما هو بطريق الاستباط من
 كلامهم فلا تتم مطابقة هذا التقدير لقوله فيما تقدم على وجه
 الخنع وقد يقال ليس في التقدير عوايد مراعاة النكتة المذكورة
 لاحتمال ان سميتها عوايد باعتبار عودها من المص على فرايده
 فلا تتم المطابقة السابقة فتدبر **قوله** لتحقيق الخ متعلق بنطق
 واللام تعليلية والمراد من التحقيق ذكر الشيء على الوجه الحق
 كما هو احد معنييه لا اتيان الشيء بدليل كما هو المعنى الاخر
 وهذا احد اللفاظ الخمسة التي توجد في كلامهم وثانيها التدقيق
 وهو اتيان السلية بدليل على وجه فيه دقة وقيل اتيان دليل

قوله الما من المصراع الاول الما من المصراع الثاني

تدبر

المسئلة بدليل آخر وثالثها الترفيق وهو التفسير بما يقابل عبارات الخلو
 ورايتها التفتيق وهو مراعاة الثكان المعانية والمسان البدعية
 وخامسها التوفيق وهو جعل العبار سائلة من الاعتراض المتوجب
 وقد نوح العصام الى الاعتراض على المص بأنه كما حقق معاني الاسفار
 واقسامها وقرائنها حقق الترشيع فكان عليه ان يذكر في الديباجة
 كما ذكر هذه الثلاثة مما قال وكانه ادرجه في القراني لان كلا من الترشيع
 وقرينة المكسبة من ملايات المشبه به وقد اجاب بعضهم بأنه انما ذكر
 الترشيع فيما ياتي بها للترشيع هو غير مقصود لذاته فلا يحتاج لذلك في
 الديباجة التي من شأنها ان تذكر في المقاصد ويورد هذا الجواب
 قوله فيما ياتي العقد الاول في انواع المجاز حيث لم يقل وفي الترشيع
 مع انه ذكر فيه ولا يخفى ان ما قيل في الترشيع ياتي في التجر يد ايضا وان
 لم يقرض له العصام فتعطين **قوله** معاني الاسفار ان اي معقوف
 الاسفار في الترشيع ومعنى الاسفار المكسبة ومعنى الاسفار
 التخييلية واورد على المص ان معنى الاسفار في الترشيع لا يحتاج
 الى التحقيق لظهور وعدم الخلاف فيه واجيب بان تسلط التحقيق
 على المعاني باعتبار اكثرها وهو معنى المكسبة والتخييلية على ان
 تحقيق الشيء لا يتوقف على حقايقه ولا على الاختلاف فيه لانه كما
 تقدم ذكر الشيء على الوجه الحق حقا كان او ظاهرا متفقا عليه او مختلفا
 فيه فنسب **قوله** واقسامها اي اقسام الاسفار الثلاثة وقد اعترض
 العصام على المص بأنه لا اقسام للمكسبة حتى يحققها ثم اعترض عنه
 بأنه نزل المذاهب منها منزلة الاقسام قال على ان عود الصير المتصل
 باقسامها الى الاسفار ان لا يستلزم ان يكون لكل منها اقسام بل ان يكون
 مجموعها اقسام هو ورد الاعتراض من قوله بان المكسبة تنقسم كغيرها

معاني الاسفار واقسامها

الى

الى اصلية وتبعية والى تمثيلية وغير تمثيلية والى مرشحة ومجردة ومطلقة
 ومثال الاصلية ان ثبت المنية الظاهرها بزيادة فثبت المنية بمعنى السبع
 وبمقتضى لفظ المشبه به للمشبه ثم حذف واثبت شيء من لوازمه وهو الاظفار
 كما سيأتي ومثال التسمية المجبى اضافة الصار دم زيد فثبت الصير
 بمعنى القتل وبمقتضى المص المشبه به للمشبه وثبت منه قاتل ثم حذفوا
 شيء من لوازمه وهو اضافة الدم لانه لا يتر ما يستعمل في القتل وتبعية
 الامثلة لا تخفى على من له المام بالقرن **قوله** وقرائنها اي قراني الاسفار
 الثلاثة وقد اعترض العصام على المص بأنه لم يحقق القرينة الاسفار
 بالكتابة واجيب بأنه جمع القران باعتبار افراد قرينة الاسفار بالكتابة
 او الاقوال فيها وورد الاعتراض من اصله بأنه ان اراد بقوله انه لم يحقق
 القرينة الاسفار بالكتابة انه لم يبين الاقرنتها فهو موعر لانه بين
 قرينة المرحلة ايضا حيث قال فلا يقد قرينة المرحلة تجريدا فانه يفهم من
 ذلك القول ان قرينة المرحلة من ملايات المسار له وذلك بيان لقرنتها
 غاية الامر انه بيان اجمالي لا تفصيلي وان اراد انه لم يبين الاقرنتها
 تفصيليا فهو مسلم لكن تحقيق الشيء لا يتوقف على البيان التفصيلي
 له بل يحصل بالبيان الاجمالي ايضا نعم التحقيق بالبيان التفصيلي المثل
 وان اراد انه لم يبين مصدر بعنوان التحقيق الا في مسلم ايضا لكن كلام
 المص لا يقتضي المصدر بعنوان التحقيق الا ترى انه لم يصدر عقده
 الاقسام بالتحقيق على ان هذا الاعتراض لا يرد الا ان جعل قوله وقرائنها
 وقرائنها عطفاً على قوله معاني الاسفار كما هو المتبادر من سوق
 كلامه بخلاف ما لو جعل عطفاً على قوله تحقيق معاني الخ فافهم **قوله**
 في ثلاثة عقود اي في ثلاثة سلوك وهي الخيوط قبل النظمها واما بعد
 النظم فيها فتسمى سموطاً جمع سموط يضم السين المهملة وتكون الميم

قرائنها في ثلاثة عقود

وبالطائفة الممهلة آخر فعلى كل من الماهيتين لا يسمى الحيوط وحدها عقودا
بل مع المنظوم والمنظوم فيه الذي هو القلادة اذا علمت ذلك علمت ان
لفظ العقود مجاز مرسل علاقته الجزئية والكلمية لا الاول وان جرى
عليه السارج ومن غايته لان الحيوط وحدها لا تقول الى كونها عقودا
وان كانت تقول الى ذلك مع النظم فيها وقد تقدم ان قوله فرائد عوايد
من اضافة المشبه به للمشبه ان جعل تركيبا اضافيا فان جعل تركيبا
توصيفيا كان لفظ الفرائد مستقارا بصريحية وعلى كل فلفظ العقود يخرج
للمشبه اول الاستقارح وجنيد به يجوز كما سيأتي ان يكون باقيا على
معناه ويجوز ان يكون مستقارا لمباحث الرسالة فيكون المصنف قد شبهها
بمعنى العقود كما هو مشترك كل على القاييس والمستقار لم المشبه به
للمشبه على طريقة الاستقارح الصريحية وقد اعترض العصام على
المصنف بان كلامه يقتضي ان لكل من الثلاثة المقدمة التي هي معاني
الاستقارات واقسامها وقرائنها عقدا من الثلاثة عقود واقسام مرتبة
هكذا قال والاول عقد دون الثاني ووجه حقيقة الاول فيما زعم
انه حقيق الاقسام في عقد وحقق الاستقارح بالكتابة في عقد وحقق
قرينتها في عقد لكن هذا لا يتم الا لو كان المراد بمعاني الاستقارات خصوص
معنى الاستقارح بالكتابة وبقرائنها خصوص قرينة المكتبة وليس
كذلك في قولها والاول حق ليس بحق ومرد الاعتراض من اصله
بان كلامه انما يقتضي كون تلك الثلاثة المذكورة في هذه الثلاثة
بحيث لا يخرج عنها ولا شك ان الامر كذلك والمشاكلة شاهد صدق
على ذلك وكفى بما قرينة على المراد فان داب المحققين النظر للواقع
ثم تنزل الالفاظ عليه حسبما يمكن لا العكس **قوله**
العقد الاول انما وضعه بالاول مع انه حيث ذكره اول اعلم انه هو

المنظوم فيها فالعقد مجموع

العقد الاول

الاول

الاول ليكون الكلام جاريا على نسق واحد وذلك لانه يحتاج في كل
من العقد من الاثنين الى التقدير بالتالي والثالث لطول العهد وجنيد
يحتاج في هذا العقد الى التقدير بالاول لما ذكره متامل **قوله** في انواع
المجاز الطرفية هنا من طرفية الدال في المدلول لان انواع المجاز معان
والعقد الاول الفاظ بنا على ما هو المختار في بعض النواحي كالبيان
والفصل من انما اسم الالفاظ المحصورة الدالة على المعاني المحصورة
فان قبل الطرفية بشرط فيها ان يكون للفظ وفخيز وللظرف **احق** او ما
هنا ليس كذلك اجيب بان الطرفية هنا مجازية لاحقيقة وجنيد
يحتل ان المصنف مطلقا ان يتناول مدلول بمطلقا ان يتناول ظرف
بظرف ونسب التسمية من الكليات الجزئية والمستقار لفظي من جزئي
من المشبه به لجزئي من المشبه على طريقة الاستقارح الصريحية البقية
ويحتل انه شبه العقد الاول مع انواع المجاز بظرف مع ظرفه والمستقار
لفظ المشبه به للمشبه وحذفه من من النية بشي من لوازمه وهو في على
طريق الاستقارح بالكتابة ويحتل غير ذلك ثم ان الاضافة في قوله انواع
المجاز للمعروف والمعمود ما ذكره المصنف لا للاستقارح لانه لم يذكر جميع الانواع
في هذا العقد بدليل انه لم يذكر المكتبة فيه وقال بعضهم يصح جعلها
للاستقارح لذكر المكتبة ضمنا في قوله الكلمة المستقلة في غير ما وصف
له الخ لانها داخلية في ذلك كما سيأتي بيانه والام نكن من المجاز وقد
اعترض العصام على المصنف في كل من المضاف والمضاف اليه ومحصل
الاعتراض في الاول انه لو ابدل الانواع بالاقسام لكان اوضح لانه قد
عبّر اولا بالاقسام في قوله لتحقيق معاني الاستقارات واقسامها والتعبير
هنا بالانواع ربما نوه المفايدة وجوابه ان المراد بالانواع هنا الاقسام
لاطلاق النوع على القسم كثيرا ومحصل الاعتراض في الثاني انه الذي

في انواع المجاز

التعبير بالاستعارة بدل المجاز لان المقصود في هذه الرسالة تحقيق
معاني الاستعارات واقتسامها ورايتها كما ذكر المصنف قبل وانما ذكر المجاز
المرسل فيما ياتي منظر ادا وجوابه ان الـ في المجاز للعهد والمعهود هو المجاز
بالاستعارة واما ما اجاب به بعضهم من ان الترجمة انما تقع لما لم يذكر
والمصنف قد ذكر المجاز المرسل فلا يلزم في كلام العصام كل الملاقاة لان
ملخصه ان الاولى الترجمة بالمقصود دون غير **قوله** وفيه سب
وايد من طرفه الاخر في الكل وان سببه قدت من طرفه المفضل في
المجمل لان الغايد اجزء المفضل الاول وهو كل لها ولا شك ان الاخر المفضل
والكل مجمل فالعبارة متساوية **قوله** الفريدة الاولى ياتي هنا
في وصفها بالاولى ما تقدم في بيان قوله المفضل الاول وقد ذكر غير واحد
ان الفريدة الاولى مبتدأ وحده قوله المجاز المفرد المخبر وتعب بان
ما بعد التراجع احكام مقصودة في نفسها فلا يكتسب جعلها تابعة لغيرها
كما ذكر السمرقندي في شرح الرسالة العنصرية فالاولى جعل المخبر
محدوفا كما اشار اليه السراج بقوله في تقسيم المجاز الى الاستعارة
وغيرها وهكذا ياتي نظايره وقد تعرض المصنف في هذه الفريدة
لتقسيم المجاز الى مجاز مرسل والمجاز بالاستعارة باعتبار العلاقة
وهذا هو التقسيم الثانوي واما التقسيم الاول فهو تقسيم المجاز
الى مجاز عقلي وهو لسان الشيء لغيره هو له كما في قوله انت
الربيع البقل ومجاز لفظي وهو ما لم يذكر المصنف بقوله اعني الكلمة
المستعملة في غير ما وصفت له الخ وكما يتقسم المجاز الى هذين القسمين
تتقسم الحقيقة الى حقيقة عقلية وهي لسان الشيء لمن هو له كما في
قوله انت الله البقل وحقيقة لفظية وهي الكلمة المستعملة في ما
وصفت له فتأمل **قوله** المجاز هو في الاصل مصدر ميمي يصلح للزمان

والمكان

وفي كنه وايد الفريدة الاولى المجاز

والمكان والحدث ثم نقل للكلمة المستعملة في غير ما وصفت له الخ ولما
يختلف في ان الزمان ليس منقولاً عنه لعدم المناسبة بينه وبين
هذه الكلمة وانما اختلف هل المنقول عنه المكان او الحدث فقال بالاول
الخطيب القروي وبالثاني الشيخ عبد القاهر وعليه فالمناسبة بين
المنقول عنه والمنقول اليه ان هذه الكلمة جائزة او محذورة مما عني اللفظ
المنقول عنه الى المعنى المنقول اليه هو اما بمقتضى علم الفاعل او يتم
المنقول واما على الاول فالمناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه
ان هذه الكلمة طريق لحضور معناها المجازي ونفوس بان مقتضى
ذلك ان تسمى الحقيقة مجازاً ايضا بل هي اولى بالتسمية بذلك
لانها طريق لحضور معناها بنفسها بخلاف تلك الكلمة فانها طريق
لحضور معناها بوسطة القرينة واجيب بان علة التسمية لا ترجعها
بخلاف علة الوصفية فانما ترجعها والفرق بينهما ان الاولى مجرد مسألة
ولا كذلك الثانية فاذا سميت شخصاً بعد الله لا يضافه بالعبودية
له تعالى فلا يلزم ان يسمى غيره بذلك وان كان متصفاً بها واذا وصفت
شخصاً بكونه احمر لا يضافه بكون الحمر لزم ان يصف بذلك كل من اصف
باللون المذكور فتدبر **قوله** المفرد انما قيد بذلك مع عدم تقييد القوم
به لئلا يقع في تعريفه ما وقع في تعريفهم من التجوز في الكلمة وتوضيح
ذلك ان القوم لم يقيد والمجاز بالمفرد وعرفوه بأنه الكلمة المستعملة في
غير ما وصفت له الخ ثم قسموه الى مفرد ومركب فتنا في ظاهر التعريف
وظاهر التقسيم لان ظاهر التعريف يقتضي ان المراد المجاز المفرد
وظاهر التقسيم يقتضي ان المراد المجاز مطلقاً فكان ذلك داعياً
لنا ويل الكلمة بما يشمل الكلام مجاز الدفع ذلك التناهي وقد يقال
المقسم في كلامهم الى مفرد ومركب ليس عين المرفق بأنه الكلمة الخ

لما

اعني الكلمة المستعملة في غير ما وصفنا له

بدليل انهم ذكروه عند التقسيم مظهر حيث قالوا والمجاز اما مركب
واما غيره ولو كان عينه لكان المقام للاضمار فتأمل **قوله** اعني
اي به فضلة محذوفة للعلم بها **قوله** الكلمة المراد بها ما يشمل الاسم
والفعل والحرف كما هو مصطلح النحاة ويعلم من اخذ الكلمة جنسا
في التعريف ان كلاما من المجاز بالحدف والمجاز بالزيادة وعونها غير
داخل في ذلك لانه ليس بمعنى الكلمة بل بمعنى اخر كما سبق في البسلة
اذا علمت ذلك علمت ان ذكرهم لذلك في المجاز المرسل ليس على ما
ينبغي فتدبر **قوله** المستعملة الذي في كتب النحويين ان الكلمة قول
مفرد قالوا والقول اللفظ المستعمل فينبذ الكلمة انما يقال للمستعمل
لكن اهل البيان ارادوا بها مطلق اللفظ المفرد فزادوا المستعملة
لاخراج المهمل والموصوغة قبل الاستعمال فكل منهما ليس بجار كما انه
ليس بحقيقة الاعتبار الاستعمال في تعريفها ايضا كما تقدم **قوله**
في غير ما وصفنا له خرج بهذا القيد الحقيقة فانها الكلمة المستعملة فيما
وصفت له كما مر ولا يخفى ان ما في كلام المصنف اسم موصول او نكرة موصوفة
وعلى كل فوصفت صلة او صفة جرت على غير ما هي له لانها رفعت
ضميرا يعود على غير الموصول او الموصوف وحينئذ فالواجب الايراد
الا ان يقال المصنف جري على طريقة اللغويين المجوزين لعدم الايراد
عند من اللبس كما هنا لا على طريقة البصريين الموجبين للايراد
مطلقا لا يقال الخلاف انما هو في الوصف واما الفصل فيجوز عدم الايراد
فيه عند من اللبس اتفاقا كما نقله بعضهم عن الراعي لانا نقول بر
ذلك ما في الضريح وغيره من حكاية الخلاف مع العقل ايضا فان قيل
ما من صيغ العموم لانها اسم موصول او نكرة موصوفة في سياق النفي
وكل منهما يعم وقد تقرر عند من القواعد انه اذا قدمت اداة النفي

على

على اداة العموم يكون الكلام من باب سلب العموم ونفي الشمول
فيصدق بنفي البعض كما في قولك لم اخذ كل الدراهم وحينئذ يكون
التعريف صادقا بالمستترك الذي يستعمل في بعض ما وضع له كعين
اذا استعملت في احد معانيها لان ذلك كلمة مستعملة في غير كل ما وضع
له **الحاجب** بان ذلك امر اعلمي لا كلي فاهنا على خلاف الغالب
على حد قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور ورد السؤال من اهله
بان سلب العموم كعموم السلب لا يكون الا في مقام ذكر منه حكم متعلق
بأداة العموم كما في المثال المذكور ولا كذلك ما هنا فتكون اداة
النفي متوجهة الى جميع الافراد بخلاف رجل يعني ان كلام المصنف يقتضي ان
المجاز ليس بموضوع وبه قال بعضهم والتحقيق انه موضوع للنف
بالوضع النوعي كان بقول الواضع وصفت كل سبب ليدل على مسيئه
بالقرينة وهكذا واجاب بعضهم بان النفي في كلام المصنف انما هو الوضع
الاولي الاصيل فلا ينافي انه موضوع بالوضع الثاني النفي وبه
يرجع الخلاف لفظا فليناقش **قوله** لعلاقة بفتح العين لانه لا ترفي
العنوية كما هنا واللام متعلقة بالمستعملة بعد تعديها بقوله في
غير ما وصفنا له وخرج بهذا القيد الفلظ كما في قولك خذ هذا الثوب
مستترا الى كتاب فانه ليس بجار كما انه ليس بحقيقة وقد اعترض
العصام على المصنف بان فيه القرينة معن عن اشتراط العلاقة في
اخراج الفلظ لانه لا قرينة معه ورد باننا لا نسلم انه ليس مع الفلظ
قرينة فان الاشارة قرينة على انه ليس المراد بالقرينة معناه الحقيقي
لا سيما اذا انضم الى ذلك اشارة حسية نحو اصبغ على ان المعروف عنهم
انه لا يعترض بالمناخر على المتقدم واعلم ان هذا القيد يقتضي عمدا
زاده بعضهم من فيدي اصطلاح النحاطب لتبديد التعريف جامع مانعا

لعلاقة

وتوضيح ذلك انه اورد على هذا الشريف انه غير جامع وغير مانع اما
 الاول فانه لا يشمل لفظ الصلاة مثلا اذا استعمله الشرعي في الدعاء
 او اللقوي في الاقوال والافعال فانه مجاز مع انه غير داخل في التعريف
 لانه كلمة مستعملة فيما وصفت له فانه موضوع لكفة للدعاء وشرا للاقوال
 والافعال واما الثاني فلانه يشمل ذلك اذا استعمله الشرعي في
 الاقوال والافعال او اللقوي في الدعاء فانه حقيقة مع انه داخل في
 التعريف لانه كلمة مستعملة في غير ما وصفت له فانه بعضهم يعتبر
 المذكور ليتحقق الجمع والمنع وما قبل من انه لا يحتاج اليه في الجمع
 لان لفظ الصلاة مثلا على الاستعمال الاول يصدق عليه انه كلمة
 مستعملة في غير ما وصفت له كما يصدق عليه انه كلمة مستعملة فيما
 له ويلقى الصدق ولو من بعض الوجوه يلزم عليه التحكم في الجمع والمنع
 لان لفظ الصلاة مثلا على الاستعمال الثاني يصدق عليه انه كلمة
 مستعملة فيما وصفت له كما يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما
 وصفت له فالخروج من بعض الوجوه حاصل كالصدق من بعض الوجوه
 فاما ان يكفي ببعض الوجوه فاما اولاهما وقد علمت انه يقضى عن
 هذه الزيادة قول المصنف لعلاقة لان اللام لام الاجل ولفظ الصلاة
 مثلا اذا استعمله الشرعي في الدعاء او اللقوي في الاقوال والافعال
 لاشك انه كلمة مستعملة في غير ما وصفت له لاجل علاقة بخلافه
 اذا استعمله الشرعي في الاقوال والافعال او اللقوي في الدعاء فانه
 ليس كلمة مستعملة في غير ما وصفت له لاجل علاقة لعدم ملاحظة
 العلاقة في هذه الحالة **قوله** مع قرينة الاولى وقرينة لان
 ادخال لام الاجل على العلاقة وجعل القرينة من تعلقات صفاتها
 يقتضي ان العلاقة هي الاصل في القصد والقرينة تابعة لها وليس

كذلك

بأنه
 في
 قوله

كذلك فان قيل العطف كذلك اجيب بانه وان كان كذلك لكن
 المعطوف مقصود بالحكم كالمعطوف عليه بخلاف الصفة ومنعها
 فانما مجرد التقييد وقوله مانعة الخ علم منه ان المجاز لا يتوقف
 على القرينة المعينة وهو كذلك نعم يتوقف عليها من حيث الاعداد
 به عند البلغا والفرق بين المانعة والمعينة ان الاولى لا تقضي عن
 المراد وانما تمنع من ارادة المعنى الاصلي بخلاف الثانية فانها
 تقضي عن المراد ويلزم من ذلك انها تمنع من ارادة المعنى الاصلي
 فكل معينة مانعة ولا عكس ومثال الاولى في الحمام من قولك
 رايت حماما في الحمام ومثال الثانية يعطى من قولك رايت حماما
 وخرج بهذا القيد الثانية لان قرينتها لا تمنع من ارادة المعنى
 الاصلي فليست بمجاز كما انها ليست بحقيقة على الراجح ومثالها
 قولك زيد كثير الزماد فانه كناية عن الكرم بقرينة الممدح وهذه القرينة
 لا تمنع من ارادة المعنى الاصلي وهو الاخبار بكثرة الزماد فليست
قوله عن ارادته بوحدة منه امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ومن
 اجاز من الاصوليين فقد رأى ان القرينة تمنع من الحقيقة وحدها
 بخلاف ما كانت مع المجاز ولا يخفى ان الجمع بين الحقيقة والمجاز غير
 عموم المجاز اذا الاول يعتمد فيه شخص المعنيين واما الثاني فيعتبر
 فيه كليهما ولذلك كان من المجاز فندبر **قوله** ان كانت علاقته
 الخ هذا التفصيل هو الطريقة المشهورة وهناك طريقة ثانية
 وهي ان كل مجاز فهو مستعار ولا مشاحقة في الاصطلاح وعلى
 الطريقة الاولى فالمعتبر في التقسيم انما هو ملاحظة العلاقة
 فان لوحظ ان العلاقة غير المتشابهة فمجاز مرسل وان لوحظ انهما
 المتشابهة فاستعاره مثلا اذا اطلق المشتق على شقة الانسان

عن ارادته ان كانت علاقته

مجازاً عن شدة العبد فان اراد ان العلاقة الاطلاق والتقدير كان مجازاً
 مرسلان وان اراد بها المشابهة كان مستقاراً فالمدار على ملاحظة العلاقة
 لا على وجودها فاما **قوله** غير المشابهة اي كما اعتبارها كان واعتراف
 ما يكون واعتبار السببية والمسببية والكلمية والحسية والحالية والحلية
 والاطلاق والتقدير والمجاورة الى غير ذلك وقد ناقش بعضهم
 في بعضها وبالجمل فلا يقول على قولهم **علاقات** المجاز خمسة وعشرون
 او نحو ذلك فان بعضها يرجع الى بعض ومثال الاولى قوله تعالى
 واتوا بنبأى اموالهم فان المراد الذين كانوا يأتى بقرينة الامر
 بآتيانهم اموالهم اذ لا يومر به لك الا بعد بلوغهم ولا يتم بعد البلوغ
 ومثال الثانية قوله تعالى انى ارانى اعصر خمران المراد ما يكون
 خمر اقرينة قوله اعصر اذ لا يعصر الا العنب وفي لغة بعض العرب
 اطلاق الخمر على العنب وعليها فالآية من باب الحقيقة ومثال الثالثة
 رعبنا الفيت فان المراد النبات الذي سببه الفيت بقرينة قوله
 رعبنا وبقرينة الاصل لا تخفى على من له الحام بالعين **قوله**
 فجاز مرسل انما وصفوه بالارسل لانهم ارسلوه عن ادعاء ان
 المشبه قد من اراد المشبه به الذي بنيت عليه الاستقار وقيل
 لانهم ارسلوه عن التقيد بعلاقة ونفث فيه بانه لا يظهر
 الا في الكلي دون كل نوع لانه محقق بالعلاقة التي اعتبر فيها
 واجيب بانه لو حظ الكلي في اصل الشبهة **قوله** والاى وان
 لم تكن علاقته غير المشابهة بان كانت المشابهة لان تبقى البقى
 اثبات وما ينبغي التنبه له ان الاى نحو هذا الموضوع لقوله تعالى
 الا تنصروه فقد نصره الله الاتصاف والتفريق عذاباً اليها الى غير ذلك
 اصلها ان الشبهة المدعومة في الثانية فليست اداة استثناء

عن المشابهة فجاز مرسل والا

وعلى ذلك قوله
 اذ اوجدت الخمرنا وليغنى
 فهو حلال في اصول الدين اه

كما

كما قد يتوهم بعض القاصرين فاذا قال لك شخص الاستثناء هنا
 متصل او منقطع تعليل ذلك فلا يحسن جوابه الا بان نقول له متصل
 بالجهل منقطع عن الفضل اشار الى انه انقل بالجهل وانقطع عن
 الفضل حيث جعل هنا استثناء المحالة وانما يتروى في كونه متصلاً
 او منقطعاً **قوله** فاستقار مع مصرية اعترض بانه كان الاولى ترك
 التقيد بالمرحلة لانه لا يلزم من كون العلاقة المشابهة ان
 يكون المجاز استقار مع مرحلة لانها محل الاتفاق بخلاف الممكنة
 كما سيأتى ببيان في العقد الثاني ومنها ان الممكنة خارجة عن
 التعريف لانها على المختار لفظ المشبه به المحذوف ولا يصدق عليه
 انه كلمة مستقلة في غير ما وصفت له اذ لا السؤال بعد الحذف
 ومنها ما قرره بعضهم من ان الممكنة خارجة عن الموضوع كما يدل على
 ذلك تقيد القرينة بالمناقضة عن ارادة المعنى الاصلى لانه قرينة
 الممكنة ليست مانعة عن ارادته بل رمز اليه وفي كل من هذين
 المعنيين نظر لانه يلزم على كل منهما ان الممكنة ليست من اقتسام
 المجاز المعروف بما ذكر وليس كذلك وحسبنا فالوجه انها داخله
 في التعريف ويراد المستقلة ولو بالقوة والمناقضة ولو ببساطة
 افتقرها الى المشبه وبالجمل لو وافق المص غير في عدم التقيد
 لكان اولى فتدبر **قوله** الفريدة الثانية تقرض المص في هذه
 الفريدة لتقسم الاستقار الى اصلية والى تبعية باعتبار المسقار
 الذي هو لفظ المشبه به كما يروى لذلك قوله ان كان المسقار
 الحرفاً مل **قوله** ان كان المسقار الخ انما عبر بلفظ المسقار ولم
 يعبر بلفظ الاستقار مع ان مقتضى الظاهر التمييز لان لفظ
 المسقار يرض في المقصود وهو لفظ المشبه به بخلاف لفظ الاستقار

قوله يكون استقار مع مرحلة لانها محل الاتفاق بخلاف الممكنة

فليست مصححة الفريدة الثانية ان كان المسقار

اسم جنس
وذكر

فانه كما يطلق على ذلك يطلق على المعنى المصدرى وهو لا يصح ان
يراد هنا كما لا يخفى **قوله** اسم جنس اي اسما الخ انما لم يقل من اول
الامر ان كان المسفار اسما غير مشتق ليوافق القوم في تقديره بل لم
يكنس ثم يفسر بالاسم غير المشتق وانما فسر بذلك مع ان التفسير
من وظائف الشراح لئلا يتوهم ان المراد ما ساوق النكره اي ما انا
معناها كما هو مصطلح النحاة وليس كذلك لانه لفظ المعنى لا يشمل
علم الجنس كاسامه مع ان الاستقار فيه اصلية ويشمل الاسم
المشتق مع ان الاستقار فيه تبعية ولذلك قال العصام في قوله
اسم الجنس في عرف النحاة لا يشمل اسامه ويشمل الاسم المشتق
فلا يصح ان يفصد هنا ما هو في عرفهم لظهور ان اسامه يرمي
استقار اصلية والحال ناطقة استقار تبعية بل لا يصح ان يفصد
هذا الا الاسم غير المشتق ولعلمهم اصطلاحا على ذلك لكن اعترض
بانه يشمل العلم الشخصي مع ان الاستقار مشتقة فيه لانها
مبنية على ادعاء ان المشبه فرد من افراد المشبه به المستلزم لان
يكون المشبه به كليا وادب ان العلم الشخصي خارج عن المقسم
الذي هو الاستقار لانه لا يكون مسفارا ومحل امتناع الاستقار
في العلم الشخصي اذ لم يتضمن وصفه بواسطة اشتهاه بصفة
كزيد وعمر ووبكر الى غير ذلك واما اذا تضمن وصفه بواسطة
ما ذكر الحاتم ومادس وسحبان الى غير ذلك فلا تمتنع فيه الاستقار
لتاويله حينئذ بكلي وتكون الاستقارة فيه حينئذ اصلية
عند الجمهور لانه كاسم الجنس لكون الصفة المتقومة خارجة
عن مدلوله بخلاف المشتق لكن قد صرح السبكي في عروى الافراج
بانها تبعية لتاويله بالمشتق هذا وضع السعد في التلويح والسعد

في

في شرح المفتاح كون الاستقار مبنية على خصوص ادعاء ان المشبه
فرد من افراد المشبه به وادعى كل منهما انهما قد تكون مبنية على ادعاء
ان المشبه عين المشبه به اذا كان جزئيا بل هذا اتم وبلغ وبذلك
صرح العصام كما نقله المولوي في غريب الرسالة الفارسية بعد
ان نقل اتفاق القوم على ما تقدم فتدبر **قوله** غير مشتق اي
ولو تاويله فيدخل في المشتق المنفي هنا والمشتق في ما ياتي اسما
الافعال الجامة كصه ومه وهيهات واوه لانها في حكم الافعال
ويدخل فيه ايضا المصغر كرجل والمسبوب كقرش فان كلاهما في حكم
المشتق وكيفية تقرير الاستقار في لهما الافعال ان يقال اني ههنا
مثلا بمعنى عسر نهنا العسر بالبعد ولتقربنا البعد للعسر ولتقربنا
من البعد بمعنى العسر بعد معنى عسر وجعلنا هيهات بمعنى بعد
المسفار لمعنى عسر كما قاله موب الرسالة الفارسية وكيفية
تقريره في المصغر ان يقال في رجل مثلا بمعنى مسطاطي مالا يلف
شبهنا ناطي مالا يلف بالصغر ولتقربنا الصغر لقاطي مالا يلف
ولتقرب من الصغر بمعنى ناطي مالا يلف صغير بمعنى مسطاطي
مالا يلف وجعل رجل بمعنى صغير المسفار لقاطي مالا يلف
وكذا يقال في قرش بمعنى المتخلف باخلاق قرش هذا هو
الذي ينبغي القول عليه خلافا لبعضهم **قوله** والاستقار اصلية
اي لانها اصل بالنسبة للتبعية كما يشعر بذلك قوله فيما ياتي في الجمل
الخ ولا يخفى ان الاصلية نسبة للاصل من نسبة الخاص للعامة ان
تقر لعموم الكلي فان نظر للمراد منه هنا كانت تلك النسبة من
نسبة الشيء الى نفسه مبالغة ووجه المبالغة ملاحظة ان هذا
الامر بلغ النهاية حتى صار ما عداه حقيرا بالنسبة اليه فتبين ان

غير مشتق فالاستقار اصلية

ان ينسب الى نفسه او ان هذا الامر لكاه يقدر التجريد عنه ثم ينسب الاصل
 للمجرد فتأمل **قوله** والاى والاى المستفاد من خبره بالمعنى المذكور
 بان كان فعلا او حرفا او تهما مشتقا ولو تاملنا علم مما مر في الاول
 فذلك نطق الحال بكذا ونقر بالاسبقارة فيه ان نقول **شبهت**
 الدلالة الواضحة بالنطق **والمستفاد** للدلالة الواضحة **والمستفاد** من
 النطق بمعنى الدلالة المذكورة نطق بمعنى دلالة واضحة هذا اذا كانت
 الاستقارة فيه باعتبار صيغته واما اذا كانت الاستقارة فيه باعتبار
 هيئته كما في قوله تعالى انى امر الله فقربها ان يقال شبهه الاثبات
 في المستقبل بالاثبات في الماضي **والمستفاد** الاثبات في الماضي للاثبات
 في المستقبل **والمستفاد** منه انى بمعنى ياتى هكذا قال القوم وهو
 مقتضى عموم قول المصالح بانها الخ وبحث فيه القصاص بان حقيقة
 المصدر في كل من الماضي والمستقبل واحدة فكيف تتحقق استقارته
 في احواله في الآخر وروى ان الشيء يختلف باختلاف فنده فهو
 وان كان واحدا بالذات مختلف بالاعتبار ومثال الثاني قوله تعالى
 فانقطعه ان فرعون لم يكون لهم عدوا وحزنا ونقر بالاستقارة فيه
 ان نقول شبه مطلق ترتب امر على امر لاينااسب مطلق ترتب
 امر على امر يوجب **والمستفاد** اسم الثاني وهو العلية الاول وسرى
 التشبيه من الكليات للجريبات **والمستفاد** لفظ اللام من جريبي من
 المشبه به جريبي من التشبه هكذا قال القوم وهو مقتضى عموم
 قول المصالح بانها الخ لكن التحقيق ما قاله القصاص من ان الاستقارة
 في الحرف ليست الا تابعة للتشبيه الواقع في المتعلق من غير استقارة
 في لفظه لعدم فايدتها هنا بخلافها في لفظ المصدر فان فايدتها
 فيه الاشتقاق منه هذا ومقتضى عبارة الكشاف ان هذه الآية

من قبيل الاستقارة بالكناية ونصها معنى التعليل في الآية وامر على
 طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا
 بل ان يكون لهم حبيبا وانما غير ذلك لما كان نتيجة التقاطع وثمرته
 شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله انتهت واختار بعضهم ان هذه
 الآية ليست من باب المجاز اصلا لان المعنى فانقطعه ان فرعون
 لظن ان يكون لهم عدوا وحزنا فاللام على حقيقتها لانها بيان الباعث
 لهم على الالتقاط ومثال الثالث قوله الحال ناطقة بكذا ونقر بالاستقارة
 فيه ظاهر مما مر **قوله** فالاستقارة بمعنى لا يخفى ان التبعية نسبة للتابع
 من نسبة الخاص للعام ان نظر للمعنوم الكافي فان نظر للمراد منه هنا
 كانت تلك النسبة من نسبة الشيء الى نفسه مبالغة كما تقدم في الاصلية
قوله جرياها الخ علة تسميتها بتبعية والصنعة للاستقارة لكن معنى
 الاستقارة لا معنى الكلمة المستعملة في غيره ما وصفت له الخ وان كان
 هو المراد فيما تقدم فيكون في كلام المصالح استخدام وهو ان يذكر اللفظ
 بمعنى ويعاد عليه الصنعة بمعنى آخر وبهذا يندفع ما يترأى في كلامه
 من جريبات الشيء في نفسه على انه لا يبعد ان يراد بها الكلمة المذكورة
 ويكون جرياها في اللفظ المذكور من جريبات الكل في الجزئي فتدبر
قوله في اللفظ المذكور اى ولو بالقوة كما في الجملة المقدر المستفنى
 عنها بفتح الجواب مما سأل من قال اقتلت زيدا بمعنى اضرته ضربا
 شديد بعزيمة الحال فان القدير نعم قتلت بمعنى ضربته ضربا كبيرا
 بالقرينة المذكورة فقل في الجملة المقدر المستفنى بتبعية جرياها
 في اللفظ المذكور بالقوة بعد جرياها في المصدر كما في تعريف
 الرسالة الفارسية **قوله** بعد جرياها الخ تستكلم القصاص في اطوله
 حيث قال هذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستفهم لاشتق او حرف

فالاستقارة بتبعية جرياها في اللفظ المذكور بعد جرياها

انه لا يكلم اولاً بالصدر او متعلق معنى الحرف ولا يستعبر شيئاً منهما
 اهـ ووقع هذا الاشكال بان المراد به جريانها في القوة والاعتبار
 لا في الفعل واللفظ حتى يرد ذلك فتدبر **قوله** في المصدر اي ولو مقدر
 فلا يفترض بالمشتق الذي لم يسمع له مصدر كما قاله الشيخ **قوله**
 ان كان المسفار مشتقاً اي بان كان فعلاً او كلاً مشتقاً ولو تأويل
 كما تقدم **قوله** وفي متعلق المعطوف على قوله في المصدر والمثلب
 ان يقرأ متعلق بفتح اللام وان كان التعلق نسبة بينهما لان الاول
 ان يعتبر الكلي اصلاً والخبر فرعاً فتدبر **قوله** ان كان حرفاً اي ان كان
 المسفار حرفاً كما لا يخفى **قوله** والمراد بمتعلق معنى الحرف الخ انما عيبر
 بقوله والمراد مع انه لا يعبر به الا في مقام يوم محضر المراد لانه قد كثر
 ان متعلق معنى الحرف ما يذكر لبيان متعلق معنى الحرف كالعامل والمجرور
 فرجاء يوم ان المراد به ذلك فذهب بقوله والمراد بمتعلق معنى الحرف
 الخ وانما لم يكن ذلك مراد لان العامل والمجرور في نحو قوله تعالى
 ولا صلنكم في جذوع النخل لم يخبر الاستفارة فيها حتى تكون الاستفارة
 في الحرف تابعة لها فتأمل **قوله** ما يعبر به الخ ما وافقه على معنى
 كلي اخذ من البيان المذكور بعد وحيد فلا بد من تقدير مضاف
 في كلام المصنف والاصل ما يعبر به لان المعنى لا يعبر به وانما يعبر
 باللفظ الدال عليه وتوضيح ذلك انه اذا اريد بيان معنى الحرف وهو
 المعنى الجزئي عبر عنه بالمعنى الكلي فقال في بيان معنى من
 في نحو قولك سرت من البصر معناها لا ابتداء في بيان معنى
 في في نحو قولك المعاني الكون معناها الظرفية وفي بيان معنى علي
 في نحو قولك جلست على السطح معناها الاستقلال وهكذا في هذه
 المعاني نسب مطلقة وليست معاني الحرف لان معانيها نسب خفية

في المصدر ان كان المسفار مشتقاً وفي متعلق معنى الحرف ان كان حرفاً والمراد بمتعلق معنى الحرف ما يعبر به عنه

وهي الا ابتداء المحض والظرفية المحصورة والاستقلال المحض وهكذا
 ولا يخفى ان هذا مبني على ما هو التحقيق من ان الحروف كاسماء الاشياء
 ولها الموصول خبريات وصفاً وسمياً لا كما جرى عليه العصب والسيد
 ومن وافقهما لا على مقابلته من انهما كليتان وصفاً خبريات لسمياً لا
 كما جرى عليه السعد ومن وافقه فعلى الاول يكون الواضع قد انخفض
 الخبريات بالقانون الكلي ثم وضع لها فالكلي التي في الوضع لا موضع
 له وعلى الثاني يكون قد انخفض الكلي ثم وضع له وعلى كل منهما
 فهي مستعملة في الخبريات والخلاف ليس الا في الوضع كما هو موضح
 في رسالة الوضع **قوله** من المعاني المطلقة بيان لما وكما تسمى المعاني
 المطلقة تسمى المعاني الكلية والمعاني العامة **قوله** وانكر التبعية
 السكاكية اي جعلها مرجوحة كما برز ذلك قول المصنف فيما يأتي واختار
 السكاكية رد التبعية الخ وانما عيبر بذلك هنا لان المخرج من كثر عند ذوي
 العقول الراجحة فالانكار مبني على الرجحان لا على الوجوب وقد اعتمد في
 بعضهم على المصنف بان هذه الرسالة مبينة على الاحتقار والمناصب
 لذلك ان لا يذكر هذا هنا كالتقاييد فيمالياتي اوستوفي الكلام عليه
 هنا حتى لا يحتاج لاعادته فيما يأتي واجب بانه ذكر هذا اسطراداً
 لمناسبة مقام التبعية واخر بسط ذلك الى محله ومثل ذلك لا
 يعاب فتأمل **قوله** وردها الى الكسنة ظاهر هذه العبارة انه رد نفس
 التبعية الى نفس الكسنة وليس كذلك لانه يرد نفس التبعية
 الى مرتبة الكسنة ويرد مرتبة التبعية الى نفس الكسنة ففي نطق
 الحال تكدياً يجعل الحال التي جعلها القوم مرتبة التبعية مستقاراً
 بالكسنة ويجعل نطق التي جعلها القوم مستقاراً بتبعية مرتبة الكسنة
 وفي قوله تعالى والنقطة ان فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً يجعل

من المعاني المطلقة كالابتداء ونحوه وانكر التبعية السكاكية وردها الى الكسنة كما استقر

العداوة والحن التي جعلها القوم قرينة السبعية لمستفاد بالكتابة
 ويجعل اللام التي جعلها القوم مستفاد تبعية قرينة المكسبة
 واجيب بان في كلام المصنف حذف مضاف والتقدير ورد هذا الى قرينة
 المكسبة كما اشار اليه الشارح اه واجيب ايضا بان المراد ورد تركيبتها
 الى تركيب المكسبة فان قيل ما ذكره السكاكي لا يظهر الا اذا كانت قرينة
 السبعية لفظية كما في المثالين المذكورين بخلاف ما لو كانت حالة
 كما في قولك قتل محمد زيد عمر بمعنى انه ضربته ضربا يلد ابقية الحال
 اجيب بانه حذف كلامه في تركيب جعل السبعية والمكسبة ولا
 كذلك ما اذا كانت القرينة حالة هذا افضل بعضهم بتفصيل احسن
 وهوان دلت القرينة على جريان الاستفاد في المشتق او في الحرف
 فالاحسن ان يجعل الاستفاد مكسبة تبعية وان دلت على جريانها
 في غير ذلك فالاحسن ان يجعل الاستفاد مكسبة وان لم تدل
 على شي منها فكل منها حسن فليت مل **قوله** كما سطره الكاف المشبه
 وما موصول للمعنى ان ما ذكره المصنف هنا كالذي سطره في كلياتي
 واعتبر من بالذي ذكره هنا عين مكسبة كما فيما ياتي فليزم على ذلك
 تشبيه الشيء بنفسه واجيب بان المشبه والمشبه به وان اخذا
 بالذات اختلفا بالاعتبار ذكره هنا مشبه وباعتبار ذكره فيما سياتي
 مشبه به وهكذا يقال في نظائره فتدبر **قوله** الفريدة الثالثة
 تعرض المصنف في هذه الفريدة لتقسيم الاستفاد الى حقيقة والى
 تخيلية باعتبار المستفاد الذي هو المشبه كما ترشد لذلك **قوله**
 ان كان المستفاد له الح كنية سلك في هذا التقسيم مذهب السكاكي
 لانه خاص به دون غيره من الجمهور اذ الاستفاد عندهم لا يكون
 الاحقيقية مصرية كانت او مكسبة واما التخيلية عندهم فهي مجاز

الفريدة الثالثة وتظهر

عقلي

عقلي وليست من المجاز اللغوي لان المجوز انما هو في الاثبات وعليه
 فسميتها استفاد تسميها كاسيات **قوله** السكاكي نسبة لسكاكة
 قرينة باليمين وسمي يوسف وكنية ابو يعقوب **قوله** الى انه الضمير
 للمحال والثاني وقد فسر بقوله ان كان المستفاد له الح لان القاعدة
 ان ضمير المحال والثاني يفسر ما بعده كما في قوله تعالى قل هو
 الله اخذ الى السورة بنا على ان الضمير للمحال والثاني **قوله**
 ان كان المستفاد له الح مقتضاه ان السكاكي لم يذكر الا هذين
 القسمين وليس كذلك لانه ذكر في المفتاح ثلاثة اقسام
 حقيقية على القطع وتخيلية على القطع ومحتملة لها بان كان المستفاد
 له صالحا للحمل على ما له تحقق وعلى ما ليس له وذلك كافر اس والاول
 في قول من ههنا
 صحح القلب عن تلمي واقصر باطله وعرض افراس الصبا ورواجله
 يريد الاخبار بانه ترك ما كان يرتكبه من المحبة والجمال والفرح من
 الصبا فشه في نفسه الصبا بالجملة التي يتخذ لها افراس ورواجل
 كالحج والجماع بجامع الاشتغال التام وتكون المسالك الصعبة في كل
 وحذف اسم المشبه به وابنت شيئا من لوازمه وهو الافراس والرواجل
 فالافراس والرواجل جمل ان يكون مستفاد حقيقة ان جعل المستفاد
 له امر محققا حيا وهو ما لا يكون سببا لاتباع التي من المال والاعمال
 او جعل امر محققا عقلا وهو دواعي النفس وتسمياتها ويحتمل ان يكون
 مستفاد تخيلية ان جعل المستفاد له امر متخيلا وهو ما تقتضيه
 القوق المفكر للصبا من الصور الشبهة بالافراس والرواجل بعد
 تشبهه بالجملة التي يتخذ لها افراس ورواجل واجاب المقام بانه
 لما كانت هذه المحتملة لا يخرج في نفس الامر عن التحقيق والتخيلية

السكاكي الى انه ان كان المستفاد له

لانه ان حصل السقار له محققا امر محققا حسا او عقلا في تحقيقه وان
 حصل امر متخيلا في تخيلية كان مالا القيمة الى الاختصار فهما -
قوله محققا حسا او عقلا المراد بالمحقق حسا ماله محقق في الخارج
 بحيث يحس بجاسه البصر وذلك كما في قولك رايت اسدا في الحمام
 وان المسقار له وهو الرجل المتجاع محقق حسا بالمعنى المذكور والمراد
 بالمحقق عقلا ما يحكم العقل بانه ذواته تحقق لكونه ثابتا في نفسه كالامور
 الاعتبارية الصادقة وذلك كما في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
 فان المسقار له وهو الدين الحق محقق عقلا بالمعنى المذكور وعلم من
 ذلك انه ليس المراد بالتحقق عقلا مجرد كون المسقار له موجودا في
 الذهن فان هذا القدر موجود في التخيلية ولا يخفى انه يلزم من كون
 المسقار له محققا حسا كونه محققا عقلا وحسب قوله حسا اي عقلا
 وقوله او عقلا اي فقط **قوله** فالاستقار تحقيقية سميت بذلك
 لان المسقار له محقق اما في الحس او العقل **قوله** والا اي والا
 يكن المسقار له محققا حسا او عقلا بان كان متخيلا وذلك كما في قولك
 انشئت المنية لظفارها بفلان فان المسقار له متخيلا لانه بعد تشبه
 المنية بالسبع تتخيل القوة المفكرة للمنية صورة بسيطة بالاطفار فتشبه
 الصورة المتخيلة بالصورة المحققة وتغير لفظ الاظفار من الصورة
 المحققة للصورة المتخيلة على طريق الاستقار التخيلية والتغير
 بالقوة المفكرة اولى من تغير الوهم لان الذي من شأنه التخييل
 والتركيب انما هو القوة المفكرة ويقال لها القوة المنصورة لكن لما كان
 نصرها المذكور بواسطة الوهم ينسوه اليه وذلك ان الحكار عموما ان
 في الراس ثلاث تجاويف تجويف في مقدمته وفيه قوتان الاولى
 الحس المشترك وهو قوة تدرك صور المحسوسات باسرها والثانية

محققا حسا او عقلا فالاستقار تحقيقية والالتفيلية

الخيال

الخيال وهو قوة تحفظ تلك الصور في خزانة الحس المشترك وتجويف
 في موضع وفيه قوتان الاولى الواهية وهي قوة تدرك المعاني الخزنية
 لصداقة زيد وعداوة عمر والثانية الحافظة وهي قوة تحفظ تلك
 المعاني في خزانة الواهية وتجويف في وسطه مستفيل بين التجويفين
 نافذ لكل منهما ومنه بالدودة وفيه قوة واحدة وهي العقل هذا
 ما اشتهر في العقل عنهم وفي كلام بعضهم ان الواهية مع الفكر في التجويف
 الذي في وسطه والحافظة في اول التجويف الذي في موضع واقصا
 الحكمة الالهية فراغ اخر للنزول والصدم كما قاله بعض شراح الهداية
 وجميع هذه القوى غير القوة العاقلة التي في القلب ولها استعاضة
 متصل بالدماع وقد حفت في قول بعضهم
 منع شريك عن خيالك وانصرفا عن وجهه وحفظ لذلك وعقلا
 وما عدا القوة العاقلة من هذه القوى لم يقع عند اهل السنة دليل
 على ثبوتها ولا على انتفاؤها فاما فهم لا يقولون بثبوتها ولا بانتفاؤها
قوله فتخيلية سميت بذلك لان المسقار له محقق **قوله** وتكشف
 لك حقيقتها اي في العقد الثالث **قوله** الفريدة الرابعة تعرض لها
 في هذه الفريدة لتقسيم الاستقار الى مطلقة ومرسحة ومجردة
 باعتبار امر خارج وهو الكلام كما قاله في المصباح الابيض وهذا
 التقسيم حقيقي بالنسبة للمطلقة مع كل من المرسحة والمجردة واعتباري
 بالنسبة للمرسحة مع المجردة كما في قولك رايت اسدا شالي السلاح
 له ليد فان الاستقار في ذلك مرسحة مجردة لا اقترانها بالترشح وهو
 قولك له ليد وبالترشح وهو قولك شالي السلاح وهذه الاستقار
 هي المطلقة حكما لانه لما افترض الترشح والتجريد شاقا فصارت
 في حكم المطلقة **قوله** الاستقار ان لم تقترن لاعتراض بان في الاقتران

وذلك لانه يسمى اجزاء
 المرسحة مع المجردة
 وذلك لانه يسمى اجزاء
 المطلقة مع كل منهما ولا يسمى اجزاء

تخيلية وتكشف لك حقيقتها الفريدة الرابعة الاستقار ان لم تقترن

فرج ثبوتية فكان الاولى للمص ان يوضح عنه بان يوضح المعلقة عن كل من
 المرتبة والمجردة واجيب بان قد تم المعلقة ليصل الكلام على
 الترتيب والتجريد بالكلام على المرتبة والمجردة لما في ذلك من
 التناسب فتأمل **قوله** بما يلائم شيئا لا يخفى ان مصدوق الشيء
 واحد من المسفار منه والمسفار له فكان المص قال ان لم تقترن
 بلاء بلا بما يلائم واحدا من هذين الامرين لم يفسد الاقتران
 عام اذا علمت ذلك علمت سقوط قول بعضهم الاولى اعاد
 الثاني مع المعلقون ليكون نصا في عموم السلب ثم لو قال المص
 ان لم تقترن بما يلائم المسفار منه والمسفار له كان ذلك منجها
 عليه واعلم ان المتني الاقتران به اما هو الملائم الزائد على القرينة
 كما يعلم من قول المص فيما ياتي واعتبار الترتيب والتجريد الخ سواء
 كانت القرينة مانعة او معينة فاذا قلت متني اما ارقط عند
 تشبيه الماتجة رقطا في التجريد كانت الاسفار معلقة لا مرتبة
 لان كلامي قولك متني وقولك ارقط وان كان ملائم للتشبيه به
 ليس زائدا على القرينة بل الاول قرينة غير معينة لانها اما تشبه
 الى التشبيه بجوان مطلقا والثاني قرينة معينة للتميز وكذا اذا قلت
 رتبة تجر في الحمام يعطى فالاسفار معلقة لا مجردة لان كلامي قولك
 في الحمام وقولك يعطى وان كان ملائما للتشبيه ليس زائدا على القرينة
 بل الاول قرينة مانعة والثاني قرينة معينة فبذلك **قوله** فمعلقة
 سميت بذلك لاطلاقها عما قد به كل من المرتبة والمجردة **قوله**
 بخواريت اسد اهذا مثال للمعلقة التي قرنتها حالته وهي كون المقام
 مقام المدح بالشجاعة ومثال المعلقة التي قرنتها لفظية بخواريت
 اسد ايرمي وقد اعترض العصام على المص بان كان الاول ان يمثل

بما يلائم شيئا من المسفار منه والمسفار له فمعلقة بخواريت اسد

بالتي

بالتي قرنتها لفظية لئلا يتوهم ان الاطلاق مشروط بكون القرينة حالية
 واجيب بانه لو قال بخواريت اسد ايرمي لاحتمل ان القرينة حالية
 ويكون لفظ الرمي تجريدا فكلون الاسفار مجردة لا معلقة فانيان
 المص بالمثال الذي قرنته حالية لفقد الاثبات بمثال الاحتمل التجريد
قوله وان قرنت بما يلائم المسفار منه اي دون المسفار له ليخرج ما لو
 قرنت بما يلائم كلام المسفار منه والمسفار له فاما لا تشي جيد
 مرتبة كما لا تشي مجردة وذلك كما في قولك رتبة اسد ايرمي
 فان المتني يلائم كلام المسفار منه والمسفار له **قوله** في نسخة
 سميت بذلك لاقترانها بالترتيب وهو في الاصل بقوة الولد للابن
 قليلا قليلا حتى يقوى على المص ثم اطلق الاصطلاح على تقوية
 الاسفار بذكر ما يلائم المسفار منه ووجه تقويتها بذلك انه
 مقصود لتحقيق المبالغة في التشبيه التي بنيت في علمه وكما يطلق
 الترتيب على ذلك فيطلق على نفس اللفظ الملائم فهو من قبيل المشترك
قوله بخواريت اسد له ليد اظفاره لم تقم هذا مثال للمرتبة التي
 قرنتها حالية وهي القرينة المذكورة ومثال التي قرنتها لفظية
 بخواريت اسد ايرمي له ليد اظفاره لم تقم وقد اعترض الحفيد
 على المص بانه كان الاولى ان يمثل بالتي قرنتها لفظية لئلا يتوهم
 ان الترتيب مشروط بكون القرينة حالية واجيب بانه لو قال نحو
 رتبة اسد ايرمي له ليد اظفاره لم تقم لاحتمل ان القرينة حالية
 ويكون لفظ الرمي تجريدا فكلون الاسفار مجردة لا مرتبة
 فقط فانيان المص بالمثال الذي قرنته حالية لفقد الاثبات بمثال
 لا يحتمل التجريد كما مر بطريقه وقوته له ليد الترتيب اول لان اللبس كيف
 جمع ليد وهي الشعر المتكبد على رتبة الاسد وقيل على منكبه وقيل

وان قرنت بما يلائم المسفار منه في نسخة بخواريت اسد له ليد اظفاره لم تقم

بين كنفية وقوله اظفار لم تقم ترشح ثاب لان التعليم كناية عن
 الضعف يقال فلان معلم الاظفار بمعنى ضعيف فيكون في التعليم
 كناية عن القوة لانه اذا نفى الضعف عن ذات نسبت لها القوة
 والمراد منها عند الاطلاق الفرد الكامل وهو قوة الاسد ولا يخفى
 ان التعليم يورث التعجيل وهو مفيد للمبالغة في القلم ومقتضى
 القواعد ان السبق متوجه على المبالغة دون اصل الفعل لكن المراد
 هنا في اصل الفعل على حد قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد
قوله وان فرقت بما يلائم المستعار له اي دون المستعار منه لئلا يخرج ما هو
 يلائم كلاما من المستعار له والمستعار منه كما تقدم **قوله** فمجردة تمت
 بذلك لاقتراحها بالتميز وهو تضييف الاستعار بذكر ما لا يلائم
 المستعار له ووجه تضييفها بذلك انه متضمن لعدم قوة المبالغة
 في التشبيه الذي نسبت في عليه وكما يطلق التميز على ذلك يطلق
 على نفس اللفظ الملايم فهو من قبل المشترك كما تقدم في الترشح
قوله خورابت اسد اشك السلاج هذا مثال للمجردة التي قرنتها
 حالبة وهي القرينة المتقدمة ومثال التي قرنتها تعظيمة خورابت
 اسد اي في شاك السلاج ويجعل القرينة في مثال المصم حالبة لا دفع
 اعترف من المصم الجصند عليه بان الاستعار فيه مطلقة لا مجرعة
 لان الملايم المذكور فيه قرينة والملايم الذي تضيد الاستعار به
 مجردة انما يكون بعد القرينة وقوله شاك السلاج اي حاده وقوة
 ماخوذ من السوكة وهي السلاج وحده كما في القاموس واما شاك
 السلاج يستدرك الكاف وقد تخفف فعناه لا يسم يقال شك الرجل
 في ملاحه اذ البسه فهو شاك السلاج كما في صيا الخوام ذاعلمت
 ما تقدم علمت ان تفسير غير واحد لشاك السلاج بنامه لا يوافق

وان فرقت بما يلائم المستعار له فمجردة خورابت اسد اشك السلاج

ماني

ماني كتب اللفة الا ان يقال المراد بتمامه كونه حاد اقربا ولا يخفى
 ان شاك اسم فاعل وهو ماخوذ من السوكة كما علمت فاصله شاك
 لكن دخله القلب المكاني يجعل الواو بعد الكاف وضار شاك الوتر
 دخله القلب الذاني يجعل الواو بالوقوفها متطرفة اثر كسر وفتح
 قلب الواو في مكانها فخرج كما في قابل وخايف فيقال شاك السلاج
 وهو القياس وقد نفى على حالها لكن حذف الالف قبلها فيقال
 شاك السلاج وقد حذف الواو لنقل الواو المكسورة فيقال شاك
 السلاج بضم الكاف محققة كما يوجد من القاموس **قوله** والترشح
 ابلغ اي من الاطلاق والتميز والمحكم عليه بالبلغة انما هو
 الكلام المشتمل على الترشح لا نفس الترشح لانه لا يوصف الكلام
 بالبلاغة الا الكلام والمنكلم فيقال كلام او منكم ببلغ ولا يقال كلمة
 بلغة والترشح كلمة وليس بكلمة بكلام وعلى فرض ملاحظة جملة
 له ليد مثلا فليست مقصودة لذاتها حتى تكون كلاما وقال بعضهم
 لا مانع من وصف الكلمة بالبلاغة للمنة خلافا للاصطلاح واحتار
 بعضهم ان قوله ابلغ ماخوذ من المبالغة لامن البلاغة وهو الانب
 بقوله لا شتماله على حقيقة المبالغة في التشبيه لكن يلزم على ذلك
 الشذوذ من جميع الاول بنا افضل افعل التفضيل من الزايد
 على الثلاث مع انه لا يبين من قياس الامن الثلاث والثاني
 بناوه من المبني للمجهول وهو بولغ اذ لا يصح ان يكون من المبني
 للفاعل وهو بولغ فليسا من **قوله** لا شتماله الخ الظاهر ان المراد بالاشتمال
 هنا الاستلزام والافتقار فيكون في كلام المصم استعار بقرينة
 حيث شبه ذلك بمعنى الاستتمال واستعار كالمشبه به للمشبه
 وعجل ان في كلامه استعار بالكناية فيكون قد شبه اللازم

والترشح ابلغ الاشتمال

واللزوم بطرف ومظهره وحذف لفظ التشبيه ومنه المبدء بشئ من
لوازمه وهو الاحتمال **قوله** على تحقيق المبالغة في التشبيه لوخذ منه
ان اصل المبالغة ثابت قبل الترتيب وهو كذلك لان الاستقارة تقتضي
المبالغة في التشبيه والترتيب انما يقتضي تحقيقها **قوله** والاطلاق المسمى
التجريد اي خلوه من المضاف ولا يخفى ان انما المحكوم عليه بالانطقية
انما هو الكلام الموصوف بالاطلاق لانفس الاطلاق فتدبر **قوله**
واعبار الترتيب والتجريد انما يكون الحرفي ان اعتبار الترتيب لا يكون
الا بعد تمام الاستقارة بذكر قرينتها وقد فرغ على الشق الثاني قوله
فلا تعد قرينة المصحة تجريد او على الشق الاول قوله ولا قرينة
المكسبة ترتيبا فقهه لف ونشر مشوش وقوله بعد تمام الاستقارة
اي بذكر قرينتها كما علمت لكن ظاهر كلام المصنف ان المراد المبالغة
فقط لانها التي يتوقف عليها تمام الاستقارة الا ان يجعل على تمام
الكامل الذي لا يحصل الا بذكر القرينة المعينة فتفطن **قوله** فلا تعد
المراد علمت انه مفرغ على ما قبله على اللف والنشر المشوش وانما
اقتصر على بقي عدد قرينة المصحة تجريد اول بقى عددها ترتيبا لانه
لا يقوم الا كونهما تجريدا لكونهما من جنسه فان كلامهما ملائم للتشبيه
بخلاف الترتيب ونظيره ذلك يقال في وجه اقتضاه على بقي عدد قرينة
المكسبة ترتيبا دون بقي عددها تجريدا فتدبر **قوله** الفريدة الخاصة
بقرينة المص في هذه الفريدة لبيان ان الترتيب يجوز ان يكون باقيا
على حقيقة وان يكون مستقارا من ملائم المسقار منه ملائم المسقار
له وحسب ذلك يكون تجريدا بحسب المعنى فتسميته حسيه ترتيبا باعتبار
اللفظ او باعتبار ما كان كما هو ظاهر **قوله** الترتيب المراد به هنا لفظ
الملائم كما هو احد اطلاقيه بدليل قوله باقيا على حقيقة وقوله مستقارا

على تحقيق المبالغة في التشبيه والاطلاق المسمى التجريد اي خلوه من المضاف ولا يخفى ان انما المحكوم عليه بالانطقية انما هو الكلام الموصوف بالاطلاق لانفس الاطلاق فتدبر قوله واعبار الترتيب والتجريد انما يكون الحرفي ان اعتبار الترتيب لا يكون الا بعد تمام الاستقارة بذكر قرينتها وقد فرغ على الشق الثاني قوله فلا تعد قرينة المصحة تجريد او على الشق الاول قوله ولا قرينة المكسبة ترتيبا فقهه لف ونشر مشوش وقوله بعد تمام الاستقارة اي بذكر قرينتها كما علمت لكن ظاهر كلام المصنف ان المراد المبالغة فقط لانها التي يتوقف عليها تمام الاستقارة الا ان يجعل على تمام الكامل الذي لا يحصل الا بذكر القرينة المعينة فتفطن قوله فلا تعد المراد علمت انه مفرغ على ما قبله على اللف والنشر المشوش وانما اقتصر على بقي عدد قرينة المصحة تجريد اول بقى عددها ترتيبا لانه لا يقوم الا كونهما تجريدا لكونهما من جنسه فان كلامهما ملائم للتشبيه بخلاف الترتيب ونظيره ذلك يقال في وجه اقتضاه على بقي عدد قرينة المكسبة ترتيبا دون بقي عددها تجريدا فتدبر قوله الفريدة الخاصة بقرينة المص في هذه الفريدة لبيان ان الترتيب يجوز ان يكون باقيا على حقيقة وان يكون مستقارا من ملائم المسقار منه ملائم المسقار له وحسب ذلك يكون تجريدا بحسب المعنى فتسميته حسيه ترتيبا باعتبار اللفظ او باعتبار ما كان كما هو ظاهر قوله الترتيب المراد به هنا لفظ الملائم كما هو احد اطلاقيه بدليل قوله باقيا على حقيقة وقوله مستقارا

فان

فان كلامهما يقتضي ان المراد به ذلك كما لا يخفى **قوله** يجوز الخ لمشكل
هذا التجويد بان الاستقارة لا بد منها من قرينة مابغة عن ارادة
المعنى الموصوف له فان وجدت للترتيب كان المستقار قطعا وان لم
توجد كان حقيقة قطعا واجيب بان القرينة المذكورة موجودة
لكن لم يتحقق كونها للترتيب بل بحتمل ان تكون لمقصود الاستقارة
وحسب ذلك يكون الترتيب باقيا على حقيقة وبحتمل ان يكون للترتيب
ايضا وحسب ذلك يكون مستقارا من ملائم المستقار منه ملائم المسقار
له ونظيره ذلك ما اذا قيل رابت حمار واسد في الحمام فانه يحتمل
ان تكون القرينة لاحدهما كالاسد ويكون المعنى رابت حمار في غير
الحمام واسد في الحمام وحسب ذلك يكون لفظ الحمام حقيقة وبحتمل
ان تكون لكل منهما وحسب ذلك يكون لفظ الحمام مستقارا للتشبيه كما ان لفظ
الاسد مستقار للتشبيه والمبتدأ من كلام المص ان هذا التجويد
في كل ترتيب ويؤيده الاطلاق المودن بالعموم وبحتمل انه على النوع
باعتبار المقامات وقد يؤيده قوله بعد وبحتمل الوجهين الوجه
لم يعبر بها التفرع والاول كترفايدة فتدبر **قوله** ان يكون باقيا
لخ في تقديمه هذا الاحتمال استقار براجحيه فلا يرد ان التقيد
بالجواز يقتضي الاسوى مع انهم صرحوا بترجيح الاحتمال الاول
وتوفش هذا الاحتمال بانه لا يخلو احسب فاما ان يكون مضافا
للمستقار له اولا فان كان الاول لازم للذين وان كان الثاني فلفظ
لا يحصل له واجيب باننا اختار الاول في دفع لزوم المذهب بان
اضافته الى المستقار له ليست على سبيل الحقيقة حتى يلزم ما ذكر
بل على سبيل العقوبة والمبالغة حتى كانا نقلنا المستقار مع لفظ
رادفه كما قاله العصام وقد اشار المص لذلك بقوله تابعا للاستقار

يجوز ان يكون باقيا

الخ وحسب لا يلزم الكذب اذ لا كذب مع وجود التاويل فتأمل **قوله**
 على حقيقته ليس المراد بالحقيقة هنا معناها المصطلح عليه وهو
 الكلمة المستعملة فيما دحضت له كما هو ظاهر بل المراد بها ما به الشيء
 هو هو وهو المعنى الموضوع فتدبر **قوله** تابعا للاستقارح النبوية
 هنا رتبة لا زمانية فليس المراد انه لا يذكر الابعدها اذ كثيرا ما
 ما يذكر قبلها بل المراد انه غير مقصود لذاته بل لاجل بقوة الاستقارح
 كما اشار لذلك المحقق بقوله لا يقصد به النقوضها وحسب فلا فرق
 بين ان يذكر بعدها او قبلها كما في الآية الاثنية وتقيد المحقق
 بالاستقارح لانها في المحدث عنها في هذا المقام فلا يأتى ان الترتيب
 يكون تابعا لغير الاستقارح ايضا كالتجاوز المرسل كما سيأتي في اخر
 هذه الرسالة **قوله** ويجوز ان يكون مسقارا الخ اعترض الاعتصام على
 المحقق بانه كان الاول ان يقول ويجوز ان لا يكون تابعا على حقيقته
 ليشمل ما لو كان مستقرا في ملائم المشبه على وجه الاستقارح او على
 وجه المجاز المرسل او على وجه اللبابة وزيف بعضهم هذا الاعتراض
 حيث قال لا يخفى ان فائدة الترتيب تحقيق المناقضة في التشبه كما تقدم
 وذلك لا يحصل بمجرد التعبير بلفظ ملائم المسقار منه بل بالتقريب
 مع كونه تابعا على حقيقته او كونه مستقارا من ملائم المسقار منه
 ملائم المسقار له المبني على دعوى اتحاد الملايين المحققة لدعوى
 اتحاد المسقار منه والمستقار له التي بنيت عليها الاستقارح ولذلك
 امر الترتيب في كلام القوم بين البقاء على حقيقته وبين الاستقارح
 ولم يجادوا سره الى غير ذلك او فتدبر **قوله** ويحتمل الوجهين الخ
 قال الاعتصام بل الوجوه بنا على اعتبارها السابقة وقد عرفت ما فيه
قوله تعالى واعصوا الخ اي لفظ الاعتصام من قوله تعالى
 واعصوا الخ كما لا يخفى **قوله** حيث الخ حينية تفصيل لما تضمنه قوله

ويحتمل

على حقيقته تابعا للاستقارح لا يقصد به النقوضها ويجوز ان يكون مسقارا من ملائم المسقار منه
 ويحتمل الوجهين قوله تعالى واعصوا الخ

ويحتمل الوجهين قوله تعالى واعصوا الخ من ان فيه لمقارعة مرتبة
 فتأمل **قوله** يستفاد الجدل للعهد اي على سبيل الاستقارح القرعينة
 ونقر بها ان تقوى تشبه العهد بالجل يجتمع التمسك في كل وكيفية
 اسم التشبه به التشبه والقرينة الاضافة الى الله تعالى والمراد
 من العهد دين الاسلام ويحتمل ان المراد به القرآن لقوله صلى الله
 عليه وسلم القرآن جبل الله المنين افادة بيمين **قوله** وذكر الاعتصام
 الخ معطوف على مدخول حيث فالانطباق قرينة بالبناء للمفعول ككلا كالمفعول
 عليه وعلم من ذلك ان الواو التي هي فاعل لا دخل لها فيما ذكر في
 حقيقة لا محالة كلفظ الحلاله وبالحمله فائدة الكرامة مشتملة على ما هو
 حقيقة قطعا وقد علمت على ما هو مجاز قطعا وهو لفظ الجبل
 وعلى ما هو محتمل للحقيقة والمجاز وهو لفظ الاعتصام فتدبر **قوله**
 ترجح اي حاله كونه ترجحا او لاجل الترتيب فهو اما حال او مفعول
 لاجله وعلى الاول فالترتيب بمعنى اللفظ الذي ذكر معويا بخلافه
 على الثاني فانه بمعنى النقوض فتأمل **قوله** اما تابعا على معناه
 اي الذي هو التمسك بالجبل الحسي ويحتمل في هذا الوجه بان المعنى
 عليه وتمسكوا بالجبل الحسي بيمين الله ولا يحصل لذلك الا ان يلزم
 التجريد بان يراد من الاعتصام التمسك فقط فنظن **قوله** او مسقارا
 الخ وعلى هذا الاحتمال يكون قوله واعصوا مسقارا بيقية وتقر
 ان نقول شبه الوثوق بالعهد بمعنى الاعتصام ويستفاد من التشبه
 به التشبه ثم اشتق منه اعتصموا بمعنى تقوا بالعهد على ما يأتى
قوله للوثوق لوعيد بالثبوت لكانا تشب بالاعتصام وقوله بالعهد
 كان الاولى حذفه لانه يلزم على ذكر التكرار فان المعنى حينئذ
 تقوا بالعهد بعهد الله فالسلامة في جعل التقوى الى مطلق الوثوق

استفاد الجدل للعهد وذكر الاعتصام ترجحا اما تابعا على معناه او مستقارا للوثوق بالعهد

لا الى الوثوق بالعهد والتزم ذلك بعضهم قال ومحل كون التكرار معينا
 اذا لم يفد معنى مقبولا كالبيان بعد الابهام كما هنا وبعضهم التزم
 التجريد ودفع ذلك الاعتراض من اصله بان قوله بالعهد ليس من
 جملة المسقار له فهو قيد في المسقار له لا خبر منه وفيه بعد لا يخفى
قوله الغريدة السادسة تعرض المص في هذه الغريدة لتقسيم المجاز
 المركب الى ما يسمى بالاستقار التمثيلية والى ما لا يسمى بها وقد
 عرفته بقوله وهو المركب الخ وقد حضر الخطيب بقا للقول في الاستقار
 التمثيلية وعرفه بانه المستعمل فيما يشبه معناه الاصلى تشبيه
 التمثيل للمبالغة في التشبيه وقد اعترضه السعد بانه عدوى عن
 الصواب لانه اذا استعمل المركب في غير معناه فانه يكون العلاقة
 المتشابهة فيكون ذلك المركب متعارفا تمثيلية وتارة تكون العلاقة
 غير المتشابهة فيكون ذلك المركب غير متعارف تمثيلية فلا وجه للخص
 ويوجد من صنع المص حيث اخرج مجاز المركب عن متبعت التدرج
 واخرجه انه لا تنقسم الى مرشح ومحم ومطلق وليس كذلك فكان
 الاولى تقديمه على ذلك ليعيد انه ينقسم الى ما ذكره كالمفرد لكن
 عذر المص انه لم يهد للمجاز المركب تدرج ولا تجريد في كلامهم مستورا
 وتتبعنا فندبر **قوله** المجاز المركب لا يخفى انه مبتدأ خبر قوله الا اني
 ان كانت علاقة الخ واما قوله وهو المركب الخ فجملة الاعتراض بين
 المبتدأ والخبر قصد بها بيان المبتدأ وقيل الخبر قوله كالمفرد وعليه
 فقوله ان كانت علاقة الخ تفصل لما اجمعه في قوله كالمفرد لكن لا يستلزم
 حينئذ من كلام المص استلزام كون القرينة مانعة عن ارادة
 المعنى الاصلى بخلافه على الاول فانه يستفاد منه ذلك بواسطة
 تشبيهها بقرينة المفرد فتأمل **قوله** وهو المركب الخ اي اللفظ

الغريدة السادسة في مجاز المركب وهو المركب

المركب

المركب الخ فالمركب صفة لمحدوف وقد اعترضه العصام على هذا التعريف
 بانه غير مانع لصدقه بالمركب المجوز في بعض اضرابه لان المجموع مستعمل
 في غير ما وضع له بسبب استعمال خبريه في غير ما وضع له واجيب بان
 المراد المستعمل في غير ما وضع له اولاً وبالذات لا ما يشمل ما كان بطريق
 السراية من الجزاء الى الكل وذلك ان منع صدق التعريف على ذلك كما قاله
 بعض المحققين لانه وان كان المجموع مستعملا في غير ما وضع له لكن
 لعلاقة بين معناه الحقيقي والمجازي وكان المعارض عقل عن
 قوله المص لعلاقة فقط **قوله** المستعمل اخرج المركب غير المستعمل
 كالمفرد كقولك دبر مريم مقولون زيد مكرم وقوله في غير ما وضع
 له اخرج الحقيقة المركبة ومنها الغرض نحو قولك ما انا بزيد فانه
 ليس مستعملا في ثبوت زيدا الغرض بل ملوح به فقط مع استعماله فيما
 وضع له وهو نفي زيدا المتكلم **قوله** لعلاقة اخرج المركب المستعمل في
 غير ما وضع له غلطا كقولك جاز يدي مقام ذهب عمر وقوله
 مع قرينة الخ اخرج الكناية كقولك انا عطشان في مقام الطلب
 فانه كناية عن الطلب وليس مجاز لان قرينته ليست قرينة المفرد
 في كونها مانعة عن ارادة المعنى الاصلى اذ لا منع القرينة التي هي في
 حال التكلم ان يراد مع الطلب المعنى الحقيقي وهو الاخبار بنبوت
 العطش له فان قيل يلزم على ذلك الجمع بين الاخبار والاستش
 وهما متنافيان لا يمكن اجتماعهما اجيب بان محل ذلك اذا اتخذ المدلول
 بخلاف ما اذا اتخذ كاهنا اذ لا مانع من ان يكون اللفظ بالنسبة
 لمعنى خبرا لتحقيقه بدون النطق به كنبوت العطش وبالنسبة
 لمعنى اخر استلزامه عليه كالطلب وقوله كالمفرد على حذف
 مضاف والمقدور بقرينة المفرد فالمراد تشبيه قرينة المجاز المركب

المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة قرينة قرينة كالمفرد

بقرينة المفرد في كونها مانعة من ارادة المعنى الاصلى ولا تنفك عنهم
 ان المراد تشبيه الحار المركب بالمفرد ووجه الشبه ما اشار اليه بقوله
 ان كانت علاقته الخ وقد تقدم الا انه لا يستفاد عليه من كلام المص
 بشرط ان تكون القرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى خلافاً على
 الاول فنقول **قوله** ان كانت علاقته غير المتشابهة اي كالنسبية والنسبية
 ومنه ذلك بقوله الشاعر **جيب** وجنالي بركة موثق
 فانه موضوع للاخبار والمراد منه الثمرات والتحصينات عن
 الاخبار بقرينة محال الشاعر لكن هذه القرينة لا تمنع من ارادة المعنى
 الاصلى الذي هو الاصل في التمثيل بهذا البيت للحار المركب نظراً
 لا يقال يلزم على ذلك الجمع بين الاخبار والاستشاهات متافيان لا يمكن
 اجتماعهما لانا نقول قد تقدم قريبا ان محل ذلك اذا اخذ المدلول خلافاً
 ما اذا تقدم وهذا تعلم ما في كلام الشيخ الملوي وبضه ولا يصح ان
 يكون معنى البيت المذكور كناية لانه لا يصح الجمع بين الاخبار والاستشاهات
 بكلام واحد ولهذا غير هذه العبارة بعد حين بخطه فليحذر **قوله**
 فلا يسمى لمعارف كان الاولى ان يقول فلا يسمى باسم يخصه لان
 عبارة توهم ان هذا يسمى بغير لفظ الاسفار لان الغالب توجه
 النبي على القيد فقطع انه لم يوجد للقوم تسمية بهذا القسم بل لم
 خاف به كانه عليه المص في الحولتي وجاب عنه بان المعنى منضبط
 على المعنى والقيده جميعاً وفي كلام من كتب على شرح التلخيص للعلامة
 السعد تشبيهه بالمجاز المرسل فليحذر **قوله** والا اي والا تكون
 علاقته غير المتشابهة بان كانت المتشابهة لان نفي النقي الثبات كما
 تقدم وقوله يسمى لمعارف تمثيلية اي لما فيها من التمثيل الذي

ان كانت علاقته غير المتشابهة فلا يسمى لمعارف والاسمى لمعارف تمثيلية

هو في الاصل مطلق التشبيه وفي الاصطلاح تشبيه المركب بالمركب
 وقضية كلام المص ان الاستقارح التمثيلية لا تكون الا في المركب وهو
 ما اختار السيد والشيء السعد يحذر كون كل من المشبه والمشبّه به
 هيئة له منتزعة من معناه ولو كان اللفظ مفرداً كما اشار اليه
 صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم وعلمه
 فتقريبها ان يقال شبهت هيئة الموصفين في انصافهم بانواع الهدى
 على اوجه متفاوتة بمسببة جماعة على رءوسهم السابق والسوق
 والقوي والضعيف ولتفريق لفظ على من المشبه به للمشبّه وورده
 السيد بان الحرف مفرد وكذلك معناه بل ومطلق معناه فلا تكون
 الاستقارح فيه تمثيلية فليست **قوله** نحو اني اراك الخ هذا مثل نص
 لمن يتردد في امر فتارة يقدم عليه وتارة يحجم عنه وقد كتب به الوليد
 ابن يزيد عامله الله بما يستحق الى مروان لما بلغه انه موقوف في
 مبايعته اما بعد فاني اراك تقدم رجلاً وتؤخر اخرى فاذا اناك
 كتابي هذا فاعمد على امكانك وتقرير الاسفار ان تقول شبهت
 هيئة من يتردد في الاقدام على الفعل والاجرام عنه بمسببة من
 يقدم رجلاً ويؤخر اخرى ولتفريق التركيب الموضوع للمشبّه به للمشبّه
 على طريق الاستقارح التمثيلية والذم عن المحو في كلام المص
 سائر الامثال نحو قولهم الضيف ضيفت اللين وقولهم احسنا وسو
 كليم والاول مثل يضرب لمن فرط في تحصيل شيء في زمن عليه
 تحصيله فيه ثم طلبه واصله ان امرأة كانت منذ وجه بشيخ وكان
 عنده لبن فطلبت منه الطلاق في زمن الضيف وترجعت بشيخ
 ليس عنده لبن ثم طلبت من الشيخ لبناً فقال لها ما ذكر والثاني
 مثل يضرب لمن يظلم من وجهين واصله ان رجلاً يشتري من آخر

نحو اني اراك

ثم وقبضه منه فاذا هو حشف ومع ذلك كان البايع يطغف المكبال
 فقال له المشتري ما ذكر ومن هنا يعلم حكمة قولهم الامثال لا تقدر
 فعلا فيقال لكل من المذكر والمؤنث والجمع والمفرد الصنف ضيقت اللبن
 بكسر التاء ونحو ذلك وتلك الحكمة الخافضة المشبهة ولو عرفت لم يكن
 اللفظ الذي وقع التفسير عليه اليه لفظ المشبهة فتدبر **قوله** تقدم
 رجلا ونوخا اخرى ظاهره انه تقدم رجلا الى قدمه ونوخا رجلا
 اخرى الى خلفه وليس كذلك لان هذه الحبيسة عند موهودة
 واجاب السعد عن ذلك في شرح المفتاح بان المراد بالرجل الخطوة
 وعليه فالمعنى اني اراك تقدم خطوة ونوخا خطوة اخرى وحت
 فيه بان الشخص انما يوخز رجلاه الى مكانها الذي تعلقها منه وليس
 في ذلك تاخير خطوة اخرى فالاول ما اجاب به السيد من انه
 وان كان المعظم والمأخر انما هو رجل واحدة لكنه مختلف بالانسيا
 فالرجل من حيث كونها مقدمة ^{تفادى} من حيث كونها مؤخر
 واحسن منه ما اجاب به بعضهم من ان المراد اني اراك تقدم
 رجلا تارخ ونوخا تلك الرجل تارخ اخرى فتأمل **قوله** اي
 نتردد الخ هذا بيان للمعنى المراد من المثال المذكور **قوله** في الاقدام
 اي الجراة على الامر كذا قالوا وهو غير مناسب لمقابلته بالاجام
 الذي هو كلف النفس عن الفعل لان الجراة كما في القاموس
 السجاعة وهي شدة القلب عند البأس فكان الاولى بفتح
 تفسير الاقدام هنا بالتصميم على الفعل ويمكن ان يقال ان
 المراد بالجراة على الامر التصميم عليه بدليل المقابلة فيقطن
قوله والاجام بتقديم الحاء على الجيم او العكس وكلاهما محتمل
 وه حد وهو كلف النفس عن الفعل كذا قال بعضهم لكن

تقدم رجلا ونوخا اخرى اي تتردد في الاقدام والاجام

الذي

الذي في القاموس اجم بتقديم الحاء على الجيم واما اجم بتقديم الجيم
 على الحاء فلم يذكر فيه فليراجع **قوله** لانه يرى ايها اخرى اي
 لانه يرى الذي هو اخرى بنا على جعل اي موصولة اول لانه يرى
 جواب هذا الاستفهام بنا جعلها استغناء مية وعلى كل فهو بيان
 لمشتا التردد بين الاقدام والاجام فالمعنى ان سبب التردد المذكور
 انك لا تعلم ايها احق من الاخر **قوله** العقد الثاني في تحقيق
 معنى الاستفارة بالكناية اي في ذكر على الوجه الحق عند كل
 قائل يقول من الاقوال الالنية لا عند الجمهور فقط لانه قول من
 اقوال ثلاثة سيدركها وليس المراد من تحقيقه اثباته بدليل لانه
 لم يذكر ادلة على تحاليم ما تقدم **قوله** اتفقت كلمة القوم المراد
 بالكلمة الكلمات لان الاتفاق من الامور التي لا تضاد الا المتعد
 كالساوي والتماثل كذا قال بعضهم ولك ان تستغني عن هذا
 التاويل باعتبار ان الاضافة للاستفارة قال الامر الى التعدد
 ولا ياتي ذلك التاويل في الكلمة لانها ليست للوحدة بل لمحض
 التثنية او للوحدة النوعية وهي لاثنتي البعد الشخصي ولا
 يحق ان الاسناد مجازي على حد قوله تعالى فارجع غبار تطهم
 بنا على ان المراد بالاتفاق ما قابل النزاع وهو توافق الروية
 لانه حينئذ من خواص العقلا لا على ان المراد به الساوي والتماثل
 والا كان الاسناد حقيقيا لان الاتفاق بهذا المعنى لا يخص
 العقلا فتدبر **قوله** على انه اي الحال والشان وقوله اذ المشبه
 امر باخر الخ اي كما في قولهم اظفار المسنة نشبت فلان فانه
 قد شبه فيه امر وهو المسنة باخر وهو السبع من غير تصريح
 بشي من اركان التشبيه سوى المشبه وذكر ملامح المشبه به

لانه يرى ايها اخرى اي يتردد في العقد الثاني في تحقيق معنى الاستفارة بالكناية اتفقت كلمة القوم على انه اذا شبه امر باخر

وهو الاظهار ليدل على التشبيه المصنوع في النفس ولا يرد على المع
ان ذلك يشتمل ما لو قيل زيد في جواب من يشبه خالد الاله قد
اخرجه بقوله ودل عليه الخ كما قاله القسام ووقع في كلام الشيخ
المعنى بقوله المحمد انه اخرج بقوله سوى المشبه وهو مبني على
اعتبار عبارة السائل الى عبارة المجيب وهو خلاف ما هو المتبادر
من اعتبار عبارة المجيب في حد ذاتها وهذا كله بياض الرأي
وعند امعان النظر نجد ذلك لم يدخل في موضوع الكلام وهو التشبيه
لانه من باب المشابهة التي هي المماثلة ليس من باب التشبيه
في شيء فامل **قوله** من غير تصريح بشي الخ بغير تصريح بشي
ان هناك اشارته الى الاركان كلها الاله لم يصرح بشي منها
سوى المشبه وقوله من اركان التشبيه اي التي هي المشبه والمشب
به واداة التشبيه ووجه التشبه وخرج بقوله من غير تصريح
بشي الخ ما لو صرح بجميع اركان التشبيه كما لو قيل زيد كاسد في
الجماعة فليس في ذلك متعارف بالكتابة بل ليس من باب الاستعارة
اصلا اذ هو من باب التشبيه غير البليغ وانما لم يكن بليغا لانه
قد صرح فيه باداة التشبيه ووجه التشبه والبليغ عندهم ما حذف
فيه الاداة والوجه كما لو قيل زيد كاسد فتحصل انه صرح بجميع
اركان التشبيه كان تشبيها غير بليغ وان صرح بالمشبه والمشب
به فقط كان تشبيها بليغا وان صرح بالمشبه فقط كان في التركيب
لمتعارف بالكتابة وبقي ما لو صرح بلفظ المشبه به فقط فلو كان
في التركيب لمتعارف بفرجة **قوله** سوى المشبه اي كالمشبه
في المثال السابق وظاهر ذلك ان المستقار له مشبه بالفعل
مع ان الاستعارة مبنية على تاسي التشبيه حتى تضع دعوى

من غير تصريح بشي من اركان التشبيه سوى المشبه

(الاعاد)

الاخذ واجاب بعضهم عن ذلك بان المراد المشبه بالقوة وهو
ما يصلح لان يكون مشبها لوانى اداة التشبيه وهو غير محتاج
اليه لان الكلام ليس في التشبيه اللفظي بل في التشبيه النفسي
المؤمن اليه وهو كاف في صحة اطلاق المشبه على المستقار له
فامل **قوله** ودل عليه الخ اي على التشبيه المفهوم من قوله
اذ المشبه امر اخر الخ ولا يرد على ذلك انه لا يظهر الا على مذهب
الحطية الا في دون غيره مع ان كلامه في بيان الجمع عليه حيث
قال اتفقت كلمة العقوم الخ لان التشبيه اصل ملاحظ ابتدا
ولا محالة باتفاق الجميع منذ **قوله** يذكر ما يخص الخ اي يذكر لفظ
ما يخص الخ فهو على تقدير مضى لان الذكر انما يكون للفظ
وعمل ان تكون ما واقعة على لفظ لكن الاختصاص من حيث معناه
لان المحض انما هو المعنى والمراد المعنى الحقيقي وان لم يكن مستغلا
فيه اللفظ كما في ينقضون عهد الله عند صاحب الامتياز وكما في
اظهار المشبه عند السكاكي كما سيأتي بوجهه **قوله** كان هناك
اي في الكلام المشتمل على التشبيه المذكور فاسم الاستعارة للمكان
الاعتباري وقوله لمتعارف بالكتابة بالكتابة اي ولمتعارف
تخيلية لكن المعنى لم يقرض لما لانه ليس بعدد هاتفي هذا العقد
قوله لكن اضطررت اقوالهم لم يدر ان على قوله اتفقت كلمة
العقوم لانه قد يوجب انه لا خلاف بينهم اصلا فذم ذلك بقوله
لكن اضطررت اقوالهم لكن الاستنباط بقوله اتفقت كلمة العقوم ان
يقول لكن اضطررت كلها ثم ان قال اشار بذلك الى ان المراد
في الموصفين واحد وهو الاراء والمراد من الاضطراب هنا
الاختلاف وان كان في الاصل اسما للاختلاف يقال اضطرب

ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به كان هناك استعارة بالكتابة لكن اضطررت اقوالهم

الامر اختل وانما لم يفسر هنا بذلك لا يقتضي ثبوت الاختلال لجميع المذاهب
والواقع خلافه لان المختل انما هو مذهب السكاكي ومذهب الخطيب
دون مذهب السلف وايضا لو فسر بذلك لفانت افعالبة للاتفاق
لان المقابل للاتفاق الاختلاف لا الاختلال ثم ان اضطرار اقوالهم
انما هو في تشخيص المعنى الذي يطابق عليه لفظ المذكور وهو
الاستقار بالكنية وذلك يرجع الى ثلاثة اقوال احدها ما يفهم من
كلام السلف وثانيها ما يفهم من كلام السكاكي وثالثها ما ذهب
اليه الخطيب ولذلك عقد المصنف لكل قول فريضة كما ذكر بقوله
ولنفرض في ثلثي ثلاثة فريد وقد فهم بعض الناظرين في كلامه
صاحب الكشاف ان الاستقار بالكنية عنده لفظ الاطلاق مثلا
من حيث كونها رمزا الى استقار السبع للمنية واثبت بذلك قوله
رابعا لكن المصنف لم يكثر بذلك ويصرح برده في الفريضة الاولى بقوله
واليه ذهب صاحب الكشاف كما سيأتي بيانه ثم ذهب العصامي الى
انما تمزج التسمية المقلوب وهو ما يقلب فيه المشبه مشربا به
والمشبه به مشربا نحو قوله **و**وبدا الصباح كان غزيرة وجه الخليفة حين يمدح **و**
وتقريرها ان يقال شبه السبع بالمنية ولم يغير لفظ المنية للسبع
ثم جعل التركيب كناية عن تحقق الهلاك به ولا يرد ذلك على
المصنف لانه انما حدث بعده بكنية **قوله** ولنقرض فيه ادخال لام
الامر على فعل المتكلم وهو قليل ولكنه الامر لنفسه بذلك
شدة الاعتناء ببيان الاقوال المذكورة وقولها لما يثبت الاقوال
اولا استقار بالكنية والاول هو اسناد **قوله** في ثلاثة فريد
هكذا لو وجد في السنج بآتيان الثاني لم يلمم العدد مع ان المعداد

مؤنة

ولنفرض في ثلثي ثلاثة فريد

مؤنة وهو مذكور وفي هذه الحالة يجب تحرير لفظ العدد منها
ولعله اول الفرائد بالمباحث فيكون العدد مذكرا او جعل لفظ
الفرايد بدلا والمعداد لا يعتبر الا اذا ذكر ثمنا دون ما اذا ذكر
مبتدا او خبرا او به لا او نحو ذلك كما نقل عن النووي في قول القميا
سنة الوضوء عشر فامل **قوله** مذيلة بفريضة اخرى اي مجموع لا
ذيلها فريضة اخرى كذا فهم العصامي ثم اعترض من بانه لا وجه لذلك
قال وكان مسجودا والافهم مجدي في كتب اللغة التذييل بمعنى
جعل الشيء ذيل لشيء اخر بل بمعنى تطويل الذيل اهـ واجيب
بانه يصح تخريج كلام المصنف على ضرب من التخوير ولا يخفى ما
فيه من الاستقار بالكنية وتقريرها ان يقال شبهت الفرائد
بالتياب بجامع نسخ كل على ما ينبغي وطوى لفظ المشبه به ورمز
اليه تشبيها من لوازمه وهو التذييل على سبيل التحصيل **قوله**
بيان انه هل يجب الاي بيان جواب هل هذا الاستقار
لان المبيحة ليس الاستقار بل جوابه فتدبر **قوله** ام لاحق
العبارة ان يبدل ام باو او هل بالهمزة لان ام هنا متصلة وهي
لا تستعمل مع غير الهمزة الاشد وذلك قد وقع مثل هذا التركيب
في عبارة السعد القناري وكتب عليها عبد الحكيم ما نصه قوله
ام لا ينقطع لان المتردد انتقل من الاستقار عن حكم **قوله**
الاستقار عن حكم اخر قال الرضي واذا كانت متقطعة جاز استعمالها
مع هل فانما تستعمل مع جميع كلمات الاستقار فانهم فانه قد زال
فيه الاقلام اهـ والمتصلة هي الواقعة بعد همزة السجدة نحو
سوا علمهم اذ تدرهم لم تدرهم او بعد همزة تطلب بها وبام
تعيين احد الشيين بحكم معلوم الثبوت نحو اريد عندك

مذيلة بفريضة اخرى ببيان انه هل يجب ان يكون المشبه في صورة الاستقار بالكنية مذكرا بالصفة الموصولة ام لا

الغلبة الاولى ذهب السلف الى ان المسفار بالكناية لفظا للتسميه بالسفار والمشي في النفس لمرور اليه

ام عمر والمنقطعة هي الحالية عن ذلك ولا يمارونها معنى الاضراب
ثم قد تقتضي معه استقاما وقد لا تقتضيه كما هو موضح في محله
قوله الغزوة الاولى بين المصنف في هذه الغزوة مذهب السلف
وانما بدا به لانه المختار كما سيذكر **قوله** ذهب السلف كان
الاولى التفسير بنحو يوحى من كلام السلف لان ما ذكر ليس
معلوما من كلامهم بطريق الصراحة ولذلك قال السعد ومعاها
الماخوذ من كلام السلف الخ ما ذكر والسلف في الاصل كما قاله
الجوهري من تقدم من الاباء والا قارب والمراد به من تقدم
من علماء هذا الفن كالشيخ عبد القاهر واضرابه ما عدا صاحب
الكتاب بقرينة ذكر بعد وما عدا السكاكي والحطاب بقرينة انه
سفر لهما مذهبين اخرين وحسين في كلامهم استعار به
بقرينة حيث شبه من تقدم من علماء هذا الفن ما عدا هؤلاء
من تقدم من الاباء والا قارب ولستقار لم المشبه به للمشي
كذا يوحى من كلام العصام وغيره ونقيب بان ما عدا من
تخصصه السلف بالاباء والا قارب عن مفسر على الاطلاق بل
محله اذ اختلف كثر كما تشير اليه عبارة الحكماء ونسبها فاذا
قلت قال سلفي فالمراد الخ اما اذ لم تصف لغزوه كان قلت قال
السلف فعنا حقيقه من تقدم قبلك مطلقا كما تنطق به عبارة
الاساس والصحاح وغيرها فراجع **قوله** الى ان المسفار
الاولى ان يعبر بالاسفار بدل المسفار لان لفظها هو
المحدث عنه فماتسق ولانه هو موضوع الخلاف كما قال المجرد في
غيره واجيب عن ذلك بما لا يجدي فليسا مل **قوله** لفظ
المشبه به من اضافة الدال للمدلول وقوله المسفار بالرفع

على

على سنده فندجاسندوا يدان ودميان ودموانا فانه السوطي
في جمع الجوامع قال السعد في بيان حكمه عدم مراعاتهم الاصل في التسمية
اي على اللفظ غير السادة انه كاطالت الكلمة بحرف في التسمية لم تقبل بان لا
يترايد السلف ولفظ العرب مبنية على التحفيف ما لم يكن اه وهذا
غير صحيح بوجه الطول بحرفين في السند اي بدو دم لان يا السب
بحرفين في تصغيره لان اكونه بله تا اذا صغر حقه التاكاسياي مع
انهم اعادوا التاكاسيا فكل من ترك اعادتها في التسمية على اللفظ الكثرة
للمحقق لان السوطي تسمية به ودم الكرم من السوطي تصغيرا وتثنية ماقت
قوله قال الساطي ما رواه الحسن بن صالح المتق واما القاري صاحب حردان
فهو القاسم وما قاله الساطي قال ليس هو الحسن بن صالح النخعي في قوله
على الرازي ما لغيره الساطي **قوله** وصفا اوليا امر ان امر مرت ما بالانصراف
الوقت لان وصفه على حرفين تا في حرفين بالتحقيق لا ولي فلا يستدبر
فان شيئا على حرفين تقدير وهذا الوضع طاهر بالحرف لا مشايخ **قوله**
من الاسماء العربية لوجود لهما مبنية على هذه الوضع كما هو قوله ودر
والاستقراطية قال دم المراد بالاسماء الهية اي التي لا تؤدى مع المعنى الاكبر
معني الحرف فلا يرد نحو المذكورة فليس ذلك من وضع الحرف المحض بل
لوجوده في الاسم معربا مع بناء على القول ثمانية وضعا وقبل ثلثيه وضعا
فاصله معي وخوفا الاسم التي بمعنى حسب بناء على لغة اعراب وان كان
الغالب شيئا **قوله** وهذا يعني اي كون الوضع على حرفين المختص بالحرف ان يكون
المدان حرفين **قوله** على من اعطى اي فالوضع على ما ذكره الساطي ان عدة بنا
كم التسمية المعنوية لتضمنها معنى من الاستقراطية ان كانت مستقراطية معني
رب التكثير ان كانت حرة وعلينا من السعد المعنوي ان كانت مستقراطية
او معني رب التكثير شرطية والا فتقاري ان كانت موصولة وحده السعة
موصولة فلا شك **قوله** فلي الجدة اي اقول في الاستقراطية على الجمال والجمال
الاهوال ان جميعها قال المعنوي وكان حكمه الاستقراطية كون الحرف في
لغيره فحق في وضع **قوله** قد تضمن معنى اي زيادة على معناه الاصل في الموضوع
له اولاد بالان والكون وضع له اولاد بالان وضع معني الحرف تا بيان الحرف

جعل اسما ومجعل حرفا وذا قال تضمن ولم يقل وضع لئلا يتوهم من اوضاع
 الاولى وانما راعينا تضمنه معنى الحرف فبيناه وفاقى المعنى الثاني
 البصر والخاص انما راعينا ما وضع به اوله فبيناه سما وما وضع به ثانيا
 فبيناه وفاقى المعنى **ثالث** من معاني الحروف اي من المعاني التي تضمن ان تؤدى
 بالحرف وفي النسب الجزئية الغير المستقلة بالمعنوية على ما اختلفت
 المصدر واسمته الحرفاني وتعلم شيئا السبب في باب التكرار والمعرفة
 عز الشاطبي عن جميع النجاة الا باحسان من ان معنى الحروف جريات
 وضما وتثالا فلو هذا يكون السبب من عارضة الشرائع ان المعنى
 الذي تضمنه الاسم السببي النسبة الجزئية وقال المودري الكراماني
 هنا متعلق المعنى بالنسبة الجزئية التي تقتضي السبب الذي هو حرف
 وانظر ان مراده بمقتضى المعنى كلمة كافي في البيات وتكون ما ذكره انه
 المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهام والبرهنة الزه
 وغير ذلك **قوله** لا معنى ان حرفا هو الحرف انما يكون حرفا فطورا اليه
 جازا لذكر كون الاصل للموضع ظهوره وانما في التضمن هذه المعنى
 لانه بهذا المعنى لا يقتضي ابتداء حرفا في المعنى اي افعال معناه اي
 بحيث صار الحرف مطروحا خارجا من طور الية ويجوز ان يكون الاسم **قوله**
 سواء تضمن اي تعميم في قوة وهو ان يكون الاسم قد تضمن معنى **قوله** او
 غير موجود مطروحا في قوة موجود من قوة سواء تضمن معنى حرف موجود
 من قوة سواء تضمن معنى **قوله** فافعلوا قال السيد فزع فيه ياءهم قد مضى
 بان اللام المهدية تشارها الى مبهمة في هذا او خارجا وفي حرف قد
 وصغوا لك مكان حرفاها واحبك بان المراد بالاشارة التي لم
 يصفوا لها حرفا الاشارة الحسية وهي ما كانت بشي من الهوامات
 كاليد والرجل والاشارة باليد لينة لك هذا وقد نقل بن خلد
 عن ابي علي كافي تلك السيوطي ان هذا يثبت تضمنها معنى الزكاس
 وعلى هذا افقت تضمنت معنى حرف موجود **قوله** حق ان يودي في لكونه نسبة
 مخصوصة بين الميز والشار اليه كما ان الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين
 الخطاب والمخاطب والنسبة مشبهة مخصوصة بين الكنية والكنية **قوله** وكناية

قد استدار من
 من يفتح
 غير انهم في
 من يفتح
 من يفتح

انما او كنية بناية اي شبه في بناية كائنه عطفه على قوة كائنه
 الوعني ومثله يقال في قوة وكافتار اصلا **قوله** في العمل زاد في الفرج
 والمعنى **قوله** بل تأنر الثاني قبول الاثر الذي هو الاعراب فالمعنى
 بيني الاسم **قوله** لئلا يتوهم من معاني الحروف اي من المعاني التي تضمن ان تؤدى
 بحرف وفي النسب الجزئية الغير المستقلة بالمعنوية على ما اختلفت
 المصدر واسمته الحرفاني وتعلم شيئا السبب في باب التكرار والمعرفة
 عز الشاطبي عن جميع النجاة الا باحسان من ان معنى الحروف جريات
 وضما وتثالا فلو هذا يكون السبب من عارضة الشرائع ان المعنى
 الذي تضمنه الاسم السببي النسبة الجزئية وقال المودري الكراماني
 هنا متعلق المعنى بالنسبة الجزئية التي تقتضي السبب الذي هو حرف
 وانظر ان مراده بمقتضى المعنى كلمة كافي في البيات وتكون ما ذكره انه
 المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهام والبرهنة الزه
 وغير ذلك **قوله** لا معنى ان حرفا هو الحرف انما يكون حرفا فطورا اليه
 جازا لذكر كون الاصل للموضع ظهوره وانما في التضمن هذه المعنى
 لانه بهذا المعنى لا يقتضي ابتداء حرفا في المعنى اي افعال معناه اي
 بحيث صار الحرف مطروحا خارجا من طور الية ويجوز ان يكون الاسم **قوله**
 سواء تضمن اي تعميم في قوة وهو ان يكون الاسم قد تضمن معنى **قوله** او
 غير موجود مطروحا في قوة موجود من قوة سواء تضمن معنى حرف موجود
 من قوة سواء تضمن معنى **قوله** فافعلوا قال السيد فزع فيه ياءهم قد مضى
 بان اللام المهدية تشارها الى مبهمة في هذا او خارجا وفي حرف قد
 وصغوا لك مكان حرفاها واحبك بان المراد بالاشارة التي لم
 يصفوا لها حرفا الاشارة الحسية وهي ما كانت بشي من الهوامات
 كاليد والرجل والاشارة باليد لينة لك هذا وقد نقل بن خلد
 عن ابي علي كافي تلك السيوطي ان هذا يثبت تضمنها معنى الزكاس
 وعلى هذا افقت تضمنت معنى حرف موجود **قوله** حق ان يودي في لكونه نسبة
 مخصوصة بين الميز والشار اليه كما ان الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين
 الخطاب والمخاطب والنسبة مشبهة مخصوصة بين الكنية والكنية **قوله** وكناية

من يفتح دون الاسم لان الاصل
 في الاسم الاعراب فتعلم
 ان الشياكة عن الفعل اصل

قوله وذلك موجود في اسما الافعال فكلمة بنية للشيء الاستمالي وفحة
تحتوي ان فحة خطية لما قيل نقله من الظرفية الى اسمية الفعل خلافا لاسم
خبر في خبر مبرأ بالفتحة منصوبا بان باب عند المصدر **قوله** ولا يعمل غيرها
فما اي لعدم وجوده عامل عليها ولو قال ولا يدخل عليها ولا يعمل مع ان العمل
لا يدخل عليها اتفاقا ولا بد قول زهير فليس هو الذي اذوعت نزال
فلج في الزعرة لانه في الاسناد الى اللفظ **قوله** كما على الصريح مقابل ان مبتدا
اعتني فاعلمها عن خبر كاجاعة او منصوب مطلق لخبر وجوبا موافقا لها
في المعنى بناء على انها موضوع للمحدث كاجاعة منهم المازري وانظر صاعدا لما
عليه من ان الوجهين التوحيديين **قوله** ما يتبادر عن اعني وان جري على نيابة عن
المتبادر افادتها معانها لان الاصل ذكر العطين فتراكوا فمهم مقامهما امر فان
كما في نيابة حرف التبادر عن ادعوى كالمصدر انما يبني على امر منهجهين
تاثيرهما ان المقصود بعد مفعول للفعل المحدث ولا بد عليه ذوقا يبين عن الفعل
معني لا عملا وانما قيدت بالنيابة لانه العامل للثبوت وجره وان كان العتبار
بالعوامل تارة بعد وقاية **قوله** اقله الم لا يطلق ولو جهل خبره تشبه
عائد اعلى نيابة وانتشار لفتح واستغنى عن قوله بله تارة السقوط لافترج
المتبادر انما يبين عن فعله لانه نيابة عند عارضة في معنى التوكيد خلافا
اسم الفعل فان نيابة عن متبادر حقيقة في المركب كامين وتتركب في النسب
كورا **قوله** وهو اي الشبه الاختقائي انه يفتقر الاسم الى ذواته يفتقر
اي يحكم او الغرض يرجع الى الاختقار **قوله** اي اجمعه ايه او ما قام مقامه كما لو
في ان الموصولة او عرفت خبرا كالمتنوع في ذاه وهو سري ولعل انما قصد
بالجمد من جعل تنوين افتقار للمعظم وهو اوي من جعل الجماد اياه للمعجزة
لان النوع كما يتحقق بالافتقار الى الجماد يتحقق بغيره ولا بد على كلامه
القول المتصور من الخطية لعدم افتقارها الى الجماد او القدر العالي
مقامها كالتصديق والتمسك به قد ينصب المصدر المراد به لفظ تعلق
وبعد ان تفتت هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد كلفته كلمة ان كانت تفتقر
بذاته مثلا وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا يصح شيئا هكذا ينبغي
تقرير المقام ومنه يعلم ما في كلامه **قوله** اي لا زفا تفسير مراد ان القول

ان القول بغير العار من كونها كان من شأنه اللزوم اطلق واريد به اللازم فهو
من اطلاق اللازم واردة الله من حيث الشان **قوله** كما حرفا انما افتقر حرف في
افادة معناه الى الجملة لانه وضع لتأدية معاني الافعال او شبه الافعال الى
الاسماء **قوله** كسبحان اي عني المشهور من ذهبيين تاثيرهما انه يستعمل مضاعفا
عز مضاف كقوله سبحان من علته الخاضعة لبراه منه قال عبد الحكيم في جوابه
على شرح الموافقة سبحان نفس على المصدرية بمعنى التخرية والتبعية من
التو للاصل سبحان تشديد التاثير في نفس النفس وجوبا لقصد الامام
واقم المصدر مقام واصف الى المفعول وهو مصدر من التلذذ في المعنى عميق
مصدر الرباعي كافي انيت الله التي بنانا ويجوز ان يكون مقصد من في الامام
والماتنح اذا عتب وان بعد اي اية من السواضاد او من ادراك المفعول
واضافتها فكيف مضاعفا الى الفاعل ويجوز ان يكون من سجع سبحان كسبح
او سجع سبحان اذا قال سبحان الله فمما للزوم انه وراه مع بعض ايقاع و
زيادة من التاموس وفي كونه علمه من على التنويه او علم خلافا **قوله** فلا ينبغي
جواب اما في فلا ينبغي وجوبا اعم من ان لا ينبغي اطلاقه في سبحان او في جواب
كافي يوم وبنائه على الفتح قد لا ينبغي وعنده زوال المعاني الموصوفة منها
في نسخ وهو المناسبة لقوله قبل معارضة كونه موصوفة وفي نسخ الوصفية
هو لا يبا سب ما قبله الا ان يجعل المصدر من المعنى المتفرد فيكون معنى
ما في نسخ الاول **قوله** انما عرفت في جواب سوال واراد بالنظر الى اي
الموصولة واللدات والثاني على السنة الافتقار **قوله** من لزوم الاضافة
اي الى المفرد فخرج باللزوم كما قلنا قد مضى الى المفرد وقد لا يضاف
وبالمفرد اذ وان اوجبت قانه الما تضاعف الى الجماد والله قانه قد يضاف
الى المفرد وقد تضاعف الى الجماد فلم توجد المقارضة ولو سلمنا وجوده في
لذلك فاعراب بدت لغة والمعارضة قد لا يمنع الا تختم السناد وهذا الاخر
يجاب عن ايراد قد الاسمية لانها ايضا لغتين الاعراب والسناد **قوله**
من وجوه وصورة التشبيه اعترفت بان من قال بالاعراب حكم بان التشبه
حقيقة ومن قال بالبناء لا يشرط في الاعراب التشبيه اعراب المفرد وقوله
الشكر وهو الاصح حكم بانها صورة لان مفردا كرمية لا يقبل الاعراب

التكثير والجمع بين القولين فكم اولا بالاعراب وثانيا بان الشبهة صريحة
 والجراب بين التلخيص وهو جازع على القول بالاعراب ولا ينافيه التفسير
 لانه لما لم يجر هذه الشبهة على قول الشبهة لان كانت الشبهة ما كان كذا
 وثا والذين في التذيان وتيان والذين في التبيان كان كذا غير حقيقية
 فلهذا قال صورة **قوة** اي الاضافة والتعريف واما نسبت اي كوصولة في
 طارده عليه في قوة لضعف الشبهة بما عارضه اي وكذا في قوله فيما ياتي واما
 بنى اليقين في وينصير ذكره في زيادة ثابت ولا دخل له في الابداد وهذه
 القراءة **قوة** كانه منقطعة عن الاضافة لفظا ونية اما الاولى فلتستل
 المذكور واما الثاني فلانه لا معنى لتقدير المضاف اليه وجوده لفظا
 ونصب كان مجموع في لفظا ونية لا كذا احد على صفة حتى يرد الزيادة
 هذا الترتيل منقطع عن الاضافة نية حقيقة فامل **قوة** مع قيام موجب
 البناء المذكور وهو شبهه احرف في الافتقار للذكر الى الحذف في لفظ
 ذلك اي الترتيل المذكور مع قيام موجب الثاني ومن لاحظ الحقيقة اي
 وجود المعارض للشبهة من الاضافة **قوة** فلو حذف ما تصادف اليه اي بوا
 ذكر صدر الصلة او حذف اعربت اي اعربت حال الاضافة وتحد
 صدر الصلة على لغة **قوة** فقام الشئ من مقام اي مقام ما تصادف اليه واما
 لم يحسن ترتيب هذا الشئ من مترلة صدر الصلة لتكون كلمة منقطعة عن
 الاضافة فتبين انفت على **قوة** وزعم ابن العرب او هذا معان قوله
 سابقا وهي مضافة لفظا ان كان صدر الصلة ضمرا محذورا فالحاصل
 ما زعم ان الطرارة شيان ردهما الى على طريقت اللغويين للكوش
قوة وان كان الجمع اي المصنف فلا ينافي انه اسم جمع والاول والآخر
 على معنى الجمع يرد عليه ان الشبهة في دان وتان والندان والندان
 انما على معنى الشبهة لما روي عن دفعه بان هدم جريان الشبهة
 ذكر على الشبهة لفظية وجبة عدم جريان الجمع في اللذين على معنى الجمع
 منوية وكلمة المسوية اقوى فلهذا اعتبرت دون تجمة اللفظية
 واخفظة فانه نفس **قوة** لانه احضرت اللذين فان الذي يستعمل في العاقل
 وغير حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة الا في العاقل **قوة** ومن اعراه اي بالولد

قوة

منه

دعا

دعا وباليضا وجرا نظر اي مجرد الصورة اي الى صورة الجمع المحررة عن النظر
 اي المعنى من كونه اخضر من مفر **قوة** على هذه اللغة اسم الانسان يرجع الى
 لغة الاعراب لا بقيد كونه حقيقيا فلا ينافي قوله بعد يبي بوا الى لغة
 من ينطق بالواو في حالة الرفع المعلوم من المصنف **قوة** ومن اعرب فودو
 وان جواب سوال فقه روار على الشبهة الافتقار الى الشبهة الالهية الى
 شبه الالهية الحرف الممهل فيهما له عن العمل انه كونه لاء املا ولا يجر لاء
 قال في التصريح وادخله برعنا لك ما في الشبهة المصنوعة فادخله غير في **قوة**
 اه واما يظن القولان اللذان ذكرهما اذا لم يرد بالمصنوعة والاستعمال في **قوة**
 معناه السابق بل اريد الاصل الثاني للشبهة الالهية وعده بعضهم من
 انواع الشبهة الجردية والاقرب ارجاع اي الى الشبهة الاستعمالية على
 يشتمل الى خصوص معناه السابق وبعضهم شبه اللفظي فقد ذكرنا ان
 ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الكلية
 وكل معنى هنا وفي الاسمية ونقل شيخنا السيد ان الشبهة اللفظية محذورة
 للبناء لا تختم له فعليه يجوز ان يكون حاشا وكلا الاسماء متعربة فغير
 كالغني وقيل الاسمية متعربة لفظا ونية **قوة** ومثل له اي كمثل
 عليه بفواخ السور اي خوص وق و ام وهذا مبني على انها لا محال لا تكون
 متعربة لا يعرف معناها واما ما ذهب اليه في لا محال لا يكون متعربا
 ولم يصح ما على ان اسم السور قتلوا وان محذورا بالابتداء او محذورة
 او ذهب على المفعولية محذوف اي قتل او محذوف القسم المحذوف من هذا
 النوع من ما كان متعربا متعربا **قوة** او موازن مفردهم موازن قابيل جاز
 اعراه لفظا او تقدير ايان يسكن حكاية كالم قبل العملية وناعه ذلك
 كالم وكهفقت يستعمل في التالي كذا في تفسير البصافي وهو شبه وفي
 الجمع ان المفرده اذا اعرب يفرغ ويمنع من الصرف باعتبار كبريت المسقى
 وثانيتها وان موازنه اذا اعرب تمنع لموازنة الاسم الالهي وان ما لم يكن
 مفردا او موازنه وان كان جملة مركبا مزجيا كقسم يجوز فيه حكاية وثا
 الجارية على الفتح خمسة عشر والاعراب على الجمع في قوله او على نحو
 مع اضافة اول الجوزين لما بينهما على **قوة** في قسم الصرح عدم بناقي

مرفق

تذكر الحرف وتأتيه اه تصرف وتكوناوم بصيغة عاين سقط ما للبعوض من
 الاستراض على التعليل يكونا مشابة بان يكونا متشابهة لا يقتضيهم الحرف
 وعدم الاعراب لتكون ذلك في غيرهما من المشابهة **قوله** واكراد اي بما في الية
 الا هما في وقوفه الا سما اي التي تم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا يكتفي
 وانه وقوف مطلقا اي في كل السور اوله واكراد بان التركيب كما قاله الفني
 ما يميل الا منادى والاضافي **قوله** وبعضهم اي ان معرفة حكمها اي قايمة
 للاعراب فالاختلاف بينه وبين ما قبله لفظي لان الاول لا يبنى قبل الثانية
 للاعراب والاضافي لا يبنى كوزن غير معرفة ولا مبنية بالفعل فالاختلاف بينهما
 انما هو في التسمية وعدمه كذا قال السمعى وهو يدل على ان القولين
 متفقان على ان معرفة باللفظ المصطلح عليه في العرب وهو ان كل حرف
 فرج اختلاف الى قولين فقط كوزن مبنية تشبهها بالحرف وكوزن معرفة فلا
 من سنده وقال في شرح الجرح وعلى ان معرفة حكمها فله عرب معنيان
 احدهما المتصرف بالاختلاف بالفعل والاضافي مقابل الحرف في التسمية
 بالمعنى الثاني تعادل لعدم والكلية وبين المعنى والعرب بالمعنى الاول
 المتضاد ولذا اجاز ان يسمي او ببعض تخص وقال الجاهلي في قول ابن
 ابي حنبل في كافيته فاعرب اي من لا سما التركيب الذي لم يشبهه في
 الاصل اي المبنى الذي هو اصل في البناء ما نصه **اعلم** ان اصل كل
 جعل للاسماء العدد والحدادة عن المشابهة المذكورة معرفة وليس النزاع
 في العرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا
 بالاعراب على افعال الكلمة بعد التركيب بل في العرب اصطلاحا كما اعتبر
 العلامة محمد بن الفضل في اصول الا سحفاق بالفعل وهذا الاختاركية
 في نفيها واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم عربيا فم يتيه احد
 ولذلك يقال كم عرب الكلمة وهي معرفة اه وحسن ينبغي ان يحذف
 موهم فلا **قوله** ولا اجل سكونه عن هذا النوع اي ونحوه كاشه بجوي
 وان اوهم تقديمه الظرف خلافا **قوله** بكاف التسمية الا في بكاف التعليل
 ومعرّب الا سما قال يس الاضافة على معنى من وضابطا بوجود وهو
 انه يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وحضور وجه اه

العلامة محمد بن الفضل في اصول الا سحفاق
 الاعراب في تركيبها وهو الظاهر
 من كلام عبد القاهر واعين المص
 في الاصل صفة موصولة

واخره

واخره البعوض عليه بان شرط هذه الاضافة صحة على الثاني على الاول
 كما تم صدي مرفوع عامر عن الرواي من ان صحة لكل اعلى لا شرط لازم
 وانما صرح المص بتصرفه معرب (الاسم) مع الفاعل من قوله ومبنى لينة
 من الحروف يدعي قومية لتسمية له فله الاعراب ومقد **قوله** ما قد سما
 من مبنية حرف ما واقعة على اسم فالتوقع الاعتراف بان التفرقة صادقة
 على الحرفان الذي لا يثبت نفسه **قوله** الشبه المذكور اشار به الى ان الاضافة
 في شبه الحرف للمعرّب التركيب والمعرّب شبه الحرف المتقدم اعني المدعي في
 الذي لم يعارضه معارض ويجعل الاضافة عهدية وخلق انه ونحوها من
 المعربات التي شئت الحرف شئت ضعفا فلا يقال التفرقة عز جاح **وج**
 اي ونحوها لان فيه شبهة بالحرف **قوله** يظن لعرابه اي لم يمنع من ظهور ما
 وادغام ودكاية وتخييف واتباع **قوله** وفيه عشر لغات بل عاينة عشر جمعت
 في هذا البيت سم سمعة سم سمعة كذا سما كذا سما بثلث لا **قوله**
 المذكور في ذكر قسمي الاسم ونوقال في التقسيم كان اوضح اذا ذكرنا
 في تقسيم **قوله** وفي التعليل المراد بالتعليل ما يشمل الصرع كافي المعنى
 والاضافي كافي العرب لان قوله ومعرّب الاسما ما قد سما من شبه الحرف يتقضي
 تعليل الاعراب سلامة الاسم من شبه الحرف لان تعليل الحكم بالمشقوق
 بالعلية فلا يرد ان الحكم لم يعلل اعراب الاسم والمراد الحكم بالمشقوق
 التعليل بعدة تامة كافي المعنى والتعليل بعدة ناقصة كافي العرب فلا
 يرد ان علم اعراب الاسم ليست السلامة بل موارد المعاني التركيبية
 المختلف عليها السلامة **قوله** فلا ان الفاعل له وهذا التعليل لان التقسيم
 المعنى في التعليل **قوله** افراد معلول علته البناء اي افراد موصوف معلول
 علته البناء لانه علة البناء عند الحرف ومعلوم البناء وموصوفه المعنى
 وافزاده النوعية محصورة لان المضرات واسماء الشروط واسماء
 الاستفهام واسماء الاسماء واسماء الموصوف واسماء الافعال واسماء
 الاصوات وكذا المنادى واسم له ان جعل الكلام فيها يشمل البناء الاصل
 والعارض وبعده ان يراد المراد الشخصية فتقتضي جعل الكلام في
 البناء الاصل والاول وان افراد المنادى وهم لا الشخصية بمرجوة

مخبري المعنى والمعنى واللام في الوقت وحمل المقتل الذين أو اللام كقول
 ارم و المعنى في الوصل عليه **قوله** لان الامر معي اي شئ بين الامر في
 الامر فلا يستقل بالضمير واما حدث التفت لانه من قوله فحق في
 فالتفت قوله فحق وانفع الاعراض بانه ليس كل معنى يودي بالخرافات
 المعنى معنى والا مستغنى عن معنى وقد اذيا بغير الحق **قوله** ولانه احوال النبي
 اي مطلق الطلب وان كان الامر طلب فعل والنهي طلب ترك على كلام بين
 في محله وبحث في هذا اليد في هذا الفعل فقال قد يقال الامر الذي ليس
 اخو النبي ما كان معني غير مستقل كما يترتب في امر او اما الامر الذي هو مدلول
 فعل الامر معني مستقل لكونه مع كونه **قوله** اعربوا اي العرب معني نطقوا به
 معربا او النجاء معني حكوا باعاب **قوله** عن الاسم المعطوف الى اسم لا هو
 اسم الفاعل كما هو في قوله وحرمان على لفظ التمس الفاعل حيث لم يقل وحرمان
 قوله في الامر معني في ذلك لانه المضارع للاسم اربع وجوه اما الاول والثاني
 فلا احتمال للمضارع في الاستقبال او تخصيصه باحد ما يقتضيه كالان وعما
 مثل رجل فانه مبهم ويقتضيه بقرينة الوصف والاما الثالث والرابع فكل
 فان قلت ذكرها في باب الاضافة ان المضارع لا يكون الا اسما لانه لا ينفرد
 من المضارع اليه ترفعا او تخصيصا وبما لا يكونان الا في الاسم فشكل في
 قولهم هذا الفعل المضارع فينبغي في التخصيص كما فعل بالحرف اكد
 كاللام او بن وتقدر لا يكون الفعل او يقال معانها بالنظر للاسمين معا
 اي التعريف والتخصيص لا يكونان معا الا في الاسم او المراد ان ذلك لا يكون
 بالاصالة فيه ثم ظم فاسم من احتمال المضارع لكان الاستقبال المشترك
 بينهما وهو احد الاقوال ثانيا انه حقيقة في الحالين في الاستقبال و
 اعتمد على كمال ما سبق في التوجه لترجيح كونه للمحال عند الخدم
 عن النصارى كما يترسأ ان حقيقة ذلك ان يكون قد يترسأ لتمام
 المشترك في احد معنييه بحيث يشار به عند الاطلاق فيخرج لكل عليه
 ولان الكتاب ان يكون للمحال صفة تخصه كان الماضي والمستقبل
 صفة فعل الامر فالتفاهة عليه وليس المراد بالحال عند اهل العربية الا
 وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل بغير خبرين اجزا

الاسم في التخصيص
 قلت المراد بالتخصيص
 التميز في باب الاضافة

الماضي



الماضي واول المستقبل مع ما بينهما من الان وهذا التسميهم بقولهم
 من قول القائل زيد يفعل حال مع ان بعض افعال صلاته ما هو وبعضها
 يات فتلوا الصلاة الواقعة في الاثنا المتكاثرة واقعه في الحال قاله
 دم وما ذكرناه من ان زمن فعله مستقبلي هو باعتبار حدث الامر
 به اما باعتبار الامر والجلس في **قوله** وحرمان اي ولو باعتبار الاصل
 ليدخل بقوم فانه جار على لفظ قائم باعتبار الاصل لان اصل قوم
 نقلت حرمة الواو الى ما قبله لتعلق **قوله** في حرمان اي مطلقا من غير نظر الى
 امر كونه وتعيين لحرمان الاصول والزوايد اي تعيين حقد اكل منهي
 وان اختلف محل الزايد او خصص في ضرب وضارب ويطوق ويطلق
قوله وقال الناطم في التسهيل اي لندم ارتضاه التعليل السابق فقد
 رده في شرحه بان اليوم الاول والثاني يأتان في الثاني فان زمانه
 يحتمل البرق والجمد فان ادخلت عليه فتخصص بالترتيب والثالث
 انما ياتي في الماضي فانه يقبل اللغز ان كان جوابا للواو الرابع ليس
 فقه لا يجري المضارع على لفظ الفاعل في جميع ما ذكره لو سلم فالحال في
 يجري على الاسم كغيره فهو في موضع الضمير والماضي في
 والوجه الرابع يترتب في نفسه ويتقدم بقرينة لا تغيب لانه ليس
 علم حكم الاصل وبقوله الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو كضلع
 حكم الاصل ان شرط السبب في ذلك واجيب عن قوله ويتقدم بقرينة
 تغيبه ببيان وجود علم حكم الاصل في الفرع انما يشترط في قياس العلم
 ذلك واجيب عن قوله ويتقدم بقرينة لا تغيبه لانه ليس بواجب
 الاحاف فيه بسبب المشابهة وتوفي في غير علم حكم لكن يرد عليه ان قياس
 العلة وهو ممكن مبادئ قياس المضارع على الاسم في الاعراب بخامس
 توارد المعاني التركيبية التي يميزها الاعراب على كل حال امكن تميزها
 في الفرع بغير الاعراب كما سيأتي ودعوى ان قياس العلم مستفاد من
 لان علم الاعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الاعراب لا يميزها
 وهذا غير موجود في كضلع لا يسلم **قوله** يجوز منه اي مشابهة
 الباشبية متعلقة بشابه في كلام السهل حيث قال شابه الاسم حيوان

وقيل ان اللام في قوله المستقبلي
 لام التثنية التي هي في التثنية
 وكان تسمي التثنية في التثنية
 اللام في التثنية في التثنية
 مع تقدمه فانه لا يرفع التثنية

وقيل ان يكون ما معناه
 فاعلم ان التثنية في

ان لا يفسر باله
 الا عنه عدم قيامه

اي سبب هو ان قبول المضارع المعاني المختلفة وهو يكون قويا واحيانا
 معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالمعنى عن كل من الفعلين في المثالين
 الذين ذكرهما الشارح والشيء الاول والآخر الباني غير مقصود عليه بل
 استعداد بوضع علم مكانه وانما قال منه لاختلاف المعنوية كما عرفت
 باعتبار الصفة لان احدهما واجب والاخر جائز وباعتبار المعاني المتعددة
 ايضا فحسب اعتبارا من عدم على ذلك شبه بانفسا وسقط ما قد يقال
 المتعسف بالوجوب وكما ان الاعراب لا يقبل المعاني يرد على المعنى ان المعاني
 ايضا قابل للمعاني التركيبية المختلفة عن اصنام واعتكف فاني قد يكون
 المعنى ما صام وما كذا اعتكف وما صام معتكفا وما صام ولكن اعتكف
 واجيب بان نادى فلا يفهم فيه حيث تامل **قوله** لا يتبين اي في معنى
 الاحيان وانما قد تابعه الاحيان لان الاعراب قد يتغير في الاحيان
 التي قد يكون شرب زيدا كالحاصل اعلم بان فيه الالتماس ليجري على سبيل
 واحدا هو دم بقي حيث وهو ان لازم على فرض عدم الاعراب هو
 الاحمال لا الاتساق لاحتمال المعاني في على الذي من غير ان يرد على ذلك
 وقد قالوا الاحمال من مقاصد المتبادر جوابه ان ليس من مقاصدهم في
 مقام البيان مقام بيان المعاني والاعتقادية والاضافة بل يحتاجون
 عنه فيه فاعرف **قوله** لان من معانيه اي المعاني المتواردة عليه كلفظة
 والاعتقادية والاضافة **قوله** مقصود عليه اي لا تحصل الا بلفظ فتبين ان
 طريقا بسيماها **قوله** لا تقبل بالبناء الجوهري المشهور لان بمعنى نهتم خلاف التي
 بمعنى مقصود فبني للمفاعل فقال لا تقبل بالبناء وصدق عمر الكثرة ومن ذلك قوله
 في لا تاكل السمكة وتشرب اللبن **قوله** ومن ثم ان لعل ان الاسم ليس له
 ما يفهمه عن الاعراب بخلاف الفعل **قوله** كان الاسم اي اعرابه اصله والمضارع
 اي اعرابه فزعم **قوله** خلافا للكوفيين اي ومن ذهب ان الاعراب اصل في الفعل
 فزع في الاسم لوجوده في الفعل من غير سبب فقولنا انه خلاف الاسم
 وهو باطل كما علمت من ان سبب الاعراب فيه ما توارد المعاني **قوله** ان عرابا
 ليس الراماني يعرب كرضي برضي اي خلافا لما عرّب برؤي على ملوك
 بمعنى عرّب **قوله** متبني اي وتولفتين **قوله** لا تقبل ان يفهم ذلك ان ترعى

عم المعاني والمقنونة
 والاضافة في نحو
 احسنه به مقصود
 عليه لا يتقوله الى
 ومن كون قبول المضارع
 جائزا ان معانيه الواردة
 عليه التي يقبلها
 قوله لا يتبين اي في معنى
 قوله لا تقبل بالبناء الجوهري
 قوله لا تقبل بالبناء الجوهري
 قوله لا تقبل بالبناء الجوهري

والامر قد رضع **قوله** احسنه تبيين بكون التوكيد الحقيقية حذفه لا التقاء الساكنين
 افاده بين وغير **قوله** ومن ثوب اذا ان ثوب موصوفه بكونه ثوبا
 لم تعلمت محاذ في الذكور كما في قوله يمدح باله هنا خفا فاعلم **قوله**
 ويرجع من دارين بحر الحقايب **قوله** لم يعرب اي لفظا وهو معرب محلا ان
 دخل عليه ناصب او جازم كما في يسر وسكت عن عملية الرفع بالجر والقياس
 ان كذا ان يقال القوم ضعيف لانه عامل معنوي كذا قال
 سخطا السيد ثم رايته خفا في باب اعراب الفعل نقل عن سم الله
 محلا وقع في حال التمدد من الناصب والجازم ونحوه في كانه ليس له
 في حال التمدد فافهم ناطقا ذلك عن قول وغير **قوله** لم يرضه ففهم ان
 عدم اعرابه هو الاصل فلا يحتاج الى التعليل وجواب بيان المضارع لما اسنه
 الاسم في الامور المتقدمة كان كاي الاعراب متاصل فيه فاذ اخرج عنه كذا
 فكانه خرج عن الاصل فليدرك ذلك وجه البناء بما هو من خصائص الالف
 اي التوكيد بتثنيه منزلة الجزم الحائز للكلمة فافهم الاعراب بلزومها للفظ
 المتحرك لم اوقد او صرف التثنية او باللفظ لمضارعة الشبه فيه
 هو من خصائص الالف لان هذه الالف ذاع لانها بالسنبة ليا الفعلية
 لانها لا بالآخر وتثنيها منزلة الجزم من الفعل لان يقال تنزلت في التثنية
 اقوي فافهم **قوله** التركيبية ففهم ان التثنية تكون البناء الفتح كما قد عرفت لال
 البناء لان ذكر لان التركيب لا يفهم عنه البناء بديل بملك كقول لان
 المراد هنا خصوص التركيب العذري كما يفهم به قول ان التركيبية
 لا مقلت التركيب المزجي والتركيب العذري يصح عنه البناء كما سلف في
 يابه وانما اقصي التركيب الفتح لانه يحصل به نقل فيحتاج مع الجانح
 بالفتح وقال سخطا السيد ما ذكره ان علم لكون البناء على الفتح مع ثوب
 التوكيد وعلى السكون مع ثوب لانك عازيا اسم الكافة اما ذكره المحقق
 في الكافية **قوله** محلا على المعاني المتصل في كونه كل ساكن الاخر لفظا
 لا في البناء على السكون لانه ياتي ما سبق من كونه المعاني المتصل بكون
 شيئا على فتح مقدم وان درج سخطا على المسافات ايضا انظم العبارة وانما
 على كونه وان كان الاصل في كسبي السكون لانه لما لحق الاعراب الذي

في الكافية على الاصل
 في الكافية على الفتح
 وان كان في كونه

الذي اصله الحركة وبني ح نون التوكيد على حركة قول علي ان المتصور اليه فيه
هو الحركة فاحتج في خروج عن ح نون الالف الى وجه **قوة** لا يحتمل الحاشي و
المضارع وهذا القيل للكل على الحاشي في سكوت الالف لفظا لا في البناء على الكون
لما عرفت **قوة** مستويان في اصالة الكون وعرفوه كحركة الحاشي من ان الالف اصل الالف
في الافعال البناء وفي المبني الكون فان قلت اذا كانت الحاشي والمضارع مستويين
في الاصالة السكون فلا معنى لكل المضارع على الحاشي قلت المراد بالاستواء
الاشتراك في النوع والتفاوت في القوة والمضارع المضارع عن اصل واعرب صنفته
اصالة الكون فيه فلما لفظ على الحاشي انني لم يخرج فلم تصنف اصالة الكون
فيه لتوالي الافعال اي المخرج وذلك اذا كانت الحاشي والالف كل واحد في نوع
حين لا يزايد المثل الا جز فقط **قوة** لغوات المفرد منها جذا في اي عدم
ما يدل عليها بخلاف نون المخرج فلا بد ان يكون مقصودا لكونه لا ينفرد بغيره
الذي عليه وهو ان الفعل مضارع لم يدخل في نصب ولا جازم لعدم جاز نون المخرج
مقدرة **قوة** لتتقا الساكنين اي لدفعه وفيه ان التقا الساكنين هما على وجهه فوجه
فلا حاجه كذا في الواو والياء للتخفيف منه ويمكن دفعه بانه وان كان جازما لا
يخرج عن فعل ما فاحذف لتتقصر من الفعل كالحاشي به **قوة** لا يلبس بفعل الواحد
لا يقال كسر النون يدخ اللبس لان القول لو حذف لم تكسر النون لان سبب الكسر
وقوعها بعد الف تشبيهه الف الحاشي على ان المجرى حاصل حال الوقف **قوة** بني تركبه
مها على ان هذا اصل البناء بالتركيب على البناء على ما علم وقد علمنا ان هذا اذا
دريج عليه الساكن في سة الكافية فيكون اسم هذا مقاد فافهم **قوة** لم تركب
ثلاثة ابناء اعراضا بانهم ركبوها في قولهم لا ما يار ديبنا الوصف مع ما عني
الفتح كما سياتي في باب الا وحيث هاء بان لا اتحاد قلت بعد تركيب
الموصوف والوصف فخصر كالتنبي الواحد ولا يقاس على باب لا غرة ولا يدعي
هذا تركيب الفعل مع الفاصل ثم ادخل نون التوكيد **قوة** بين المجرى وبين نون
التوكيد المجرى لان نون الالف لا تكون الا مبدية ولما لم يبق لها انما علم
بالمبكرة **قوة** اي البناء على الفتح حتى في المسند الي والجملة اويا الجملة
لكنه فيه مقدار من ظهور حركة البناءية هذا هو الاقرب وان توقف فيه
السبب **قوة** اي الاعراب مطلقا لئلا في البناء مقدار من ظهور حركة التمييز

قوة على وجهه وضا بعه
ان يكون الاول حرف
مد والتاخير بمد في القوة
واحدة هي

بين المسند للواحد والمسند للواحد والمسند للواحدة **قوة** ما انه يكون من في
قوة من البناء بالحاشي تعينية وجعل اسكون هذا عارضا للمضارع باعتبار
ما كان حاصل فيه من الاعراب فلا بد ان يكون هذا من اسكن المضارع والواحد
في اصالة الكون لانه باعتبار الاصل الاصيل فتنبه **قوة** الذي به السار به الى
الحوار عن الاعراض بان كلامهم لا يبعد بالحرف ما لا يفعل لانه لا بد من
الاحتفاظ بمحصل وحاصل البناء اليه المسم من الحواب ان الذي ابناء للمصدر
المضارع اي البناء بالحرف فيكون كلامهم ففهم البناء بالحرف والاحتفاظ به
الحاصل له ويحجب ايضا بان حصول البناء بالحرف علم من قوة لئلا يبعد من الحروف مدني
واقصد الان حقا انني بنا الحاصل **قوة** لا يمتنع ان لا يتوارد عليه **قوة**
ما يحتاج الى معان تركيبية يحتاج التمييز بينها الى الاعراب وانما المعاني الافرادية
كالانتماء والتبعض والبيان بالسمية الى من فتعوضا حرفا لكن لا يميز بينها
بالاعراب **قوة** والاصلي المبني اي المراج فيه او المتعوض لا الغالب اذ ليس غلب
المبنيات سكونا **قوة** اي الكون فتراد سكون بالكون لانه عبارة النحاة لا
بما وية بالسكن والتكليف الفعل ونحو وصفه لا الكلمة وان توم
سكنوا والبعض لان المصدر المجرى به ان يسكن بل في المنقول قطعاً اي
كونه سكونا وهو وصف للكلمة قطعاً فلا تفعل بغيره **قوة** اورد السوكتي
نكته وهو انهم لم يدركوا اسكون والفتح والكسر والضم موزعاً
كما ذكر نظير ذلك في الاعراب فربما توههم عدم ذلك هذا وسلكه في قوله عن
الكون كذا في الامر الممثل والامر لاثنين او في جملة او في جملة وعن الفتح
والكسر في نحو لا مسلمات لك وايما في نحو لا مسلمة ولا مسلمين والالف في قوله
وترا في ليلة وعن الكسر الفتح في نحو سمر على لك من يتوله ببناءه وعرف الفهم
الوان في نحو يازيدون ويازيان اه وفما ذكر من بناء الفتح عن الكسر في نحو
سمر نظمه فقام **قوة** والمبني تفعل للزوم للمادة واحدة ولافتقار حرفي في ضمنية
وترتيب معنى الفعل ومثابهة الاسم المبني بحرف الفعل وما قيل في قوله يكون
مدون مرثيا لصفته معنى حرف زيارة على معناه الا صلي كما اقتصر على البعض
فما عني ما قام سببنا في المبني من الاسماء السببه المعنوية بكتفي **قوة** ومنه سار
الي عدم الا حصار فيما ذكره لان من المبني ما بني على حرف كياريدان وياريدون

قوة اورد في بابها من ركن
بانه الظاهر ان حرفها ما ذكر
في الاعراب لانه يقال في البناء
وله نحو هذه الاعراب في قوله
هو ان من تفيد التبيين في قوله

ولا رجلين وما بني على حذف كاعز واخلى وارهم مروا ضربا واضربوا في
قوة ذوقه قدغة لان الفتح اخف الحركة وبنيته **الكسر** وذو الفهم نحو
 حيث فان قلت من اين يسم ان الشك في انهما لا للفهم ان فيهما الفتح
 والكسر **قلت** لان ابن قتيبة مثالا للفتح واسر قتيبت مثال للكسر
 فيكون حيث مثالا للفهم وادغم الفهم شهر ولحق على لا شهران **قوة** لا
 التضمين واما نحو ضربوا فبني على فتح فقه ووضعه للاستماع واما نحو وض
 فبني على حذف والكسر لغة بنية وماود بكسر الدار فبني على سكون فقه
 والكسر لئلا يسهل النقا الساكنين **قوة** بفتحها ونقل الفعل الى الاول
 فلهذا الفهم انما يحصل باعمال الفاعلين والكسر باعمال الفاعل الثاني
 فلهذا الفتح فانه يحصل بفتح الفهم واسا انما في فتركب معناه منفتح
 واما في قيل وسنة على ما بني في **قوة** وهو الهمزة الصغرى يرفع الحرف
 وبني اسر عند انما بنية او بشرط خمسة ذكرها الثاني باب ما لا ينصرف
 ان يراى به معنى وان لا يضاف ولا ينصرف ولا يكسر ولا يفتح بالواو التمام
 فيضمهم بغيره اعراب ما لا ينصرف في الاحوال الثلاثة العلمية والعدل
 عن الالمس واكرامهم فيكون ذلك بحالة الرفع وبنيته على الكسر في غير
 فاذ قد شرط من الشروط المتقدم فلهذا خلاف في اعرابه وصره **قوة** تنف
 معنى حرف التعريف معناه وبيان ذلك انه لم يفتح وهو اليوم الذي ي
 يومك واما الموقوف بالعهدي فهو اليوم الماضي المعهود بين المتخاطبين
 وليه يومك ام لا واذ انون كان صادقا على كل منس وفيه القرائن عند
 السلام ما كلمة اذ اعرفت فكترت واذ انكرت عرفت ومراة بالاول حالة
 اقترانه بالوبالائي حالة بنائه فاعرفه فان قلت **العد** التي ذكرها
 ان موقوفة في جميع الممارات لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها قلت
 التعيين الذي هو معنى ان منسبته جزئية غير مستقلة بالعمومية كما هو
 شأن معنى الحرف المتخالف التعيين الاسمي الموجود في العلم مثلا فاخرم
 قال السواني والفرق بين العدل والتعيين ان العدل يجوز مع
 اظهارا بخلاف التعيين انه ضلي بنائه لتضمنه معنى **التكوير**
 اسر مودة معنى **ال** مع طرحا لعدم النظر اليه واستماع

ذكر

تنبيه

ذكره وعلى اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل يكون اسر والاصل الاسر
 مع النظام لان وجوان ذكر **قوة** لانه معرفة بغير اداة ظاهرة يدل على وصفه بالمر
 في حق قولهم اسر انما لا يعود وكان ينبغي حذف قوة ظاهرة لا اسر ان الاداة
 مرادة مع ان من يعلق البناء بالتعيين المذكور يتا وية اسر على حرف التعريف
 مع ان طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلمة ناقصة ووقا لانه معرفة
 وليس من افعال المعرفة الا بنية نعم التعليل فافهم **قوة** وبني كم بسببه الوضحي اي
 على من ذهب عن ان اطي وقولوا يتعين ان اي على ان يذهب ان اطي **قوة** وباني
 من الافعال اي من المضارع لان المضارع على ما سلكه الاعراب بيت المسألة
 السابقة حتى كان اصل فيه لفتح ان يقال عنه ان اسر على السكون سوا لان
 لم يفتح ولم يستكن كما يدل على ذلك قول السام سابقا لمعارضة منسب الاسر من
 وقوة ومع الثانية على السكون جلا على الماضي المتصل بها فانه البعض يقول
 يوقف منه ان قوله انما وما بني منها على حركة ثم على الف في غير المضارع وان
 تنو الي المضارع المبني على حركة لم يفتح ولم كانت الحركة كذا وانه لا يبال
 عن تحريكه لواقفته ما يستحق المضارع من الاعراب الذي الاصل فيه لم يرك
 ويرد على ذلك انه لا يبال من سكون المبني من الاسر او يبال من تحريكه
 مع انما اشهد اصالة من المضارع في الاعراب الذي الاصل في حركة اللزوم فيه انما
 فربما يقيم عدم تاصله في الاعراب بالقلية اخرج الى رفع هذا اليوم بالسوا **قوة**
 سكونه عن سبب سكونه وعدم السؤال عنه تحريكه عن سبب تحريكه لا سماعه
 بان نه اصالة ما في الاعراب الذي الاصل فيه الحركة بخلاف اصالة اللزوم
 في الاعراب فانه قوية غير محتاجة الى ذلك فتأمل **قوة** ونهاية البناء على حركة
 المقصود بالذات قدع على الحركة لا فخر البناء ووقا ونهاية البناء على الفتح
 وما بعده **قوة** لئلا السكتين اي دفعه واورد هنا اراد اسلفنا قوايه
 عند الكلام على تعريف البناء على انه لفظي **قوة** وكون الكلمة على حرف واحد
 يره عليه ان اسبب ما يلزم من وجوده الوجود والكون المذكور ليس
 كنهه فقد يوجد ولا توجد الحركة كما في تا التائيت الساكنة وبعض المضارع
 كوا والجماعة وان التائيت وبها الحاطة ويجاب بان المراد بالسبب هنا
 اعم من ذلك **قوة** او عرصة لان يبتدأ بها اعترض بان يفتي عند ما قبله

لأنه من أفراد ما قبله وجواب بأنه يصدر عن شخصين على ما يصلح سببا
 للسماح على حركة وتكون الكلمة عرفة لأن يفتقد إليها سببا بعد أو لوم أنه
 عن كون الكلمة على حرف واحد كما أن كونه الكلمة على حرف واحد يصح
 لبنائها على حركة وإن لم يكن عرفة لأن يفتقد إليها سببا بعد أو لوم أنه
 ينبغي تفتيش الأعراف والجواب **قوله** أو لها أصل في التمكن أي حاله في
 التمكن أي حاله في التمكن أي أنها تقرب في بعض الأحوال وليس المراد أنها
 ممكنة أصالة حتى يفتقر من جنافاته حكمهم بأن المبني غير ممكن **قوله** كقول
 أي إذا حذف ما دققنا إليه ونوي معناه كما بدأ من أول بالفتحة
قوله أو مشابهت العرب كالمأضي لأن بناها على الحركة أقرب إلى الأعراب
 من بناها على السكون **قوله** يا معارض أي على لغة من ينتظر ونظر فيه السواري
 بأنه هذه الفتحة ليست فتحة البناء التي الكلام فيها بل هي فتحة البناء
 وحركة البناء على هذه اللفظة إنما هي الفتحة على الحذف والتركيب
 وكذا يقال في الوصفين **اللاتين قوله** والعرق بين المعنيين أي كالمستفاد
 والمستفاد في أمثال المذكورة وقوله بأداة واحدة متعلق بمحذوف وصفه
 لمعنيين أحدهما علمها بأداة واحدة لا طرف نفس متعلق بالعرق لأن الزحف
 باقتلاك الحركة لا يلائم **قوله** يخوي بالزحف لم يفتق لأم المستفاد
 به للفرق بينهما وبينه لأم المستفاد لتوارد عليه أن الفرق يحصل بالفرق
 واجب **قوله** بأن الأعراب المعصوب بالمعصية وهي هنا المستفاد
 مناديه والمنادي كغير الخاطب واللام الداخلة عليه مستفاد **قوله** كيف
 أن قلت لم مثل بالفتح ابتاعا بلفظ والفتح حقيقة بآس ح أن يقع العرق
 ويكون الفتح في كل الأمر من مكانه لأن الأسباب قد تنقده واجب بأن
 المراد الفرق وجه ما يفيد أن الهمزة لما كانت ثقيلة ناسب أن يمتثل بآس
 بآس لطلب الحقيقة بخلاف الكاف فإنها خفيفة فتاسب أن يمتثل بلفظ الهمزة
قوله التثنية الساتنين إنما هو سبب البناء على حركة والعدد من سبب
 الكسر كونه الأصل في التثنية من التثنية لأن الكسر لا يثبت
 بحركة الأعراب إذا لا تكون حركة الأعراب إلا مع التثنية أو الالف أو الألف
 فإنه يثبت بحركة وعجالة دم على المعنى قالوا وإنما كان الأصل في ذلك الكسر

بعضه

لأن الحزم في الأفعال عوضا لجر في الأسماء وأصل الحزم السكون فلما ثبت بينهما
 المتأخر في امتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الحزم عوضا منه أه فائدة
 الساكنان يستقيمان في الوقت مطلقا سواء الأول حرف لين أم لا ولا يلتزم
 في الوصل الأول والآخر حرف لين وبما بينهما مدغم متصل به أو دونية فلو لم
 يكن الأول حرف لين حركة كما في أرب الرجل بكسر الهمزة وحذف كافي أرب
 الرجل بفتح تزييد أرب بفتح التوكيد الخفيفة ولو لم يكن الثاني قد غم
 حرك كلفه ما يوسكنه من القرني ومحياتي فلو وصل بنية الوقف ولو لم
 يكن متصلا بحذف الأول نحو **قوله** يقولوا في أرب منكم وربما
 شت لمرأة عنه ثلثي بالياء لها وتشد يد الشافعيكم لا تشاؤون بالياء
 أنت لا تشد يد التاويين تشد يد الشافعيين المتصل بالياء الالف
 ممتدة مفتوحة فتاوي لا تشد يد الالف العالين بالهمزة قال أبو حيان ولا يشا
 من من ذلك إلا في الضرورة على كثرة ما حاشه مع ينحصر وزيادة قوله
 ومجاسة العمل فتش بكاف التثنية وواو التثنية وتايه إلا أن يقال
 المراد أخذ من كلام الشافعي ومجايسة الحرف اللازم للحرفية عمله اللازم
 له فخرج يلزم الحرفية كان التثنية ويلزم العمل وواو التثنية وتايه لا
 الأول لا يلزم منها غير لا فتحة عنهما إذا كانتا **قوله** والخطاب جلا على لام الحز
 أي الدافعة على ضم غير مستفاد به **قوله** فأنها أي لام الأمر حاله كونه في الفعل
 نظرنا أي لام الأمر حاله كونه في الاسم أي في أن فلا عمل العمل على غير قوله
قوله والاشارة بالثاني أي لأن الكسر المعنوي يتاسب الموضفين
 في الكسر اللفظي لغيره **قوله** والفرق بينه أد التثنية فإن هنا بين أد التثنية
 وفي بالزيد لم يجر جعل الأداة واحدة لا خلافا لشيء هنا وإنما ذكره هناك
 فإن لام الأداة نوع جز لا زام لغير خلاف اللامين هناك فأنهما من
 نوع حرف **قوله** كسرت فرقا بينهما أي ولم يثبت تماثل حركة لام
 الحز على ما عترض كلامه بأن الفرق لا يقع مع الضمير نحو الزيدون فلم
 غيد إلا أن يقال الكلام باعتبار الالف **قوله** عز كوني بعد التثنية
 كسر اللام لتكون مثالا لكلام الحز المحدث عن **قوله** وثالثه التباينات
 هي الطرف المنقطع عن الأصالة لغيره سميت بذلك لغيره

قوله

بعد حذف المضاف غاية في النطق اه فأكبر وانما لم يسم كل ومعنى بذلك
وجود ما هو عرض عن المضاف اليه وهو استنوين **قوله** عز يازيد اي تقصمه
زيد لمساواة لغايات وما اصل بنايه فلتعنه معنى الخطاب الذي هو
معاني الحروف وما يكونه على حركة فلان له اصل في التمكن اي حاله في
الاعراب **قوله** ويقل من جهة اي لا يخفى معايرته لما قبله المتخوم قوله السراي
معنى فقول سيجنا انه بمعنى قول السراي غير هي **قوله** لا تكون له القيمة
هالة الاعراب اليه وهو سادى واما الفتح والكسر فوجدان فيه وهو
سادى مررب اما الاول فظن واما الثاني ففي حاله الاستغناء به باللام
قوله وقال السراي هذا عين القول الاول **قوله** ومن هذا حيث اي مما
فهم لمساواة الغايات حيث على لغة صغر وكان سببها ما لغايات تسد
من لغات السابقة من التوجه الشبه بقوله فانه انما ضمت **قوله**
كالواو اي في كون كل يكون علامة رفع ومن واد **قوله** كمن في حاصله
ان من ضمير قوله كمن في وجهه كمن في وجهه العاينين فيما نظرتان فلما
بنوحن على حركة لا يستأركين افتار والقيمة لشباب الواو في نظرتها
وكما كان نحن بعد اقله انسان وهو العدد فله ثلاثة كانت هي القوي
في حقيقة وانها ان تكون هذا على وجه الفهم عند تقديم اخره وكونه
عنه الفهم ما ذكره احد اقوال **قوله** عو حو القوم من حاصله انهم ضموا
انهم ضموا امرق عند ومدى حواد عوا صاها لثالث ما يقبله لا يقبل
لان همة همة وصل فيما اراد واخره في او اخذوا التي هي كونه
فاعله بمنزلة جاز لا خبر من الفعل عند اتصال عوا القوم به افتار والقيمة
عند الشيء على نظره فوجه الشبه بين القيمتين كونه الفعل اعم من ان
يكون اخر حقيقة او تزيلا وادع على اسم ان همة الواو لمساواة
لها كما قالوا في تزيلا في همة مسابقة لاهمة بنا و همة فن لا يتبع ان
ما بعده في همة اتباع لاهمة بنا و اصل حركتها كما لا يخفى من التاء
الساكنين وكلاهما في هجاب ضم الساكن فكان الاو اسقاطا من
الاجرة فانه **قوله** ضم والجمع المفتوح ما قبله الساكن ما بعده
ما هو المشهور وسمع كسرها في كاسم الفهم في غير واحد من عو والخطا

كل في
افتر

قوله في الهمزة **قوله** وقد يان لك اي من قوله والاصل في المبني ان يسكن او منه اي
قوله ان القاب البنا اي القاب انواع البنا الاصلية والندخ بالانواع لا يفر من
بان هذه الاعراب ليست لغيا الذي هو جنس كل لان حق القاب الشيء اتحادا
معنى والامر هنا ليس كذلك بل لانواعه المفروضة بمعنى ان كل نوع منها
له لقب من هذه الاعراب ويجري الاعراض والجواب في قولهم القاب لغير
ايضا وبالاصلية الشعر اصل بان انواع البنا لا تخص في الاربعة فان
منه البنا على حرف كما سياتي في يازيد ان يازيد وبه ولاجلين والبنا على
حذف كما في اعزوا حنى وادم واضربا وامرؤا وامري واعلم ان انواع
البنا وانواع الاعراب وان اكد في الصورة مختلفات في الحقيقة كما اختلفت
في الاسماء فان الاو لا يزم غير محتملة لسامل والثالثة متفرقة مختلفة
تأمل واصلها على تسمية القيمة وانتهت كوا تكون في الاعراب رفا
ونصا وحر او خفقا وحرما وفي البنا صما وفتحا وكسرا ومكونا فكل
يطلق اسم نوع من انواع اصريا على نوع من انواع الاخر وهن حركات
البنا اصل لعدم تغيرها وحركات الاعراب لئلا تتما على الكماي كما علم
والعمومية والامانة وتغيرا انما هو لعمان او كل اصل لا **قوله** رقع
بما بالرفع لانه اسرف او هو اعراب الهمزة ولا يخلو منه كلام وتغيرا نص
لانه اوسع مما لا يان انواعه الترقا لوجيان وتو به اباجر لان فتنه يازيد
الساكن الاعراب فيه اصل لا يجزى **قوله** ومن الخازن ان الحرم ليس
بالعرب ووجهه ان الحرم ليس في الاسم حتى يحل على المضارع قاله الشيخ
عيسى **قوله** والرفع والقب احسان اعرابا اعرضه السوي بان الفعل يكون
بالنون لا يتقدم معو عليه وانما ضم شيء على ذلك في عدة مواضع كقوله
الناغل المعنى نصين بافلا وقوله الكاف صلا وعنه بعض مشايخ الحزبية
بان تاكله الفعل يقتضى اهتماما به متقدم افاده الشيخ يحيى وشيخ عبد الله
حدا متقدم ان علم على قاله الا فتشردون كالمشاورج يتبع الاعراب
قوله والهم فضعفوا باجر ابار افلة على التصور كما ملد الا كذا قاله
تكرار **قوله** سابقا باجر والتوبة في لانا نقول ذكر في بيان علامة الهمزة
بيان انه نوع من انواع الاعراب خاصة بالهمزة لان عاملة اي عامل بحر

والكسرة

هنا

اصالة وكونه لا يستقل لا يقتاد الي ما يتعلق به وقوة فيعمل بالنصب وقوة
بعد فاجواب النفي باظهار ان وقوة يرفع عليه اي عز الحرف في الاسم وهو الحرف
في الفعل لو كان على الحرف في الاسم وقوة بخلاف السمع والنصب اي في الاسم فان
قوة عاملا اصالة بالان استقلال فيقوله ان يعمل عليه ما رفع المضارع وقوة
قوة كما قد خفض في الكافي قد تاتي في السطر من غير اعتبار كونه المسبب
به اقوي كانه **قوة** اي باجرم فينكران بجرم لا في الواقع الواقع
في عبارة الحاجة كناية عن الرفع والنصب والخفض فيكون المعنى اطلقت
اللزيم و اراد المعلوم باعتبار المعنى لا صلي بالجرم **قوة** لكونه ج اي حين
ان خفض الاسم باجرم الفعل باجرم كالتعوي من غير ان يحصل لكل من الاسم
والفعل ثلاثة اوجه من الاعراب اثنان مشتركان و واحد مختص لا يخفى ان
عامل الجرم اصالة الحرف وقوة كحرف في عدم استقلال العامل اصالة لان حرف
غير مستقل اماركان او جازما او غيرهما فلا يرفع الجرم على ما يستقل
عاملة اصالة حتى يرفع ما ذكر البعض من زعم اختصاص الحرف وهو
الاسم بالرجوع وهو غير مستعمل عاملة في جواب بان له جهة رجحان
وهي كونه ثبوتيا فتقارن الاسوال من اصله باطل وان اعتبره المذكور
فان قلت كان الشك في خفض المضارع ان الصنف اليه شيئا الزمان نحو
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لا تقتضي ان يرفع اليه وجرم الاسم
لشبهه الفعل فلم يخفض المضارع المذكور ولم يجرم الاسم المذكور قلت
اما الاول فلان الاضافة في المعنى للمصدر المعلوم من الفعل لا الفعل
واما الثاني فلان يلزم من الاتحاد ان توجد في الحركة ايض بعد حذف التنوين
اذ ليس في كلامهم حذف شين من جهة واحدة **قوة** واعلم ان الاصل
في قوله **قوة** ان يرفع عنهم ابا للتصوير من تصوير الوقع كصفة لواقع
مذهبة الناظر من ان الاعراب لفظي دسائي في المشكلاهم **قوة** وانما في حقا
وحر كسر الاقرب ان فتحا وكسرتا يرفع الحرف في سوا الفعل وقوة
نظم وقوة بتسكين وان كان النصب به سما على السراج لانه لا يبعد
عندي ان على كونه سما على هذا القول اذ انه يصرح بالانفصال في
نظم المنصوب عند فتح **قوة** تنبيه لاصنافه في قصده في جواب عن منافاة قول

المص فارفع لظن ان من كون الاعراب معنويا لسا هو مذهب من كونه لفظيا
قوة لا منافاة بين جعل هذه الالاميا يعني الضم واخراته اعرابا كما هو مذهب
المص كالاميا هو معنوي قوة جعله اعرابا لا جعله لرفع والنصب اعرابا
فان على المذهبين والاختلاف انما يظفر في الضمة واخراته لفظي انه لفظي هي
نفس الاعراب وعلى انه معنوي غللا مات اعراب اي كما يوظف وقوة فارفع
بضمه لانه اعتبارا منه ان الضم واخراته علامتا اعراب والمعنى
فارفع معلما لظن ان وان احتمل ان تكون ابا للتصوير فتدفع المناقاة
من اصلها كما مر وكلامه يقتضي ان القائل بان الاعراب لفظي يقول جعل هذه
الالاميا علامتا من حيث خفضها معنويان وجودها علامة على وجوده
الاعراب من تعليل وجود الكلي بوجود جزئية ولا مانع من ذلك فادكان
المشهور ان القائل بان الاعراب لفظي يقول من رفع ودفعه كغلا والقائل
بانه معنوي يقول من رفع وعلى انه رفعة كذا انني شي اخر وهو انه يقيم
ان الضم واخراته انواع الباء كيف جعلت اعرابا او علامتا اعراب وعلى
ان يقال في عبارة المص ومن غير مثل بقية مسامحة والاصل فارفع بضمه
والنصب بفتحة واجر بكسرة فتكون الفتحة والفتحة والكسرة مشتركة
بين الاعراب والبناء كذا السكون وقال شيخنا السيد ابيصرون بظن
القاب البناء على علامتا الاعراب واحفظ **قوة** من الاعراب بالحر كات و
الكون بيان لما فوقه في بيان لغير **قوة** في عباد كذا في اي على طرفي
الوزج فالواو والالف والنون فرفع الفتحة والالف والياء والواو
والكسرة وحذف النون فرفع الفتحة وليس المعنى ان كل واحد من غيرهما
ذكر في عن كل واحد ما ذكر وكسرها اعراب بل هو قول على قول
المص ثوب مناسب له اني به التمس لانه المقابل فربما لفظا سابق والاصل
في كل ضرب ان يكون اعرابه اي قوا رفع بالضمه في وسبقه في انما
في عباد كذا في هذا الوجه يستقيم ما تقدم البعض عن ابيصرون في كسرت
عبد من الاعتناء **قوة** نحوها اخواني من يقرها لا للمصروف بل لكسرة
حذف احدي الهمزتين من كلمتين اذا اجتمعتا في موضع فكسرا وقبيله من
العرب والياء في زايته عن الكسرة لانه ملحق بجمع المذكرا **قوة** وعلى

هذا الحذف يعني القليل من حذفه عند ادائه وهو من باب الاستدراك
 جزء الظرف قبله او جرد بدله من اسم الإشارة ومقتضى الظرف عند ذى
 وامر على من الحذف او منصوباً مفعولاً محذوف اي اخذ الحذف **قوله** والحرف على
 حده اي قد اكتفى وطريقه من الاعراب بالحروف واحذف به عن جميع التركيبات
 المحذوفه بالحرف **قوله** فدا اي اذا علمت ذلك فدا والاولى الواو فانه
 يشترط ان يعدم احتياجها الى تقدير بخلاف الغايه الفصيحة **قوله** ولان اعرابها
 على الاصل اي لان الاصل في العرب بالرفع والحرف ان يكون وقع بالواو
 ونصبه بالالف وجرد بالياء ينسب الرفع الاصل ويوجد هذه العلامة
 الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة ما ناب فيه حركة من حركته
 يمر على الاصل ولا ينفى الرفع مفعولاً محذوفاً في حركة عن حركة وان بعضه
 جاء على الاصل في الاعراب بالرفع من كل وجه كالاسماء الستة ويفتحها
 على الاصل من بعض الوجوه كما في الواو على حده فان الواو جاء على الاصل
 في آخر والياء في غير الرفع **قوله** وادفع بواو المناسبة الثلاث
 فقد انقلب لثوبه ويزيد ان يكون بواو او ثوبه ان اجتمع **قوله** ياب
 عن الحركات الثلاث مفعولاً محذوفاً في اي ثوب مفعولاً في الرفع ياب
 ولا يفتح ان تكون مفعولاً لاصلة تشاركه العوامل الثلاثة لعدم حركتها
 احدها بالعمل فيه نظر الى متعلقه اعني قوله عن حركات الثلاث لان العمل
 للمعبر ما ان الاسماء اصبحت تشاركه العوامل الثلاثة فاعلمنا ان الحروف
 اخبرنا فيها ان الحروف وحذفها الرفع **قوله** قد يستد امر من رفع يعني
 مقدرة لان اعرابها بالحروف اذا كانت مستقلة في معانيها وهي
 المراد باللفظ ان معية اياها معية مفعول محذوف بغيره المذكور
 من باب الاستقلال لا مفعول مستعمل لاني لان اداة الشرط لا يبدلها
 الا بغيره او مستعمل في اللفظ كقول الكوفي لاني او الضمير
 مقدرة ليس **قوله** ياب اذا جعل صيغة تفعيل
 مقدراً لا ياب فته **قوله** ان اللفظ في الظاهر
 تقدير **قوله** لاذ الموصولة اخر ان غلبت **قوله** من
 احترز عن اعراب ان اللفظ في الظاهر

في العرب وهو مبنية وفقاً لنوعهم المبني الذي لا يعرف انما مبنية دخولها
 في قوله **قوله** والتم حيث البهم منه باننا يستعمل حيث في الزمان على راس
 الاضطرار والمكان الا اعتباراً عن التركيب واعتراض كلامه بانه يوم
 ان الاصل في البهم فالذين ينبغي وقوله ان لم يبدل من واوهم وقد يقال لا
 نسلم ان الاصل الواو قال النحوي والصحيح ان للهم اربع موافقات هي
 ذم و ذم فوه كذا في البرود في اوبان الهم اذا اقرت الهم هو الغاء
 وحدها ولا يعرف اصله والعرب هو يوم ويوم الهم ينقص الهم في عبارته
 حكم على ما لم يثبت له الحكم واجيب بان المراد بالهم الغضو كالمقصود
 اللفظ على تقدير مضاف اي و قال الهم حيث البهم من ذاب باننا والال
 يوم ما مع يوم وما مع غيرهما **قوله** الظاهرة عليها كان الاو في متقاطعه
 ان كان القدرة في لغة العصور وفيه اي حين ان لم يتصل منه الهم
 وقوله عشر لغات قال شيخ الاسلام في شرحه على السدور ما يفهم الهم
 بالهم عرب بالحركات مع تلو تسميتهم و تلو و تلو و تلو و تلو
 وتصور الهم بتسليم ذاب في هذه لغة حذفت الهم ثلاثة عشر
 لغة واختصر في الشبه على عشرة فاقصم باقية ذاب في مفعولاً فانه
 فانه ذكر في الهم بالهم التي عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره
 الشرح اعراب كفي اليك كفاً من ثلث لغات واستقام لغة اتتاج ذاب
 لمجه فاذ اصبحت الى الاثني عشر كانت لغات الهم بالهم ثلاث عشرة
 فاقسم البعض وسقط عليه من الهم عشرة وان سلك الاسماء ذكر
 في شرحه على السدور للاصل يبقى لغات ثلاث تلو تلو و تلو و تلو
 وقوله دفعه قال جميع الثلاثة افواه ثم وجه ذلك **قوله** تنقصه
 بالفتحة حذفاً بالهم وحمل الاعراب على الهم **قوله** وقصر اعرابه بالحركة
 على اللفظ في فني اتتاج ذاب لمجه اي في حاله تنقصه حذف هذه الهم
 اصبحت اللغات ذكره **قوله** وان متدا لا يعرف لان المراد لفظ واخ
 وهم مفعولاً فانه عليه وكذا في جري ما ذكر من ذم الهم في كون كل ما اصف
 فنقول ان ما اصف بيان حاصل من قوله فانه والهم اقارب الزوج
 وقد يعلقون على اعراب الهم **قوله** وفي مبتدا محذوف بجوابه كذا **قوله** من

٢٤

من حيث
 ما ثبت له

قد ذكرنا في فتاوى في مثل هذا
 فاصدق في قوله ما فعل من
 بانه انما تكرر

اسما الاحتماس كان ينبغي حذف اسم لان ما ذكر كناية عن الاحتماس نفسها
 قال الجوهري ان الهم كناية وبعدها ينبغي قول هذا اهتكم اي سيبه وكنتم
 عن متعلقه محذوف لا ينبغي اي بدله عن اسم الاحتماس فصح كلام **قوله**
 عما يستحق ذكره اي فربما كان او غير **قوله** ولله ان ياتي به اي لكونه متعلق الاعراب
 باخره ولا مطلقا بل في حالة عدم المحم **قوله** احسن الراسم لا يستحق من غير
 هو قال الموضع في من سواء مدح الناظم اقرب بمشاة مستوحضه فصح قوله فذلك
 مشدده اي من الحب واستحق وهو الذي لم يبق له ان يكون يخرج الناس معه
 الناس في القتال فاحضون بمرمرة مستوحضه فصح من قوله فكونه فصح دمج
 مشددة اي قوله عفو على هو ابله اي غني ذكر ايكم السهولة ولا يجوز
 الى القتل الذي اراده اي تمسك بذكر ايكم الذي انشبتا بعبارة ان
 يتفكك فاما في ذلك فليكنه ولا تكونا بنية التا وتكون الكافي بعد هاتون
 مقصود بجنحة اي لا تذكر واكناية التا وهي الهم بل ان ذكره فله صريح امي
 وهو الاثر بفتح الهم وتكون الحقيقة اه وقوله تمسك بذكر ايكم الذي
 انشبت اليه بفتح الهم اي ان معنى عفو على هو ايكم حيث لم يسمع بفتح
 على الباطل من اخرتك **قوله** قال يسي له بفتح الهم في الجحيم
 الهم احد وانشاء بفتح الهم اذا رايتم الرجل يغري بفتح الهم
 فاعضوا وقفا بفتح الهم الهم في الهم اي ما في الهم **قوله** فاعظم اي ما
 حصل منه ظلم في المسابقة لانه لم يسمع احضا فاعض من لست لالزام
 او ما ظلم احد في الضمة لسانه في بفتح الهم فاعضوا بفتح الهم
 اي انا يا قوم او ما ظلم اياه بفتح الهم فاعضوا او ما ظلم اياه بفتح الهم
 بفتح الهم **قوله** وقمرها من فقهين عرب بفتح الهم فاعضوا بفتح الهم
 هو ان الهم وان كان الهم في الهم الى الهم في في ما في الهم
 ها كما يشر اليه الهم اول الهم ثانيا في قوله ان عذرا الهم بالاية ولا
 السوف في كتابه الكسب بالمسارح في علم النازح فاعضوا بفتح الهم
 المسترك فصح ليس على ما ينبغي **قوله** السهولة بفتح الهم فاعضوا بفتح الهم
 ولانها في قوله وفي اب ونا بفتح الهم بفتح الهم الهم عند اختلاف
 تاتي اشد ان ياتي قوله الاستعمال وكنتم افضل تفصيل شاء لانه اما من

شهر النبي للمجول او اسهر الزايد على السهولة **قوله** والهم في الخصال والهم
 ان المتن لم يصرح بالاكثارية وكان الهم يشر الى ان في كلام المتن هذا
قوله السهولة بفتح الهم بفتح الهم ان المتن بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم
 سدرته بفتح الهم الا ان يقال السهولة في كلام المتن بالنسبة الى المقصود الا ان
 فلا تنافي في نفسه **قوله** ان باها هو السهولة في الثالث مراد وفي الاول بفتح الهم
 الثالث اذ يبين كل البعد التلخيص بين نصين في قوله السهولة في الثالث فقط
 ادا انا السهولة مراد وفي قوله غايته على لغة من يلزم المعنى الالف والعمر الحمد
 وانه باعتبار الصفة او الرتبة والمراد بالفايتين ابداء وانتهى كاقبل او غايته
 الحمد في السب وغاية الحمد في حسب وقيل الالف بعد التا التوقية للبيان
 لا للتثنية **قوله** مكر افاك فصحهم ومنتد امومها وكرم منتد او فان ناسا على
 مد سدر فصحهم قول الكوفيين في الهم فصحهم من انه لا يشترط في الوصول لقراءة
 على في او بفتح الهم قال في المتن قيل او لمن قاله عمر بن العاص فصحهم ساوية
 على مبادرة على فلما انقيا قال له عمر ذلك فاعضوا بفتح الهم على ربي آسره عنهم وذكر
 الهم في الهم مستطاف **قوله** وان في من نصين زاد في الهم تائفة ووجهه في السهولة
 السهولة **قوله** ورايها السهولة في الهم بفتح الهم في الهم والاه والاه السهولة
 بالحروف فيقال هذا الهم واخوك مثلا بالشد يد والاعراب بالحروف كقوله
 والعن وفتح الثاني ويكون الهم بالهم بفتح الهم وعلى بعض والعن وقد
 نعم قافه كافي القانوس **قوله** وزلا فصح بالهم بفتح الهم اما الهم فله فصح
 لا مكر العن في قوله وانا وقيل انا ايض بله رد الهم كافي السهولة واما
 الثاني فله باي الهم كثر من واوية والهم في الاكثر ارفع واسهل ذوى
 حذقة السهولة بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم
 انا في الهم في حال الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم
 الهم في الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم
 فصح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم
 والهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم
 فصح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم
 فصح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم
 فصح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم بفتح الهم

لست ترجحه في اقبل التنبه الذي ولكن ان تتكلم ذلك على قياس مقابله
الاي **قوله** فعل بالاسكان اي فتح الفاء كمدل بان الحركة في ياءه فلا يقدح في
الاعتناء واجبه بان عن جهة سبب الاسم اذا حذف لام ثم شئ لا يرد
عنه اي السكينة فانه يسبب فالتعريف لقب اللام الفاعل هو **قوله** واما واو
النظر ما دل عليه على ان لا يرد واوهم ثم ما يثبت الاستدلال بان اول احواله واو
لام اخوانه غير ذلك واو واوهم اي سبب واوهم **قوله** ما يرب فرقة اي من باب
ما عينه ولام واو قطع النظر عن حركة الفاء واصله ذوو وحذف الواو الثانية
ونقلت حركة الواو الى الواو الاولى وفعل بالكتابة ما تقدم **قوله** يقع الفاعل كونه
العين لا حركة العين زيادة فلا يثبت الاعتناء ولا يرد جمع على افعال لا ما على
فعل الساكن العين جمع على افعال اذ كان فعل العين كونه **قوله** واصله
فوه حذف الواو اعتناء الجهر بحرف العين في اخفاء وقرب منه في الخرج ثم ثارة
يعود عن واوهم لا يرب من حركته واخفاء الياء وثارة لا تقتضى حركة الفاء
الي واو ويضفي بالكتابة ما تقدم **قوله** لام لا بدليل فواوهم في الجمع اذ لا وفي
التعريف فوه **قوله** سبب قصرها لان قصرها يوجب حركتها التي لا تقصر قلب
اللام على الاخر كذا في التتبع ما قلنا **قوله** وجمع على افعال اذ لا يرب ما قلنا فعل
العين على الساكن لا يجمع على افعال بل على افعال كسبب في قولنا لاظم
لعمل اسمي مع عينا افضل لك هذا لا يرب عن اسم الفاعل في باب واوهم لان
منهجه اذا علمه ففعل ففعل بالاسكون وفيه ثمرة يكون جمع على افعال
وافضل ومما ذكره كلام الم حوازم جمع اخذ على افعال وتوقف سببها في سماع **قوله** في
يشتد اي لا يما ذكره الشرح كما تقدم المحول لما عرفت من **قوله** وكذا
الاعراب بالاعراب السكونية اذن ان لم يكن كونه انما مقام الاعراب بالاعراب
ومن السكينة وكفى هذا ان في حرف اسم الامارة عن رجوعه الى اقرب
من كونه فلا اعتراض على **قوله** ان يرب ولو يرب في السكينة كذا في التتبع
وجمع المحول للسكونية قال الخا خالطين سكي خياشيم واما اي خياشيم
وقاها قاري في اتم حضا سكرتوه ذلك بالقزوة وجوز الاضغاث
الكونيون والاعراب ما لك في له خياشيم على ان حذف المضاد اليه
ونفي سكونه فابقي المضاد على حاله وراين خط السكوني عزم انه لا يرب في

ذلك عند العلم العلم فاما فوه ببقية الاسماء الستة واورد عيسى ان هذا
الاستدلال في ذوالنعم بلامه ففعل الحاصل لانها ما له زمان للاضافة وجب
بان السطر ينصرف الى ما هو محتاج اليه بدلالة الفعل والاحتياج اليه هو ما
ما عدا ما ففعل ان في الكلمات الستة ما فيه ولا يرد على السطر الاضافة
لا قاله لانه مضاد الى الغير واللام تنحى عن يده فمهور في السطر وجوده
في الحقيقة نعم اجزا ما بعد اللام بها لا يربط كذا في المعنى وعدله بان
اللام اقرب وان لم يرب لا يرب ففعل مستثنى من عدم انضاف في المضاد اليه
وان قلت لو كان مضادا الى الضمير كان معرفة في السطر وتكرار لا يرب
في باب لا الثانية للجهل قد تكرر السطر والتكرار نظر الى عدم الاضافة
بحسب الظن والحاصل اننا راعينا الحقيقة ثارة فاعربنا ما يرب لا يرب في
الظن بان فاعلمنا لا يرب ولم يكرر ما اقول في ان يقال لم اعربنا لا يرب في
حرف مع اضافته في الحقيقة لينا وعدم اضافته اصلا في الظن والاعراب **قوله**
من اصله ما ذكر بعضهم من عدم ذكره في القصر والاعراب استثنى لينا
وسيا في سطر ذلك في باب **قوله** لا يرب بطرف على متعلق يرب عن المحذوف
وانتقد بران يربن لاي سبب لا يربا ولم يربا انما يربا لان الاضافة
لا تكون بيا الحماضية اصلا لا اختصاصا بالاعراب **قوله** ما هن عليه اي اشار
به اي دفع اعتراض على كونه في سكونه عن السكون المذكورين والحاصل
الرفع انه يستثنى عن السكونية لكونه ذكرها كذا **قوله** اذا اعتد حال المعنى
لام المضاد اليه لعدم سطره والا اعتد العلوية **قوله** انواع غير ايا اي انواع
المضاد اليه المتغير لينا **قوله** ما لم يرب الى تلك الاسماء اي افعال منها لم
الاضافة فلا يرب ان ذوالنعم بلامه ملازمان للاضافة **قوله** ولا تكون
مفعولة مبرية بآخر كذا الظاهر يظهر ان لا يرب بالصفة الى افعال
وهم لا طوافهم فواو قصرها مثلا فتعطف ولا يرب عنه في خالطين سكي
خياشيم وقال ان لفظ المضاد اليه سبب السكون ففعل كذا كذا مرحة
اي خياشيم وقاها ولا يرب عنه اذ ان في لينة انهم الغير كالتعريف وهو
مفعول مبرر بالحركة المقترنة مع الاضافة وعدمه لان الكلام ليس
في النعم بالميم بل ليس في ذي والنعم سطر كذا ذكره عند قوله المضاد يربن

وما ذكرناه عند قول المصنف عما اذا لم تفت ذاهبهم **قوله** عوف عن عينة وهي الواو
 مع وجه السقوط ان الاضافة اذا كانت ياء استوفيت فيه فليس في الواو
 ساكنة فتحت لتساكن في فصول الهمزة لتبقي وعند الاضافة لا يحتاج
 الى الهمزة لان من ذلك تعدد التنوين اعادة دم وتقدم وجه اثبات الهمزة
 على **قوله** وقد ثبت اي على قلة امر حال الاضافة في حال عدم **قوله** بهج اي كسرت
 المتحرك قبل وجه وفي البحر جاز **قوله** كسرت في الصلابة بفتح الحاء فتفتح
 لكن الفتحة نادرة كذا في فقه من حجر قبل خطا اي تغير ما يجيء بعد الزوال
 ومعنى اطيبيته عند الله احقيقته بشئ الله على صاحبه وقضاه به ولا تحق
 اطيبيته يوم القيمة على المعتمد وذكره في رواية مسلم كونه وقت **قوله** اذا
 قرب جركان فذكر ان يمد على ما قبله المتكلم من ظهورها كسرة الكسابة
 في ابي واخره من يمد ولا يمد ما في الحذوكة كما هو في الواو اوسه من
 ظهورها تكون عاقل البالد وعام في الاربعة يمد لا ما لا يمد بها يا وادها
 في يا المتكلم وفي في في قلب عين في يا وادها في يا المتكلم فربما كان تعدد
 على ما قبل يا المتكلم من ظهورها كونه الامتاع كما مر في **قوله** لا يحسن
 ظم اراد بكم لحسن ما وضع لغيره في مرفا او سكر اراد اذ وضع المشتق للملأنة
 على معنى وذات المعنى القائم بالوصف وخرج بقوله اسم جنس العلم والجمدة
 فلا يقال انت فوجدت او ذوقتم وبعوه ظم الضم ارجع الى بعض الاحكام
 فلا يقال الفصل فوجدت انت وبعوه غير ضمة الضمة فلا يقال انت ذوقتم هذا
 ينبغي تقريره في الهمزة ووجه ما ذكره من كسر ان ذو وصلة للوصف والضم
 والهم لا توصف بهما واشتق عن بعض الملاحة بنفسه للوصف وكما في
قوله وما خالف ذلك من نواد كذا ما فته للعلم في نحو انا الله وكنه وانما فته
 الجدة في نحو اذهب بذي سلم اي اذهب في وقت ما جسد سلمه في كسرت
 السوطي ان اضافة فته الى العلم قليلة والى الجدة شاذة وفي سائر اوصاف
 الى الضم من ذوق **قوله** او جردت مع سلامة اي بالواو والنون او اياها
 ان اريد بهما من يعقل او بالالف وانما ان اريد بهما لا يعقل كان يقال
 ابوان واخوان وقد سمع جمع اب واخ وذو جمع مذكرا م قبل وبعوه وفي
 بل مع ايض **قوله** واجد المعنى المتكلم جاز في هذا من كان فيه تكلف كرات

قوله كسرت في الصلابة
 بفتح الحاء فتفتح
 لكن الفتحة نادرة

مقدمة مع الاستغناء عن بعض الحروف لوصول فائدة العرب بها وهي بيان
 مقتضى الدامل ولا حذر في جعل الاعراب حرفا في نفس الكلمة او اصلها كما هو
 في المتن والجمهور على جرده من تشديد الكلمة او اصلها كما هو في المتن
قوله وآتي فيهما قبل الاخر للاظهار فقلت لم ايسر في هذه الا سداد ودنطا
 من الاسماء المعتدلة نحو عصاك وديك فقلت الفرق ان للاتباع في هذه الاسماء
 فائدة وهي لا شمار بان ما قبل الاخر في غير حالة الاضافة فرق اعراب
 فوات له ايا سمي كبراً ضد مسوق اخ له خلاف النظائر ومن المتبر ان السمي
 اذا لم يسم سمي بباب اجري الباب على وتيرة واحدة فلا يرد فوكه وذو مال
قوله ثم اقبلت الواو الفاء في لغير كذا وافتتاح ما قبله **قوله** وهذا الواو
 عليه ان حركة اليا على هذه معارضة للاتباع فلا يصح سوجها قلب اوله
 المحركة الفاعل سمي في محله من انه يشترط اضافة الفتح واجبك
 بان حركته في الحقيقة غير عارضة وانما بدوها حركتها الاصلية والابتداء
 بحركة اخرى للاتباع او بتدوير ارتكابه اجراء للباب على وتيرة واحدة
 وعلى سيم عروفا في الحقيقة فقال لما حلت محل الاصلية وثابت عنها
 واتخذت مرفعا اعطيت حركتها اعادة دم **قوله** ذو كذا في السهل هذا
 المذهب اصح اي لان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة ظاهرة او غير ظاهرة
 امكن تعدد سيمها ثم بعد عنه ولا يمكن تشبيه كلام المصنف على لان في الاعراب
 بالنيابة كذا ما سابتا ويزداد كرتوب **قوله** من جهة سكره مذهب
 من جهة الناعون مذهب سابق السوطي في جميع المواضع من اجتمعت افعال العرب
 بهذه الاسماء بالاعراب الاولى والثانية في السواك الثاني وان
 اختيرت هذه الاسماء ان يقول اما العرب بعض الحركات بالالف فتم
 بقوله وكما ذكرنا السقف الاسماء الستة لانها تشبه المتن في توضيح
 كلام الله ان يقال المنطق رايب في السواك الاول منه ثم الاسماء الستة
 وهي كونا بعضا من الاسماء المعروفة لاجل حروفها وهي كونا هذه الاسماء
 بفتحها **قوله** للفرق بينه في لم يكتسب الاصل للاصل في الفتح للفرق
قوله وكذا البواقي فانه يكون اقرب السنج ان اندجيه سلا م واحدا
 منهما فلو كونه بمعنى المصاحبة ليس لم يصحوا وانهم يستلزم صلابة

والحمير

فَقَامَ إِلَى الْوُفِّ فَعَمِلَ اسْمًا مَوْ

الى ان يحكى القوم بين حقيقتهم وان السنته انما حصلت بعد تسمية الفلج عليه
 باسم القلب فجاز ان يوصف على جواز تسمية اللفظ مرآة امنه حقيقته وحقه
قوله كذا في وضعه فبما انما هو وضعه لا يثبت حاشية بل لا علم من اثنى وهو ما
 انقسم بمساويين ومنه ما في لفظه او ذكي اي فرع الورد وحقا له الورد
قوله فخرج بالقبه الاول نحو النورين بفتح طبط بالفتح والاسكان ثقل بالفتح
 وبالضم فالفتح اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اعزل الاسلام بآب
 النورين اليك يعني عن طريق الخطاب ونورين هاتم الذي هو ابو جبريل ثقل بالفتح
 الذي يستعمله السادة فيكون في الحديث رضى الله عنه انه الذي يسمون قارون فينب
 الاضطرار لما لم يكن غير الاقوى وذكره في واقتضى ثقله سبب غير التاكيد
 كما قد رآه في القوم بالفتح والفتح وما ثقله عن دم ثقله الثمن عن التنازل
 ثم ثقل دم عن ابن ابي اسرط السليل ثقله الادب على الاعلى وصغفه
 وعبر عن ان سرطه ثقله الاعلى على الادب ومنهم **قوله** وكذا بالثاني نحو العرب
 كان الادب ان يقول عن الرديين في ريد وعمر لان امثال الذي ذكره خارج
 بالفتح الاول لا اختلاف الورد ثقله فيه **قوله** وبان ان كلا وكذا في كذا
 اي يخرج بالثالث ما لا زيادة فيه اعني عن العاطف والكمطوف بان لا يكون
 له غير من لفظه كذا ولا نحو كلا ونحو وضع والثاني نحو كذا والثاني
 اثنان وثلاثان اذ لم يسمع كذا واثنان واثنتان ومن هذا يعلم انه كان
 ينبغي للثمن ذكره في وضعه مع اللفاظ الخمسة كخروج ايضا بالفتح الثالث انه
 ان يقال ثلثه المقايسة وانه كان ينبغي له ثقل خروج كذا عدم الزيادة
 فيها اصله بعدم سماع مقدر لها لا يراى ان ثقله زيادة لا تكن لا ثقله عدم
 العاطف والمطوف لعدم سماع مقدر لها فثقل في **قوله** ان اخرج ثقل
 وخرج بالقبه الثالث انما هو على التثنية مع الثاني في قوله ثقل وخرج
 في قوله اسم ناب عن اثنين وتقدم ما فيه **قاعدة** قال في النسخ
 ويشترط كل ما ينبغي عند الاثنان ثلثا في شروط احدى الافراد فلا ينبغي في
 ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا يظفر به في الاحاد والجمع الموكب
 السام وان ثقل غير ذلك من جمع التثنية واسم الجمع وسم الجمع كما انما
 الا عرب فلا ينبغي المعنى واما ذات وتان والذاتان والذاتان فيصغى موضوعة

قوله وضعه اي الفلج
 انه ثقل اللفظ انما هو
 غير الاضطرار لما لم يكن
 انه ثقله سبب غير التاكيد

للاثنين وليس من الثمن حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين واما قولهم ثمان و
 من ثمن فليس الزيادة للتثنية بل الحكاية بدليل حذفها وصلاد لا يرد كقولهم ثمان
 ولا رهن لان البناء اريد على الثمن فاما من ثمن التثنية لاس ثمنه المسمى الثاني
 عدم التركيب فلا ينفى التركيب كجاءا ياءا اتفاق ولا مرجحيا على الاصح
 اريد الدلالة على اثنين او اثنين مما سمى بهما اضيف اليهما ذواتا والوجود
 ثمانية المرجحان بعضهم يقال معدى كريان وسبعون وكان وقال بعضهم كذا في
 الحثوم بوبه وثاني صدره سبيان واما العلم الاضافي فانما يثبت في الاول
 على الصريح وانظر حكم المركبة التثنية في العلم التثنية فلا ينبغي العلم
 باقية على علمه بل ينبغي ثقله في ثمان او ثمانية فانه لا يكون كالمركب
 من العلمين يقال في الثمانية ان ويازيدان مثلا وانه لا ثمن ثمانية
 الاعلام كفلان وفلانة لانها لا ثقل التثنية فاقس اتفاق اللفظ واما
 نحو الابوين للاب والام فثقل وتقدم بيانه الصواب اتفاق المعنى فلا
 ينبغي اللفظ مراد به حقيقة وحقه او مراد به معناه المختلفان المشترك
 بوجهين عند جمهور واما قولهم العلم احد الثمانين فاذ واورده عليه جواز
 ثمنه المشترك باعتبار معنيته ثلثين بتثنية باعتبار فردى احد معنيته وهو
 معنونه في ثمنه العلم انه ليس بشئ من معانيه جنس وقدره ان المحم يترطون
 المبس فلا يرد عليه واذكر انما ان لا يستغنى بتثنية عن ثمنه عن غير
 سوا فانهم يستغنون عن ثمنه بتثنية شئ سائر لا سوا ان يقياسا فلا يراه
 انما في سوا سوا وانهم يستغنون عن ثمنه بتثنية فبالعلمين بالعلمين
 اجمع واما فانهم يستغنون عن ثمنهما بكلا وكلا ويغفلون عن ثمنه وتارة
 فانهم يستغنون عن ثمنهما بستة وخمانية اتفاق ان يكون له ثمان في الوجود
 فلا ينبغي السمع والعرفي اما قولهم الثمان ثقل وقد مر بيانه اوقع زيادة
 من التثنية وغيره وظهر ان المركب التثنية في العلم كالمزجي و مراد بعضهم به
 كالسيوطي في الجمع ان يكون ثمنه ثمانية فلا ينبغي كل واحد وعرف وبعلا لا
 جميع القوم وورد زيادته بان ثمنه ثمانية الا اتفاق في المعنى فاما مرة وان لا
 ثمنه الثقل فلا ينبغي اقل من وورد بعضهم زيادة ثمانية وان التثنية
 في اقل من عرف من التركيب فلا ينبغي انما يولي هذا انه ينبغي ان يثني **قوله**

٢٩

كقوله تعالى

سلامي يهني السبب المبهمة وتخفيف اللام ورفع الميم العظم بين المفصلين
من مفصل أصابع اليد أو الرجل خاله **الميل** وقد استخرج في ذكره
ما حمل على التثنية والالف قليل يدل عن أو قليل عددا والالف كثيرا التثنية
والالف يدل عن أو قليل عن نا وقل الالف أصلية لأم الكلمة والتثنية
والالف نلاحاق وقل التثنية **قوله** إذا كانت الف كلمة أصلية وال
كثرت التثنية أو أصلية والالف غير محتملة لئلا تكون أعرابا
أصبحت بالاعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة كما في الأسماء الستة
التي وجمع على جمع كذا ذلك حرف قبل دخول العامل ليس لعراب بل هو دل
على التثنية أو الجمع أو غير ذلك على شريطة الأسماء الستة وبعد دخول العراب
فقد تغير الالف بدخول العامل كما كان عليه قبل دخول بقر صفة **قوله**
بعض معلق بوصول مقدمه لدلالة وصل المذكورة لأن أدات الشرط لا
بشرط الاصل فلم أوقفه ركنه قبل ربه ما هو قوله مصافا حال من الضمير
المستتر في وصل العايد إلى كلامه **قوله** احزن به عما إذا اتصلت بالضمير
غير مضاف إليه مؤنر بغير وكلا البرهين لأن الاتصال يشمل الضمير والبدن
فدل على ما في كلامه **قوله** أي وارفح بأشارايك كذا يعطوف على الكسبي
وإن مصافا حال من نائب فعل وصل وإن متعلق بمضاف محذوف دلالة
الكلام عليه **قوله** كذا لك مبتدا وخبر هو الظاهر في هذه الحالة لحوال
الاصناف أي الظاهر **قوله** مطلقا أي مضافا إلى ضميرهم **قوله** أي قصدت
وياب ضربا في المختار والاصناف في حديثنا المسمى علقى والاصناف
في أسير **قوله** ملازمان للاصناف أي إلى العرف الذي يدل على اثنين بدخول
ولو كان يجب التلطف مفردا وضمرا كما سيأتي في الاصناف **قوله** كلاهما أي
الفرسين وقوله جد الجري كان علقى والاصناف في الحديث وقوله قد أقبل
أي كلفن الجري وقوله بأي أي عنق وخاشع في قلنا وراي **قوله** وبه
جا القرآن أي نصا ولما باعتبار المعنى فلم يجر فيه تضالاه الضمير في قوله
وع في ناظرا لما لا يتبع رجوعه إلى كذا من قوله وكذا المحذوفات
أكله بل يحتمل رجوعه إلى اثنين وإن كاه رجوع الضمير إلى العناق كذا
من رجوعه إلى المضاف إليه ولهذا استبعد في الخبر على رجوع الضمير

إلى كذا قال دم ويصين الأفراد سرعاة المعط في نحو كذا غني عن أخيه وضابط
أن ينسب الكل منهما حكم الاخر بالأسبة إليه لولا أسبة إلى ثالث إذا أراد
كل واحد منهما ما عني عن أخيه قال المعنى وقد سلمت قد عانت
قوله القائل زيد وعمر وكلاهما فام وكلاهما قايما بينهما الصواب
ذنب أن قيد كلاهما فوكيه أقل قايما لأنه جزم عن زيد وعمر وإن
قد رتبوا أو الوجدان والمختار الأفراد وعلى هذا إذا قيل إن زيد
وعمر فإن قيل قايما أو كلاهما أو الوجدان **قوله** اثنين وانسان
جوز مضافهما إلى دليل على اثنين لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما
المضاف إليه لئلا يلزم مضافة الشيء إلى نفسه لافرق في ذلك بين الظن
والضمير على المسمى عندئذ ويورد تفرق بعضهم كما في الرد في جواز التثنية
كما إذا أريد بالاثنتين امرأتين أو طبيعتين مضافات إليهما كعبدين أو امرأتين
مانقده في التفرق عن الموضع في شرح المحجة ويضع البعض من اقتناع
مضافة اثنين فالتثنية أي ضمير تثنية لاسم مضافة الشيء إلى نفسه ففرط على
إطلاقه **قوله** مع اسم التثنية أي من الأسماء الدالة على التثنية وضما
قوله كائنين وانيتين أي قال بعضهم لما لم يترن له أن يقول مثل المثنى
أي عينا إلى منه وإقام ذلك مقام قوله كائنين وقال آخر كما ينبغي
أن يقول مثل المثنى فيه جريان أي في الرفع بالالف إذا رده في التثنية
قوله مطلقا أي سواء أفراد كانوا مع هذين الوصفين اثنان أي متكررة
اثنين ليصح الاختار به عن سبعة أو اثنين أو كذا نحو فالتثنية فيه
اثنان عشر عينا أو مضافا إلى اثنين وانسان **قوله** وخلف أيا أي قوله
مقامها في بيان مقتضى العامل لأفع النوع الخاص بالالف وهو
الرفع والمركب تخلف ولو تعدى اليد نحو بسيد من مالم يستعمل مفعولا
قوله في هذه الألفاظ جميعا مفعول اسم جميعا تأكيده المحذوف وهو مجموع
عند غير الخليل إلا أن يقال هل هو معنى لأفع عراب **قوله** بعد فقه قد أف
ذكره وإن كان يوحى النوع من السكون على ما قبل الالف الذي هو
مستخرج لأن التفرع أقوى في البيان فلا فائدة عنه فقه ما قبل
يا لهن وهو اللفظ النوع مع الالف كما في كنت التثنية فقه قد أف

في معنى التعليل **قوله** للمزودة فيه ان قصدي الالف من الحروف الخفية
لغة لا مزودة الا ان يقال المراد ان القصص هنا غير متعين لمزودة اوزر
قوله نصب على كناية فيه ان محي المصدر حال وان كان كثيرا مقصودا
على السماع والاولى كونه منصوبا على الظرفية بتقدير مصاف حذف
واقتم المضاف اليه عقابه والاصل وقت جرد نصب كافى اليه طوع المحس
قوله أي مجرورة ومنصوبة لم يقل يجر ورا ومنصوبا مع ان المجرور مبدوء
لفظ جمع مذكرا لان الغالب مراعاة ما اضيف اليه كل وجمع لا فرد اكتساب
الثانية من المضاف اليه وان اقتضاه كلام سحناء والبعض **قوله** وسيفع اي انما
فتح والسبب الذي ذكره عن السبب استناد من كلامهم كما مر **قوله** فلو عن الالف
انما كانت الالف اصلا لان الرفع اول الحروف الاعراب ومثلا الواو في الجمع
قوله والالف لا يكون ماقبله الا مفتوحا في معنى التعليل للاشارة **قوله**
لزم الالف اتم والاعراب حركات مقدرة عليهم كما يقتضيه وسبب من لزم
الالف لزمه حركات ظاهرة على التوكل كالحرف الفتح فيقول جاز الزيدان
بضم التوكل ورايت الزيدان بنحو ومردت بالزيدان بكسرهما وهي
لغة تخليده جدا في امر ما بيني وبينه والظن على مره اللغة من حرف
الضماني اذ انضم الى زيادة الالف والفتحة على امره كالوصفة
في نحو صالحان فتأمل **قوله** لهما اي عطف ونسبة **قوله** وجعل منه ان هذا
تساويان وحينئذ لم ان ضميرا لسان وهذا ان سبب اوسا حان حذف
مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الاستدلال اي لهما ساجران وكلمة خبره
هذا ان وكلمة خبران في اعترض بان حذف ضمير لسان شاذ الالف
مع المنقوذة الحقيقة وكان المحقق فانهم استعملوه معها لكونه
في كلام بني علي التقيف حذفه فتح حذف التوكل ورب شي حذف بغير
حذف استقلالا كالتأمل حذف مع الفعل ولا حذف وحده وانما كان مع
غيره مما شاذ الان فائدة ضمير لسان تمكين ما يتبعه في ذهن السامع لانه
موصوف لهم بفسره ما بعده فاذا لم يتبع للسامع منه معنى انتقل ما بعد
ولهذا لم يطرأ ان يكون مقصودا لجملة مهابه هذه الفائدة مفعولة عند
حذفه وبان حذف المبتدأ ينافي التاكيد لان التاكيد الذي يقتضي الاستدلال وحده

فصل في
الاجابة

بسم الله

واجب عن هذا الجمع تناقضهما لعدم تواردهما على واحد لان التوكيد نسبة
والحذف للمبتدأ اولان المحذوف له دليل كالثابت وقدره قليل وسبحوا
حذف المؤنث ويقال التاكيد في مرتين بزيادة وجاني افعلة انفسهما بار
على تقديرهما صاحبهما انفسهما وبالنسبة على تقدير اعيانهما انفسهما
وم وقيل بهذا ان مبنى لتفخيمه معنى الاشارة لمزودة وجمع وكذا عذر
كما ذكر لكن هذا ان اقيس لان الاصل في المبني ان لا يختلف فيه لاختلاف
العامل مع ان فيه منسبة لالف ساحران وانما قال الاكثر هذين جارا
وبعضا نظرا للصورة التثنية **قوله** ويمنع الفرق العلمية وزيادة الالف
قوله كما يستعمل في تسمية السحريين وفي السنة المربة التي لا مفر فيها
قوله واذن بواو ظاهرة كافي التذكير او معدومة كما في صاحب القوم او
منقولة عن الياء كما في مسلمي علي التحقيق **قوله** وبيا احرر وانصب لحرور
متنازعان لا حر وانصب على الاصح لتأخر الماذين فلا يقع عمل الكافر
المحذوف فيما قبل المحذوف عليه للمفصل به بل بعد له معمول اخر وعي
القول الثاني يقع كونه من باب التثنية لطلب الممول في الجملة قاله الشيخ
يحيى وبه يعرف ما في كلام البغوي وعلى هذا القول قال في اعلمه ابو
النبات اذ لو كان الاول لوجب الاختيار في الثاني بل حذف الضمير وقصر
يا مع حذف تنوينه للمزودة كما قاله الشوايف **قوله** بناية عن الكسر
والفتحة محتملان تكون مفعولا مطلقا محذوف وجوبا اي بناية اياها في ذكرها
وحتمل ان تكون مفعولا مطلقا محذوف وجوبا اي بناية اياها فيما ذكر
بنائة وحتمل ان يكون **قوله** بناية عن الكسرة مفعولا لاجله بقوله وانصب
فيكون كلامه على التوزيع والمحذوف من الثاني دلالة الالف **قوله** سالم
تتارعه العوامل الثلاثة قبله واعمل الاخير وامر في الاولين
ضمير وفذله وامضافه الى جمع من امضافه الضمير الى الموصوف والضمير
بيان الواقع بالنسبة ليأمر وذهب الى الجمع لهما غير سالم وفحصه
بالنسبة لشيء من ويترتب في هذا الجمع زيادة على ما ياتي من قوله التثنية
كما قاله الروادى وغيره ويأتي الكلام على جمع التاكيد في باب **قوله**
وجمع مذهب رفع بتقدير جمع نصا ارباب كلامهم السحريان عامرة

وينبغي في جمع واحد وانما لم يبال الصبر بهذا الالهام لضعفه جدا بوضوح
 انما لا يشترك فلا بد والاضافي الى مقدره انما يجب فيه المطابقة
 او اضيق البصر **قوة** جمع الذكر السلام اي المذكر باعتبار معناه لا
 لفظ فنحل يجوز زيب وحبيبي لمذكرين قاسما يقال فيهما زيبون
 وحبيبون وخرج زيد وعمرو عليهما موت فلا يجمعان هذين الجمعين
 بغير السلام لمتاحم وجمع نعتا المذكر والارواح الباقى لان الهاء
 في الحقيقة للمذكر عند جمعها كنعيم من قوا سلام بنو امة نفعنا
 السيد عن السواني **قوة** سلامة لنا واحد اي بيته اي بغير اطلاق
 فنحل في جميع الالاف نحو قاصون ومصطفون **قوة** اسم وصفة
 جمع الوصف بالواو تكون الواو فيه كواو الجماعة في الفعل يجمع الالاف
 على الجمعية وكانت واو الفعل اصلا لا زاء لهم واو الوصف حرف
 واو لم يتاويله بالجمع كان وصفا نفعه النجى عن السري **قوة**
 علما اي شخصيا فلا يجمع العلم لكنى بالواو والنون او الالف والنون الالاف
 كان على السؤل التوكيد اي خواجم فانه يقال فيه اجتمعوا واحسنوا
 صفوا في الله لانه افعال تفضل افعاله قاله السري في شرايط العلم
 لانه قد ام على الجمعية وشرايط عدمها المصريح به في قوله لا يثنى العلم
 ولا يجمع (لان بعد تعدد ثبوت الحقيقة الجمعية بالفعل فلا فائدة في ثبوتها
 الا كثر طين او يقال العلمية من الشروط كسر العين اي المهيئة
 لقول الجمعية وهي لا يوجب الشروط وهذين الجوابين يخلل تقدم
 المشهور الذي ذكره شيخنا والسبب كذا في عاقل اي منكر باعتبار المعنى
 لا اللفظ قد غلب زيب وعدي عليهما لمذكرين وخرج زيد وعمرو
 عليهما موتين وانما لم يسميها كنعني في طاعة واعتبرت اللفظ
 حيث لم يجمعوا بالواو والنون بل جمعوا بالالف وانما الوجودان
 من مراعاة المعنى وهو ثانيا التانيث كذا في عاقل عن التركيب والمراد من ذكر
 عاقل ولو تميزت ولا يمنع في اللفظ **قوة** قالنا انما طاهرين وانهم
 في ساجدين والمراد من طاهرين جنه العقل فدخل العبيد غير المميزين
 والمجنون يند او قد ذكر في التمهيل انه ينبغي ان يكون بغير اطلاق

او ايا والنون

المثني

المثني والمجوع وعنده مع اتحاد المادة اي لام اختلاف في الالاف والاف
 رجل وامرأة ولا عاقلون في عالم وقايعتين قال سيم وتعبية عبارة
 بشرط العقل والتذكير في التثنية اي في كراهه اقول في دم على
 التمهيل ان ادخال المثني في هذا الحكم سهو وانه لا حاجة الى بشرط
 العقل في التذكير في التثنية الله اتحاد المادة ههنا لانه الاتفاق في اللفظ
 ما فو في تفرقت كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على التعليل
قوة خاليا من ثانياث ما لم يكن عوضا واللام كاسيد كذا في الشافعي
 ان التانيث فلا بشرط ان يكون مفعولا او ممدودة فلو سمي مذكرا
 او مفعولا او جمع هذا الجمع كمن المقصورة وتب من الممدودة قوا
 وانما بشرط ان يكون من التانيث لانها اذا احدثت في الجمع التثنية
 لا تافيه وان البقية لم يجمع بين علامتين متضادتين يجب الظاهر ووجه
 ثانياث ههنا وانما اعترضوا ووجهها ههنا في التثنية لانه ليس
 لتثنية ذي التانيثية كصفا فلو حذفوا التانيثية لتثنية لا لتثنية
 مالا تافيه بخلاف جمع **قوة** ومن التركيب ومن الاعراب بمرتين قال البعض
 الاوي قد فسرنا لانها شرطان مطلق لجمع مفعول او مفعول وكلاهما في شروط
 جمع السلام بجموعه بل الظاهر ان كلاهما في شروط اعم من ان يخصه او لا
 لكن لا يترك عليه انه لم يستوفى مطلق شروط العلم في **قوة** كذا في حقه
 مساحته ان الاعراب بحرف فقط ولا يدخل للنون فيه لكن لما كانت ثانيا
 النون قنية حرف الاعراب قال ذلك شيعي او يقال ارد بالكره
 الواو ايا على سبيل التوزيع اي الواو في حال التثنية والاف
 في حالة التثنية والجمع **قوة** واجازة بعضهم اي معلقا وقيل ان
 ختم بويه جائزا لانه وعلى نحو ان في الخوم بويه قيل كذا في العلم
 بالحق فيقال سيمون وقيل كذا في كذا الاول ويحدث في الثاني
 فيقال سيمون **قوة** او الاستاذ في افاذا اريد الالاف على التثنية
 او كذا في سيمي يا ههنا من التثنية قيل كذا وكذا وقيل ان
 من اضافة المثني الى الاسم كذا في مرة وذات يوم وسكت عن
 الالاف في لانه ينبغي في جمع جزاء الاول وجوز التثنية

هو ذلك ان تقول لا بد على ان
 كذا في شروط جمع السلام

محمد بن محمد قال الرواد لا اظن ان احد اجترى على مثل ذلك فيما
 فيه من الاضافة الى اسمع ايما هو اسم له واحد **قوله** كالزيتون
 على ان اعرابا اعرابها قيل التسمية لا تستلزم اجتماع اعراب في
 كلمة واحدة وان اعرابا باكر كان جاز جمعها **قوله** صفة المذكور جاز لا ترد
 عليه الجمع المطلق عسرة كما في واما لو سفلون فجمع المامدون وجمع الوارتون
 لانه سما على لان اسمها يسمي تقيضه والكلام في جمع الجنس قاله من معنى جمعة
 في اسمها النوع منتهج وما ورد منها بلغة الجمع وهو لتعظيم تقيضه على
 قوله روده ولا سفلون ولا يقال انه رصمون قياسا على ما ورد في رول
قوله خالية من قاتلها اثبت اي من افعال الموضوع له وان استعملت في جمع
 يجمع افعالها ففان قاتلها لتأكيد المبالغة لا التام **قوله** اجعل خلا
 بالاضافة التي لا بد من ملة به اي ليست من باب افضل الذي هو من باب
 فعلا وكذا اتعاك في بقره عارته صادقة بان لا يكون من باب افلا فعلا
 كقام وبان يكون من باب افضل الذي ليس له موت اصله كالمركب المركب
 بان يكون له موت على غير فعله كقوله بالضم خولا افضل فمذات السماء
 كحسان منه الجمع كالتقسيم الاول وكذا قوله لا من باب ففلا ففلا صار
 بان لا يكون له موت اصله كقوله كحسان بطول المحنة وبان يكون له موت
 على غير فعله كقوله لا تحزن زمان ونه زمانه من المتأدمة لان التهم وقوله
 لست من باب افضل فعلا ولا من باب ففلا افضل ولا ما هو موطنه قول
 التوضيح قاتله لعلنا او ندد على اشتغالنا واما اعتبار في الفقه فبأننا
 لان قبول ما يدل على سنده الفضل لانه يقبله وجمع الصفة منه انما هو
 تكون الواو فيها كالواو في الذي هو افعالها في الاستغاث وفي الالة
 على جمعة كما مر واما جمع الافضل لا تستلزم التثنية فيه عند جمعة
 فاستبهة الفضل اللازم للتثنية **قوله** تصور وخرج محل استوا المذكور
 الموصوف باطراد في القول اذا كان بمعنى الفاعل وارجى على موصوف
 مذكور وفيه ففلا اذا كان بمعنى مفعول وارجى على موصوف مذكور فان
 جعل هو موصوف وخرج على ما جمع هذا الجمع **قوله** نسبتني بها ففلا
 جعل على ان لا يعني ان هذا الاضافة ما ياتي من ملة جمع التثنية

المذكور من المحققات مع السلامة لانه جمع سلامة حقيقة لان ما هنا وفيها
 اذا جعل على ما سياتي فيها اذا لم يجعل على **قوله** ذاته يكون جمع هذا الجمع
 اي عند المور ومنه المبرر واجيب جمع قول **قوله** التثنية لانه على
 التثنية ووجه ما انما سب المقام **قوله** الشرط الاخر يعني انه لا يتوكل في
 الوصف به المذكور والوقت هذا هو الذي يقتضيه ضيق التبعيد وان
 حاله الكو ففلا في شرط ان لا يكون من باب افضل فعلا او ففلا فعلا
 ايضا كما في الجمع **قوله** ما انما سب ما فيه وان زائدة وهو يرفع الظاهر باب
 مرابي تحت ويضم بهذا المعنى الضم ومعنى قطع والاسم ما بلغ او ان التثنية
 التزوج ولم يتزوج ذكر كان او انثى والعدد من لم يبلغ او ان الامانة ليس
 مكررا مع قوله ما ان طر شاربه لان المراد لم ينسب شاربه مع بلوغه وان
 الانسب وتخلص من الكيف من التكرار جعله ما هي زيدت بعد ما
 ان نسبها في اللفظ الساقية اهم عيني بتخصيص زيادة وورد على
 اثبت بعد ذلك ان الدائم صادق على الساقية فلا يكون في ثمة وقته
 وم يتقدم منه السبب والسبب جز العائنين **قوله** وبه عثرون في كسر
 ما حق بالجمع وهو اربعة انواع اسما مجموع كعشرين واولي وجمع لم يشو
 شرط بالجمع كما بين وعائين وجمع سمي بها كعشرين وجمع تسمى كاضى
 وسين **قوله** وبابه اي يظفر وقوله الى السمع الغاية داخله **قوله** الحق
 افرد ولم يشع على ران انه كقول **قوله** بالحق في اى او والى على التوزيع
 او كمراد اولي قالون او ايا او يكون على المسامحة السابعة **قوله** وليس
 يجمع بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا تميزه كما قاله الذين سركوا وادرو
 وعشرين او وانطلاق عن **قوله** لا يميزه اللازم باطل اي ففلا المرفوع
 وان كان جمعا اي يميزه من شرط الجمع **قوله** ذاته ليس بجمع ولا صفة بل
 هو اسم جنس جازم بلفظية بمعنى ذي القربى وورد عليه او صفته في
 قوله الحمد لله اهل الحمد واحسنت بان الكلام في اهل بمعنى لا المستحق
 وان منه اوصاف من جمع على اثنين حقيقة لا على اثنين افعالا او على اثنين
 لان ان كان التثنية اللفظ فهو جازم عطفيا او الكسنى فهو في معنى التثنية
 عطفيا في الصادق انه اعني الذي بمعنى القربى غير صفة والذي بمعنى

الحق صفة الا يختار الثاني ويقال الترتيب بمعنى ذي الترتيب مطلقا مد
 لغية الاسمية عليه فتأمل رأت الروداني ذكر ان ملا الوصف يستحق
 الشروط لانه لا يقبل التا ولا يكون على التفضل **قوله** لونه اسم مع اي لوني
 ويكتب بالواو بعد الهمزة للمفروق بينه وبين الالحاق في الرسم بفتا
 جوا وحل عليه السرف **قوله** اما ان لا يكون جمعا عالم اي يكون اسم جمع
 له على كل اسموي الله اي على مجموع واسموي الله وهذا اطلاقه
 والاطلاق الثاني اطلاقه على كل صنف من اصناف المخلوقات على حدته **قوله**
 يجب كونهم من تمام العلة والمجتمعة عندك ان هذه الكلي لا يفتي
 وانه لا يجوز ان يكون ذلك مساويا لمفرده وان ذكره مستحشا وانعصر اذ لو
 جاز كونه مساويا له لم يكن في الجمع فائدة ولم يستحق تسميته اقل مراتب
 اجمع ان يشمل ثلاثة كونه مفرقة ولو انتم على خلاف ذلك لما اذا استاويا
 فاس السكون والتمسك اليه من حصول المساوات عليها لاحتمال الثاني
 في كلام الله سيظهر لك رده فسيبه وانفرد **قوله** او يكون جمعا له اي
 غير مستوفى للشروط كما يفيد **قوله** فهو مع لفرعهم ولا صفة **قوله** باعتبار
 تعني من يظن ان دفع باعتبار التعقيب الا عرأه بالجمع والواو واسون واما
 والنوع من خواص العقل وكان عليه ان يريه وباعتبار اطلاق العالم على
 كل صنف من اصناف المخلوقات على حدته فيندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون
 اجمع اعم من مفردة لا ما اذا اصلناه على هذا الاحتمال الثاني مقرر العالمين
 عالم على صنف من انعام الا صنف على حدته لم يلزم **كون**
 المفردة اعم ولا مساويا لان مدلوله الكثرة حينئذ صنف من
 الا صنف من انعام وقد لو لم يجمع جميع تلك الا صنفان فلم
 يكن المفردة اعم ولا مساويا بل الا اعم اجمع كما ذكره مستحشا وبعض
كون المفردة مساويا لجمع على الاحتمال الثاني وانه لا
 محذور في ذلك لان كون اجمع اعني غير مسلم كما انكشف لك
 لا يقال انما وان من حيث صدق عالم المسلم على اي
 عالم كان وصدق عالم اجمع على اي عالم كان **قوله** لا نقول
 فرق بين **الصدق** في لانه صدق عالم المفردة عموم يدرك

وصدق

وصدق اعم عموم شمولي والمستمر من العلوم الشمولي والا لزم ان غالب مجموع
 وهو كل من غير عالم كالحال او الصالحين مساوية لمفردها فيطرح قولها
 ان يكون اجمع لعم اعم من هذا تحققت المقام كما حفظ عليه والسلام **قوله** لفر
 علم ولا صنف بل اسم جنس لكل صنف من اصناف المخلوقات اي وهو جمع لم
 يستوفى شروط جميع السلامة لمذكر وقان الرضي العالم الذي يسمونه
 وان يوجد له ويكون دليلا عليه وهو بمعنى الدال اه وبالنظر لهذا
 يكون صنف فيكون جمع مستوفيا للشروط كما قاله مستحشا **قوله** لانه ليس
 بجمع اي في هذه الحالة فلا ينبغي ما قبل ان في الاصل جمع على كسبت من العلوم
 بسمي به اعلى لجنه او الكتاب الموضوع فيه **قوله** اسم لا على لجنه وعلى
 كنهه التفسير يحتاج اليه فمدون مصنف في قولك كتاب مرقوم اي مذكور
 وفي الكشف انه اسم يدون اي ان يحرر في حق فيه كل ملكة الملايكة
 وصالحا الشقيين وعلى هذا يكون كتاب في حق ان كتاب الابداد معد ركن
 كتابه مع تعيين مصنف اي كتابة اعمال الابداد **قوله** وارضوه مبتدأ متذ
 خبر وقوله اسبون مستأخره وفي انه كذا في ذلك ما ادب ج عليه السلام
 منع الابد وحكي اسكانا قال دم وقال مستحشا تسكنه ضرور **قوله** مستحشا
 اي لا يستعمل الا ما كونه لم يند استعمل لا كالكثرة استعماله وانما استعماله
 ما نذر وقوله وانما حفظ ارضي وبارك سنين بالتخصيص على سبيل
 قياس اجمع ان جميع المخلوقات سانه وله كذا كانت ملحوظة جمع المذكور اسام
 منه حقيقة لانه مستودعها يكون من ثلاثة اوجه ذكرها الم لا ذلك
 منها جمع تكسير ومفرده موند وعرضا قبل بل اربعة لا يفر دكل غير علم
 وعرضا موند على اذ كذا قوله الله في سورة على العمد ما مضمون
 عالمين واملين مستويان في البند وذوان ارضين وسنين انهم منها
 او وفو سابع اجمع المخلوقات سانه شامل لعلمين وعلى سبيل مستودع
 التبريد وانواعه دم بانه ان اجعل لا على لجنه كان علما مستقولا
 عن جمع واعلم استقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفردة
 في الاصل غير علم ولا صنف يستحق هذا الاعراب الاتري الى تفسيره
 نظير بل صرح الله بانه او اسمي بالجمع على سبيل النقل ليعني عن اجمع

2

قد تضمنت
 هذا
 من كان
 في حق

اللام بل استعملوه ناقصا كما كان في حالة افراده وعدم اضافته **قوله** اسم واقت
 اصل الاول نحو بكسر الهمزة او ضمها ويكون الهمزة حذفت لام تخفيفا وعوضا
 عنها الهمزة وسكنت السين واصل اخت لغويهم الهمزة وسكونها كما استظهر
 انه وداني حذفت اللام وعوض عنها تا الثانية لا لانه وفيه اصل بيت بنو بكر
 كما استظهر من البروداني في فصل ما مر وقيل اصل الكلمتين بفتحين كذكرهما وهو
 مفاء وكلام الله في التثنية قال في التفرع والفرق بين تا الثانية وما به ان
 تا الثانية لا تثبت في الوقت ما وتكتب بحروف وفيما الثانية يوقف عليها
 بارها وتكتب **قوله** وتذنبون في جمع من قال في التفرع وقيل جمع
 جمع الهمزة اسوة كما يقال في تثنية انسان ولكن خالف بعضهم تثنية
 فعلة بفتح فاء اذ التثنية في الهمزة اه قال البروداني في انا اصل
 ابن بنو حذفت لام تخفيفا وعوض عنها الهمزة وتثنية وعده نون ونون
 لانها يريد ان لا شيئا في اصولها فاردوا ما سبقتها بالهمزة كناية
 بها واي به رافة ففعل بهما ففعل بالهمزة من حذفت اللام ويقولون
 الهمزة لكن يستثنى الا انتقل من كثرة الهمزة في الجمع الى صفة النون
 اوجب حذف الهمزة والاصل بينهما لكونه جازعا غير حقيقين ان جمع من
 هذا الجمع خاص بما اذا ريد به من يعقل قال في التسهيل يقال في المراءى
 به من يعقل من اسه وابواغ ولهن ودي بنون وآبون واخون وهو
 وديون اي والمراد به من لا يعقل فيجمع بالالف والتاء **قوله** ساء
 وشقة اما شاة فاصلها مؤنثة قال في التفرع يسكون الواو وحذفت
 لام واوي الا وقصد تعويض ما الثانية من طغيت الواو ها الثانية
 فلزم التثنية فقلت العاقبة راءة ويرد عليه ان حركة الواو عارضة
 فلا توجه قلبها انما قال البروداني لو قيل صلته مؤنثة كرقبة لك
 اقصى من شاة لان اعلا لا واحد الا من لعلين وكان شقة اذا
 شققتا اه واما شقة فاصلها فصح بالتيك كما تعينه كلهم البروداني
 حذفت لامها وهي الا وقصد تعويض ما الثانية من **قوله** عا شاة اصله
 شواه قبلت الواو بالانكسار ما قبلها **قوله** في جمع طيبة بكسر ايماء في التفرع
 قال لعقون طيبة ان اصبته بالتيك **قوله** واطا صله ايلو كارهل **قوله**

كسرت

كسرت فانه في الجمع اي ما لم يكن بضعف العين فيبقى فقه كحروف في مرة او
 يقال الكلام في المظهر وحروف وكذا قايمة على ان الكلام في باب
 شقة وصره يستبين من باب شقة كما علم من الضابط المتقدم **قوله** على الرفع
 راجح لكل من قوا كسرت وقوة لم يفر بين قوا وكسرت في حقيقته
 كلام الله ان في جمع مفتوح الفاء مقسورها ومضمومة الفتن لكسرت
 الا فصح في الاولى كسر وهل هو في الثالثة على حد سوي اولاه
 الذي يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطي انما سواحت قال وكسر
 ذاكسرت او فصح في مفر من شهر من ضمها وما غان ضمت له وكذا
 يؤخذ من الله واما عبارة التفرع فلفظها ومكان مضموم الفاء في جمع
 وجهان الضم والكسر كقوي يبين بضم الساكنها وهو الاكثر اه وفي
 البيت نصافي كسرية كسر جمع المضموم مطلقا لا سيما ان ضمة بالانزلة
 على الكسرية مفرده مضموم ساهل وان نقله عنه البعض وكش عليه
 الله سم الا ان يريد به التوضيح كرها اخر غير التوضيح وهو في غاية
 السعد والذي يجهل عنك رجحان الضم في حالة الرفع لماسية الواو والفرق
 بين الا انتقل من كسري الضم ورجحان الكسر في حال الضم وكما ان الضم
 اليه والفرق من الا انتقل من ضم الى كسر **قوله** كسرت فصحته الله من باب
 مسين وبه صرح في التثنية ولا مراءى الخذوفة المعروضة في هاء الثانية فاما
 صرح به في المصباح فذلك توقف بعضه **قوله** ومنزل من حاله من ذاء
 منه كحذف اي ورود امثل ورود من اي في الالف بالركات
 الظاهرة على النون والزوم النون فله سقط الا صافه لكن في
 باب سينين كفتان استوين وعدم كما في التفرع وكان ترك مراعاة
 لغوية جمع ثم رابت المراد يقال في شدة على التمهين عند التمهين ترك
 استوين اكتشف ببيان وجوده مع النون كوجوده في كلمة واحدة و
 كل كلام ان من لم يكون غير بالكسرة وظم كلام الفراء انه يجمع الصرف في
 بالفتحة اه والنظر ما علة من الصرف وتفي في باب سينين كفتان اخوان
 ذكرهما السيوطي في جمع الجوامع اذ هما ان يلزم الواو كما سبقت
 قبيل الكلام على قوله وفي الفتحة اي ثابتهما انه يلزم الواو

ويعرب على النون بالحركات **قوة** على أي ان كان في دعاءهم في طهون الوا
لفظ الاثنين **قوة** أو الشاهد **قوة** في كسبه لانه لو كان معربا بالحروف
لحذف النون فلاضافة **قوة** في أمهات الروايتين والرواية الأخرى
سين كسبي يوسف باسكان النون **قوة** أي على لوقال أي مرد
لكان احسن لانه المتقدم صتما في قوة يرد الا ان يقال ان يرد لانه كان
الروود بمعنى الجيب وقوة جمع بيتي جمع سنة وبارها واصنافه في الجمع
بمعنى اللاتم والمعنى في مثل حيث الثابت لسين وبارها يرد في الجمع لانه
الناسم فلا ركاكة في قول لا لاها انكورة اذا اريد بالجمع في قوله
أي على الجمع المذكور باسم النفس **قوة** عند نون أي قوي شديد
الظلال الفخ إلى له كسنة في قوة لا زايون راعاه معنى في
مراجعة لفظه والقياس جمع قوة وهي التي تتخذ من الاديم وتكس
واللسد وكورها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد في خلاف
حيث ثبت النون ولم يحذف في للاضافة فظلم انه معرب بل كان
وقيل لا أصل من اربى القياس على الابدال أو ما بين القياس
فماذا المضاي والقياس القياس على **قوة** في ما لم يلقن أي الأصل
قوة من حيث ان رفع المثنى بكسر الهمزة او فتحها على التامع هو ليرك
في تاريل مبتدا والخبر محذوف أي من حيث ذلك موجود هذا ان قرنا
على منه هب الجهور من اختصاص حيث بالجل فان جريتا على منه هب
التي أي من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير **قوة** وابعث
فقد اعرب بعض الاهداء في هذه التوجيه فيبقى ان سبب ان
المثنى والجمع على حد واحد فاعرب بعض الاهداء بها لانها
لوا عرابا بالحركات لزم مزنة المفعول على الأصل وقد سقر من ان
سبب اعرب بعض الاهداء بها ارادة اعرب المثنى والجمع بها
ليكون توطئة لاعرابها وفي هذا يرد ويرافهم **قوة** لزم ان يكون
للمفعول مزنة على الأصل اعترض بان التثنية والجمع يساقان لكل
مفعول بل لغيره ما و بان هذا يقتضي اعرب كل جمع بالحروف في
الترجمة وليس كذلك ويجاب عن الأول بانها فاعرب عن المفرد في

الجملة و بان من جملة المثنى (يوان) و هو و ما ومن جملة الجمع (ون
واخون) و هوون فلو اعربت بالحركات لزم من مزنة على مفعولاتها المزة
بالحروف وعن الثاني بان ما ذكر جملة فلا يلزم اطلاق **قوة** لكان
أي وجد وجواب لما قوة فجعلوا انما ايد في بعض النسخ بالخط
لما و هي ظاهرة **قوة** يقبب بعضها أي بعض أي حتى بعضها بعض
قوة بغير حركة أي بغير اعتبار حركة للاعراب ظاهرة او قدوة وقوة
أضف منها أي الحق من وجودها منقاة وهي ملكة للاعراب وقوة
مع الحركة أي مع اعتبار الحركة هكذا ينبغي تقدير هذا المثل **قوة** فلان
مرفعا لاعراب أي في الاسم فلا يرد النون في الا فبان لجملة **قوة**
والاعراب ستة أي وضع ويقب وجري في المثنى ومثل في الجمع **قوة**
في جواريت زيراك أي من كل مثنى او مجموع أصف سوا كان مع الالف
في حاله اللف ارفع الواو في حالة الجمع **قوة** لا اليا لتبينهما
تربا بفتح ما قبل في المثنى وكسر في الجمع ففعل (بعض) أو اسما
سبب **قوة** في الا فبان لاعراب ان كان المراد بقول الا فبان لاعراب
أصلا ورد عليه ان المتقدم لا يستلزم الثاني في جوان الاعراب
الا فبان لافق وان كان المراد بالاعراب على هذا الاعراب الاسما
الستة فورد عليه ان لزوم هذا لا يفر فلا يتم التوجيه او يقال
ان يقول مثلا اعرب الا فبان لاعراب الاسما الستة بان يرب
بمرفعت وان كان المراد بالاعراب دافع للاستيفاس ولو اعرب لا فبان
لزم الاستيفاس المثنى بالجمع في الرفع والفتحة ورد عليه ان لسا
احتمالين للاستيفاس فبما يرفع بالجمع بالاحرف الثلاثة والمثنى
بالافتدأيا والمثنى اللاتم الا ان يقال المثنى سابق على الجمع
وقولنا لا فبان على الا حرفي الثلاثة ويعطى الجمع حرفين والثبات
ان يكون احدهما الواو مرفعا لانه لا يرفع على التجميع وحيث حصل الثبات
ولا بد فكون المراد بالاعراب دافع للاستيفاس لا فبان هذا الودي
لي ان المراد باحدهما في كلام اسم المثنى وبالا فبان لجمع لا الا فبان
النا يرد الا فبان لغيره فبان لغيره **قوة** أي حال من الضمير بها العبد

س

على الالف **قوله** لان كلامه افضل اي اعرب فضله او التقدير لان كلا
 منهما افضل **قوله** ومن حيث المخرج عطف على قوله لان كلا منهما امر
 على ثمانية للمناسبت اي والتقارب المخرج **قوله** لان الفخ في المخرج
 البعض كتحنا بان عظم لان الحركة تابعة للمخرج في المخرج فان كانت
 احرف حلقيا كالهمزة في كنهه مطلقا كذلك وقسم على ذلك وهو من
 فخرج ما من الحركة في جذر الالف ان كانت فحة فلها ميل الى اقصى حلق
 وان كانت كسرة فلها ميل الى وسط الفم وان كانت فتحة فلها ميل
 الى السنتين وكنت مناهضة قس على ذلك فانك اذا انفتحت بالهمزة
 مفتوحة ورجعت الى حلق وجدت لها ميلا الى اقصى حلق او نحو
 وجدت لها ميلا الى وسط الفم او مضومة وجدت لها ميلا الى السنتين
قوله مكران فمقدرة ربه الكاظم بل هو يوم ظهور النص في الالف فحة
 وبل هو يوم تسنية المصوب بالالف يخرج الى الافتتاح ما قبلها
 احباب الالف على الاول بانهم لم يملوا النص على حركتها
 واحدا فقدر في الفتح كما قدر في الكسرة حقيقة الحمد ومن انكر
 بان المخرج من حلقها قصد الفرق بين التثنية **قوله** ونون
 الاقرب نص على المعنوية لافق والغازية لقرين اللفظ وفي
 مستخرج الى تقدير الربط في المخرج **قوله** خذق نون همزة
 المعنى للاصناف والمضرة والتقصير هو
 خلتى ما ان انتما صادقا هو كى ان اخفى فيه عذرا والافعال
 وخوفاة الحسن والمقبى الصلاة بنصب الصلاة وقد حذفت
 نون الجمع اختيارا قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم معجز الله بنصب
 الله وقراءة بعضهم انكم لما ايقوا العذاب ان كنتم اعداء
 وهو انهم حذفوا لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن في ما هم بغيره
 به من احد كذا في التسهيل وسره للذم ما بيني وفي المعنى كحذف
 النون لشيء الا حذفت نحو لا علة في زيد ولا مكرى لمخرج اذا
 قد راجع الى راحة وجهه وذو في سطر اعراها في باب لا
قوله فافق اي ما ما قبل الواو ولو تقدير في نحو انتم الالف نون او

اصله الالف وكما سراما قبل يا ولو تقدير يا وانهما عندنا المست
 المصطفين او اصله المصطفين **قوله** من نقل الجمع من تلبية معلة
 بطا **قوله** وفرقا اي وزيادة فرقا او اصل الفرق ما قبل في نحو المصطفى
قوله حذف الف الجمع وقسم الف المثنى يا وفي غير حركة ما قبل الالف **قوله**
 وقد من كسر نطق اي مع الالف في النقص ولم تكسر النون بعد
 الواو في نون لا شرم عدم النون **قوله** نون اي لا ضرورة كما قيل به **قوله**
 وهو من به اي يكونه مفتوح وهذا هو المخرج **قوله** زعنا في جمع زعنف
 بكسر الزاي والنون وهو القصر واراد بهم الا دعيا الذين
 ليس اصلهم واحد **قوله** حد الالف يعني تستشهد به هذا على ان كسر
 نون الجمع والمخفف به لغة لبعض من يقرأ بها بالواو وساقا على ان
 اعرا به بالحركة على النون **قوله** الى ان كلا منهما في تملق وروى
 عليه ان الشاهد لا يلحق منه الاحتمال كما هو عليه وان زعم البعض
 خلافه ويمكن ان يكون ما **قوله** وهو الثاني والثالث للوجه بالالف
 كما ذكرتم من التحيات المعنوية بالنون وان كان الحلق المعنوية
 بالنون لا يخرج الا لفظا الثلاثة لان منه التثنية والثانية والثالثة
 تسمى به من المعنى كالجري واليات التليد كالتعريف على قولهم تورا
 فالتثنية ما اعترض به شحنا والبعض **قوله** بكسر ان اي خلافه
 لان كسرهما قبل هاتين وانقلبت من كسرهما في العكس فوي
 مطلقا في حكاية البعض من انه لا يؤول الى مفتوح في غير **قوله** على
 الاصل في التثنية الساكنة قد يقال ما ردا لظلال الاصل لان قبل
 التثنية الساكنة او اكان الالف وحرفين ان كذا وكذا **قوله**
 ان ساكنات التثنية كسر مطلق وان يكن تينا خذفة مفتوح **قوله**
 وجاب بان محل الحذف ما لم يمنع مانع من حذفه ولو حذف هذا لزم
 فوات الاعراب والتثنية ووجه كون النون ساكنة انها عوض
 عما هو ساكن وهو التثنية او انما زائدة وازايد ينبغي فيه
 التخييف والساكن اخفى **قوله** على احوال بين تثنية احوال
 وهو خفيف للمشي خذفة واراد بها جاحين فطاة يحسن بالذمة

قوله الله روي بوجه في الآية
 والساكنين في التثنية والافعال
 التثنية في التثنية

والغير في سقطة اي ارتفعت يرفع اليها وقوة فاهي الالحدة اي فاسدة
 ووتيرة الالحدة وقوله وتقيب اي بعد تلك الالحدة فلهذا فعلية
 عطفت على الجدة الالحدة قلبه **قوله** اعرف منها الغير يرجع الى سالي
 في البيت قبله كما قاله العيني ولجيد العند وقوله ومخيرين ان كانت
 تنحى النون الاخرى فالامر ط او يجرها ففي البيت تليقون لغتين
 وفي البيت تليقون اخر من لغتين لانه حري في قوله والعينان على
 لغة من يرفع الحتي الالف وفي قوله ومخيرين بالياء لانه على ان
 اصحاب تلك اللغة لا يوجبون الالف بل ثارة يستعملون الحتي
 بالالف مطلقا وثارة يستعملونه كالجاء اه وعلى هذا ينبغي
 التلخيص الثاني والغير يفتح الميم وتسرعا وينتهي بها ومنه ما طاب
 اسم رجل على ما صوبه العيني زاد على جملة تشبه طي كالمعاني
 وعلى ما قاله العيني فانظر من اينه مخيري طيان في الغير وثلثه في
 الرجل في العظم او القبح **قوله** ارقتي اي سهرتي انما ان يكون
 وتثنية الالف الميم جمع قدوة بضم فتثنية او قد وكبطلو الفذة
 والقدر البريوت مثلها الباء والضم افع **قوله** عما فاتها من الاعراب
 بالحركة الخ من امد هيس والصحيح الذي اختار المحقق الرضوي
 فرح ان النون عوض عن استوين في المفرد فقط لتمام الحروف مقام
 حركات الاعراب على الراجح وكان من بقوله ان اعراب المشي والجمع
 بحركات معدة والمعد كالكاتب فلا يقع السقوط منها الا ان
 يقال المراد انما عوض عن ظهور الحركات فانه قلت اذا كان النون
 عوضا عن استوين فقط فلم يثبت مع الرفع ان الموصولة لا يثبت
 مع الالف قلت فان الرضوي لما سقط استوين مع لام التعريف لانه
 يلزم عليه اجتماع حرفا تعريف وحرفا يكون في بعض المواضع علامة
 التثنية وفي ذلك لا يخفى والنون لا تكون للتثنية اصلا فذلك
 ثبت **قوله** ومن دحو النون اي الظن او القدر كما في
 التثنية من الصرف **قوله** وحذف مع الالف حاصلا ان
 تارة وحج حباب السقوطين برفع استوين حذف مع الالف حاصلا ان

النون وتارة حباب السقوطين برفع عن الحركة فثبت مع الالف حاصلا ان
 الحركة برفع ولم يرفع للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه
 بالنون والفصل بينهما يفتح بغير الا حوز الالف في قول الشاعر ففصل
 مضاف الى نظر الى السقوطين بها عن الحركة ايضا لا وجه لقوله ايضا
 بهن للمنظور انه في عدم حذف مع الالف كونها عوضا عن الحركة
 فقط الا ان يكون المراد كما نظر الى السقوطين برفع استوين في حذف
 مع الالف **قوله** وقيل نرفع الخ هذا هو الذي اختار الشاعر برفع
 نون الالف وحذف ما لا نرفع فيه على ما فيه نون وكذا انما
 بغير **قوله** ودفع نون الالف او كره عليه انه لو اعتبر دفع هذا النون
 لا تفتت اصلا جمع المتعوضين جازعهم من بقا ضحك لا يتاسس
 بالمفرد **قوله** واجبت بالفرق بانه في جمع المذود يمكن دفع الانباء
 بالوقوف على المضاف فعود النون في ذلك ماخذ فيه على تقدير
 عدم النون واقتصرنا في الايراد على محرونة لا يتاسس حال السب
 لان يا المفرد تقع نصبا ويالجمع فتكون فانقذه بخلافه من وفردنو
 والبعض من زيادة النون **قوله** في جاني هذا ينبغي على انه معنى
 حقيقة والراجح خلافه او يراد بالمتن في اول السبينة بنو والحق
قوله طلبا للفرق اي بينه نوني الكثير وجمع وكلامه قد يقتضيات
 طلب الفرق علما اختلاف الحركات وهو في انما قدمه من حصل الفرق فلهذا
 للفتح الا ان كل ما مر على قليل الفتح من جهة عموم وهو كونه حركة غير
 المكسرة لانه حصة خصوصه وحاصل ما يستفاد من كلامه هذا
 ان حركتي النون وبهما التلخيص من التقا الكثير وان كسرتي
 الحتي لكونه الاصل للتخلص وان حباله حركة نون بجمع حركة نون
 الحتي للفرق بانه خصوص فقره بطلب الحق فاذم **قوله** وقد مر ذلك
 اي مران علما الفتح طلب الحقة **قوله** لتخلص في نحو المصطفى فيه
 كما قال سم ان هذا التلخيص لا يفر حصول الفرق تحذف الالف في جمع
 وقبلها باني التثنية كما مر على انه لو كان الفرق حركة النون للتخلص
 المذكور لورد عليه ان النون لما حصل حركتها الفرق سقط في حالته



اضافة نحو المصطفى ولو قال واذا كنت بحركة ما قبل اياها فارقا لثبوت
 في الحرف لكان **قوة** من الاسماء بانها سبب بتبعية **قوة** ما ثابت فيه
 من حركة لم يقبل من الاسماء لعدم الاحتياج الى التقييد به هنا فانما
 فيه حركة لا يكون الا من الاسماء لعدم الاحتياج لقد الى التقييد به هنا
 لا في ما ثابت فيه حركة عن خلاف ما ثابت فيه حركة عن حركة **قوة** والاول
 اكثر لانه افراد لكل نوع في المثنى والمجوع على وجه الجمع بالالف والواو
 واما الثاني فافراد نوع واحد هو ما لا ينفرد **قوة** وما هي وجمع وقوله قد
 هما اي تحققت وحصلت جميعته فانما في ما قبل يلزم تخصيصا لاصل ان وقت
 ما على جمع واعراب المجرى في حالتي النصب والجر بالكرة مع ان المجرى به
 الجمع ان وقت ما على مفردها **قوة** ان الجمع بالالف والواو في خمسة
 الوجود ما فيه تا التانيث مطلقا وما فيه التانيث مطلقا ومفردا كثر
 بفعل كدريهم وعلم موت لا علمه في كزيب ووصف ذكر غير العاقل
 كايام معدودات ونظم انما لم يفتك **قوة** وقوله في ذي اثنا عشر ذكرا
 ووزن مفرد وهي **قوة** وزينب ووصف العاقل **قوة** وبغير ذلك من التانيث
 فيما عدا الخمسة على السماء كسموات وارضات وسجلات واما ان وشبان
 وسجلات وارضات ويستثنى من الالف خمسة الفاظ لا يجمع بالالف والواو
 وهي امرأة وانه وشاة وشنة وقلة والروادي وانه بالضم والفتحة
 استثنى من خمسة وقيل جمع شاة على شاة او شوات وانه على احوال واميات
 ومن اتاني ففلا افعل وفلا ففلا غير متعين الى العلمية ما لم يجمع
 مذكرة بالواو والواو لم يجمع مثنى بالالف والواو واختلف في قوله
 الذم لا افعل به كجر او زلفا فقال ابراهيم الكنجي بالواو والواو لان الجمع
 في جملها يجمع جمع التثنية وهو مفرد ههنا منه غير ويستثنى من
 الرابع باب حرام في لغة من بناء كلمة الروادي وغيره **قوة** ما بالثبوت
 لانه مقصور بالمعروية على ما مر والمقصود انما لم يدخل عليه الاول
 بعينه ولم يوقف عليه بقوت في اعرانه معتد على الالف المحذوفه
 لا على الهمزة المحذوفه لانه ضيف الالف لعله يقرئ بفتح والحدوف
 لعله يقرئ بفتح كالتاب خلا في الهمزة وهي احدى من الهمزة جعلها حرف
 ظهور

قوة المقصور في مؤخره
 ما تقدم ان لو ان الالف
 ابي صبراه وكان على حرف
 في قوله المدد القصيرا
 وقوله كذا كذا في قوله
 المقصور لا يكون فيه الله والواو
 لا يدخل حرفه في التثنية فالتثنية
 وقوله كذا كذا في قوله كذا كذا
 وقوله كذا كذا في قوله كذا كذا

الواو

اعراب يكون ترك توينه لموصل بنية الوقت **قوة** سبب ملائمة اشارة
 بقوله نسب الى ان التامسية وتقول بنية الى ان في عبارة المصنف
 مضافا لان السبب ليس وهو الالف والواو ومن غير ذلك يستعمل الكلمة
 بل السبب ملائمة لهما وهذا يستغنى عن اطلاق به انما في هذه النسخ
 ويجعل التامسية يستغنى عن تقييد الالف والواو بالزيادة لانهما انما
 يكونان سببا في تجميعه اذا كانا مثنى **قوة** في غيرهما ذكره مع انه على
 الاصل واللام في التامسية واللام يذكر انما في الالف والواو الى ان السبب
 هو على المجرى بما مقصور على الحال وهي بمعنى جميعا عند التامية فلا
 تقتضي اتحاد الوقت في جميعا وعلى مذكر ان يكون مضافا الى ان في لفظ
 الاجتماع بقرينة استثناء الالف والواو اجتماع النصب والجر في وقت واحد
قوة يجري على سنن اصله ولانه لو لم يجمع لضمه على جزم لم يمتد الى
 على الاصل فان قلت قد تجوز مثنى كون جمع اكونت مثنى بالواو
 فمما حلت تلك المثنى ايضا قلت فليكن المثنى في وقت ههنا هو وقت التانيث
 التامسي من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من كل المذكر في بعض النسخ
 قاله شيخ الاسلام وفرد من اجتماع الحرف والحركة اي يجمع المذكر بالواو
 لو اعراب حركته على الواو والواو مطلقا حركته لام اول **قوة** وههنا فيها
 حركته لام كسابة المجرى حيث لم يجر على سنن الجمع في رده الالف الى
 اصولها وجرحه في لام **قوة** سمعت ثقاتهم يجمعون التانيث في رده الالف الى
 لغاوي في حركته اللام صرحوا عنها ههنا التانيث **قوة** فان رده الالف
 بالكرة لا تنافي لعلنا المذكر لكون **قوة** انما يجرى المثنى اسما انما اوجب
 عن غير بانه صار علما في اصطلاحهم على ما هو بالافواه في حديث **قوة** وراى
 جمع مراد في وهو ما يمد فوق ههنا البيت كما في العاشر **قوة** في ثبات
 وافوات لم ترد اللام في ثبات وردت في اخوات حمل كل على قوله
 وهو ابناء وافوه لسم الله في ابناء والرد في اخوة قاله ابو عمرو بن علقمة
 لانهم ردوا اللام في التانيث لانهم قلوا ههنا كل مثنى بالواو والواو
 الالف الزائدة كما في كمالا ان ينادى لما عرفت عن اصله كان كمالا ثم نزل
قوة لا دخله في التجميع بل لانه على التجميع فيهما بالصيغة **قوة** كذا اوليات

انما على مذهب سبب
 في اعراب وقتها في اتحاد الوقت

فكون مرفقة بالعلمية فان اعتبرت مؤنثة متاولها بالكلمة او المفظ منعت
 التفظ الصدق لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوية وان اعتبرت مذكرة متاولها
 باللفظ او الاسم مرفقة وانما لم تكن مؤنثة لفظا لان ما فيها من التأنيث في
 ايمان المعرف هو التأنيث كما يستقله عن شيخنا وهذا يعرف ما في كلام
 البعض واصل اوله ان اولي نصهم المرفقة وفتح اللام قبلت الياء العالم مرفقة
 لاجتماعها مع الالف والمقالين يد بين مؤنثة فقامت قاله في المرفقة في
 في الروايات فيه انه يلزم من زيادتهما ان يكونا جميعا حقيقة لا محققا
 به وهو خلاف المعروف من الصواب ان وزنه فقلت بلا مذهب اللام في
 ما قبل لا يلزم من زيادتهما ان يكونا جميعا به فعد ان لم يجوز زيادتهما في
 غير المرفقة فمما لا وهو جمع خلاف المرفقة في رطاه وسعلاه وهما قلو
 كما تثار ابدا بين كان جميعا **قوله** لا واحد له لفظه بل من معناه واما
 ذات فتكونت نظرا في المذكر الا ان اولي مختص بالماضي بخلاف اول
قوله وان كان اصله كونه بفتح الواو ثم نقل الى فعل بالضم توصلا لما في ضم
 نقلت صفة الواو الى الكاف فكنت الواو فاجتمع ما كان ففتت الواو
 لا لفظا الساكنين **قوله** والذبي اسما اي على انه كراو مؤنث كما في التسهيل
 لا بغير عقيل لكن جعل جواز ضم استثنى في اللغتين الاخرتين اذ اسميه
 مؤنث فان سمي به مذكر لم يخلو استثنى في اللغتين الاخرتين اذ اسميه
 قال شيخنا وانما لم يجعل من التأنيث اللفظي لان ما فيه من التأنيث والكانه
 من الصرف هو التأنيث كما سياتي **قوله** كان مرفقة بكسر الراء وفتح قافه
قوله ايضا اي كما قيل في اوله كذا قيل ويعد عدم وقوعه في عقب
 قوله فيمن ان جمله على هذا المعنى يوجب المععدم فابعد له والمفعل الذي
 يقتضيه وقوعه عقب قوله دا حمله على ان المعنى كما قيل فيه عن هذا
 عراب من الوجوه الذين سئلوا ان الله قبل اداة القبول انما
 لانه انما يكلم في الاصول المتكلمة **قوله** على اللغة الفصحى المرفقة
 فيها اي بالاصولية فقط وقال المرفقة انما هي مؤنثة مع ان حقيقة
 مع العرف للتأنيث والعلمية اي اذا كان على علم مؤنث لان تنوينه ليس
 للمعرف بل للمقابل اه اي تنوين المقابلة على معنيتين مع العرف **قوله** من

يصل ما جمع في الالف والياء
 في الالف والياء في الالف والياء
 في الالف والياء في الالف والياء
 في الالف والياء في الالف والياء

قوله كذا في اللغة
 في الالف والياء في الالف والياء
 في الالف والياء في الالف والياء
 في الالف والياء في الالف والياء

بسمه التنوين اي مراعاة الحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية
 والتأنيث المعنوي وان لم يكن تنوينه تنوين حرف من مقابلة كما مر له تنوين
 الحرف في الصورة كما قال شيخنا وفيه وجه ترك التنوين في الواو انما تنوينه
 وجهه وينص به الكسراي مراعاة الحالة الاصلية ففي هذه اللغة مراعاة الحالتين
 ومن كون المرفقة في حرم ونصبه بالكسرة لكانت الاصلية عدم ان الكسرة في حاله
 النصب نائية عن النسخة لا في حال الجر وان ذكر شيخنا والسبق للفتوح **قوله**
 ومنهم من جعله كارتطاه والحد في هذه الحالة الراهنة فقط وان اوقف عليه
 قلب التأنيث يعني فله يرد ان المتبع انما هو مع التأنيث لانه تأنيث على التأنيث
 المعنوي هو قوله **قوله** تنوينه اي نظرت قلبا لا يعني اي زارها في مؤنث
 الياء وحده واهلها يسيرون بحالية وكذا جملته اذ في زارها في قريب لهم حديثه
 النبي صلى الله عليه وسلم سميت باسم من تنوينه من الواو في قوله تعالى يا اهل بيت
 عن تنوينه يسيرون لانهم من التزيين وهو يخرج وانما قوله تعالى يا اهل بيت
 في كاية فخرج قال من الكافتين وادنى دارها متد او نظر على خبر الكلام على
 حذف مضاف اما من المستد اي نظرا في دارها اي نظرا في ضمها بنظر
 نفسه وارتفع **قوله** جازين عند الكوفي هو الحق لوجود العلمين فيه وورد السماع
 به فلا ريب منه **قوله** قد تقدم اي في التثنية اي وثقت حكم اعراب المعنى بجمع
 بالفتوح في المتن وورد عليه انه تقدم في التثنية حكم اعراب المعنى بجمع المذكر
 اسما حيث قال عليون ومقتضى كلام التثنية انه لم يتقدم ويجوز ان مراده
 انكم يتقدم بساير اوجه بل وجه واحد وهو اعراب اعرابه قبل التثنية
قوله كسرين هو ما يسيل من جلود اهل النار ونصبه بنفسين دون حشر
 لسيه بجمع نفسين في كونه اذ زيادتهما ياء وتنوينه **قوله** تنوينه اي ان لم يكن
 انجما فان كان آتبع التنوين واعراب اعراب ما لا يعرف نحو حشرين الله
 نصريح قال شيخنا ومنه يقال في ابداء العبد والعبد يستبعد بل قد اعدم
 استثنى على ان يضم الى العلمية مانع اخر كما في التأنيث المعنوي اخذ به
 البعض وقد ثبت المراد في على قول الفصح فان كان انجما فما فيه من
 كلام ظاهر هو فان ضمير كان عايد اليه سمي به من الجمع وما الحوقه وقسرون
 وسائر الانجيمات ليست واحد امرا بل اسما مطلقا من مسمياتها فلا بد من

او انما في ذلك نظر عالي السبي
 ان نظره لا قرب من دارها

زيادة نوع من انواع الحقائق بالحق تركه الموضح و زادهم في التبيين وبكل
اسم وانف لفظ لفظهم تكرر كان كما سمع او على الكيفية والقياس وقدرت
فلسطين فانه يعرب لغير اسم اللفظية كما مفعول سارا ويل من اللفظ
تلك المتأثرة والا ولا جعل غلظ من هذا النوع اه بغير تبيين وبوجه
جد اطلاق ما كان يلزم بآلي **قوله** وبه الوجه لان وجود الراء والنون في الكلام
المفردة من خواص الاسماء الاعجمية وقد يفسد بعضهم على ان نحو هذه
وسمى بغيره العرف والمفعول للعلمية وبه الوجه كما في الترجيح **قوله** ان تكرر الراء
وفتح النون والاعراب جركان مقدرة على الراء والنون كما يفسد كلام آخر
حيث قاله على ان النون يدرج في الالف ويكرهونه ويقدرا الاعراب على
الالف لا النون وتوحيده انه لا معنى لتقدير جركان على النون مع سهولة
ظهورها على ذلك وما اعترض به من انه يلزم تقدير الاعراب في وسط الكلمة
عكس دفعه بان النون لما كانت في اعلى في حال الجمعية قبل التسمية عرضا عن
استتوين وهو انما يلحق الاخر **قوله** وذلك بعد التسمية ونواقيش الراء
الكلمة **قوله** وهو جركان كونه فصل امرا خاصا لا ينصرف على التسمية فيكون
مثلث الاخر وكونه ماضيا مجهولا لرافعانه بالتسمية عن الفعل فيكون مفتوح
الاخر بوجه الاول لاحقه والثاني سابعة والراء بالفتحة ما شهد الظاهر
والمقدرة كوسمى اورن الثاني على قوله وجر بالفتحة لمن انه مفتوح عما
سمي به فثبت من الجمع بالفتحة والحق به بناء على انه معرب باعراب احده يمكن
دفعه بان علم التثنية من قوله سابقا والذي سما قد جعل وقادهم **قوله** وهو
ما فيه علشان العلم اصطلاحا ما يترتب عليه حكم وحكمها وهو مع الصرف انما
يترتب على اثنين من التثنية او واحدة فربما تفهم مقام التثنية في حقيقة على
قوله لا لا شبه الفعل اي في اجتهاد عتق فربما سما اللفظية والاخر بغيره
كليا في بطل ذلك وبالفعل يقول المفعول جركان وحط التثنية **قوله** فاصح لجر بالكسرة
استثنى **قوله** فاصح لجر بالكسرة فتح التثنية فاذا نون للضرورة عادية بالكسرة
لانه انما استثنى لانه وقد عاده فيكون وهذا ظم على القول بان تنوين الفروغ
تنوين صرف اما على القول بان تنوين اعراب به لجر الفروغ وهو السراج

قوله العلة
واما في اللغة
عارضا عن
تثنية

فصل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضروري وقيل جركا بالكسرة نظرا
الى انه بضمرة تنوين **قوله** ولما قبلها اي تناوبها على معنى واحد وهو
مطلق التمييز اعم من ان يكون نضال او احدا لا وذلك انك اذا قلنا عندك راق
خلا كان المقصد انظر في نضال ان التمييز منصوب على معنى من نضال او اقبلت
عندي راق قد قل احتمل ان يكون فعل تمييز على معنى من نضال او اقبلت
وان يكون اضافة راق قد ايعى معنى اللام فيكون المقصد انظر في راق
تعاينهما ان راق قد ان تون لم يجر بل ينصب بتمييز والاجر باضافة
راق قد اية اضافة التمييز والراء قد دون طويل يعلى داخله
بالقار ووترت كما في **قوله** فاقبلوا باهنا من غنيل البحر بالفتحة وقوله
سابقا كما حسن في مساجد وهو غنيل نذي العتق وذي العلة **قوله** ما لم
يفض انما يمد عدم الاضافة والردف لالان التثنية مع المفعول فيفيد
نفي كل شيء نحو ما لم يسموه او يقرضوا المفعول فربما قاله سم منوم موم
التثنية **قوله** ود في ليس هو الا ان البديهة لا تنصوب الا بفعل **قوله**
فان اصنع اي اخطى كجمرت بافضلكم او مقرر كخوابه ابدان اول
وفي رواية الكسرة تنوين على نية لفظ المضاف التنوين **قوله** ضغ
من الفعل اي المصاحبة خاصة الاسم المتوردة في معناه وبما ادراها
لاختصاصها بالاسم وثالثها في معناه التثنية اي في الجملة فلا ترد ال
السايرة والاضافة اللفظية ونقولنا المتوردة في معناه يندفع الاعراض
بان مقتضى تعميل جركا لا ينصرف بالكسرة اذا نصب حرف الجر لانه من اختصاص
الاسم **قوله** وما انت في بعض النسخ فانت فيكون في انبت لجر جملة
فان لو حذف اول انبت وانما يطلق كسر اعلى انسان العين والراء به
هذا التثنية يدل على كسر **قوله** بنا بالنصب مفعول لاجله يجوز في اي وثالثها
بالاعراب والهم واليقظان لانا بنينا على او مفعول بطلو لجه وفي قوله
انتميل به بنينا او السراج جركا وفي اي والتثنية بنا اي بنينا **قوله** انما سميت
اي عملان تكون ان مصدرية ضفت وثالثها لام التعليل وان تكون شرطية
اي يجوز ان يحد ولما مفعول لان فاعل الكسرة والراء بالفتحة للتثنية
وشتمه بشد الهمزة اي نظرت وبقا وثالثها لجر والراء بالفتحة
وجملة اعتاد اولنا خال من المضاف اليه او نبت لانه تكرر في المعنى

كافي مثل الحارز كحل اسفارا كذا اقال العيني وتبعه غيره وفي النهاية نظر لعدم
 سطره في الحارز من المضاف اليه **قوله** فكل كلام انما كان فكل كلامه البقاعى المنع من
 التفسير في بعض ما بعده يرجع الى ما لا ينصرف وهو يوم انه اذا اضيقا
 لا ينصرف او اتبع ارجح بالكثرة ولا شك ان الحكموم عليه في هذه المعنوم ما لا
 ينصرف **قوله** وهو اختيار جماعة موجبي على ان الحرف هو السون فقط وهو
 منقول مع ال والاضافة وانما ضربا لكثرة من وهو السون فيه قاله
 في الامع وظل كلام الس ان هو لا يتقنون بالفتح وان زالت فتحة ولاج
 له الا الاستحباب **قوله** ونهت جماعة لمحتمل ان التاليل بهذا المعنى
 يقول الحرف هو السون ولم ينظر لوجود ال والاضافة فمحتمل ان يتو
 موثر بالكثرة فتقوله شقنا وانما بعض انه يبنى على ان الحرف هو الحرف بالكره
 ان كان مستند ان الواقع ان هو لا يقولون ان الحرف هو الحرف بالكره
 فسلم وان كان مستند بالاضافة **قوله** فمقتضى ما زالت منه علمه ان لا **قوله** وهو
 الاقوي والتحقيق تفصل النظم **قوله** ان ازلت منه بان كانت احدي
 عنيته العلمية لان العلم لا يضاف ولا يدخل عليه الحق ينكر **قوله** فنصرف
 ان ولم ينظم السون لوجود ال والاضافة **قوله** واجيل نحو يفعلون
 انما اعربت هذه الافعال بالحرف من ابهة فعل الاثنين فبنى الاسم وفعل
 الجماعة مجموعا فاعربا محرابا في الاعراب بالحرف وحل على الفعلين فعل
 المخاطبة لمسا بة لهما والاضافة لواعربت بالحركات فكانت اما مقدرة
 على الضم او على ما قبلها لا يستل الى الاول لان الضم كان في ذلك
 ولا يقدرا عراب كلمة على كلمة اقرب ولا الى الثاني لانها قدما ارفع
 المتصلة منه بية الاتصال بالافعال فكان ما قبلها حسوبا الاعراب
 لا يقع حسوبا وتكون الحركات مقدرة على ما قبل الضمى بان يقول ان
 سلم ان ما قبلها كالحول لا يسم الى الاعراب لا يكون على ما هو كالحول
 به لئلا ان البناء الذي هو بغير الاعراب يكون على ما هو كالحول فحزبت
 وضربا فانهم ولم تكن حرفا اعرابا الالف والواو والياء الموجود لانها
 اسماء لا سماء لا تكون حرفا اعرابا وايضا لو كان اعرابا لا وجه لما زعم
 كافي سائر حروف الفلة ولا حرف عنه اخر لوجوب صفه لا يتاخر نكنا مع

الضماير البنية وكان حرف اعرابا السون كسابدتها حروف الفلة لانها تدغم
 في الواو نحو قال وفي الياء نحو ومن يفتن وتبدل الثاني الوقت على المصروف بها
 المعنوي في الفلة المشبهة وفي الوقت على الموكب بنون التوكيد فمفعلة التالفة
 فتحا وفي الوقت على اذن وجاز وقوع علامة الاعراب بعد الفاعل لانه هنا
 ضمير رفع متصل وهو كالحرف وقيل يفتن هذه السون في حالة الرفع وجوبا
 فتقدركا في نحو هل تظربان هل تظربان يا زيدون وهل تظربان هل تظربان
 في الفعل المتصل بنون الوقاية كونه تاهروى ناعى الفصحى من الحذف ونون
 ارفع لاهون الوقاية واذ لم تحذف جاز الفلة والادغام وبالاوجه البلا
 فرب تاهروى وقيل في غير ذلك نحو ايت سهرى وشيلى تدلى شريك بالفتوح
 املة الذك وفي الحديث والنيكفسر محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا
 ولا تؤمنوا حتى تغابوا الاصل لا تدخلون ولا تؤمنون وقرا في الوساكن
 يظهر اي يتظاهرون فانعم الثاني الظا وهذا السون كذا في التبرع وغيره
 لكن قاردم وبما انه شاذ وقار في الجمع ولا يفسر عليه في الاختيار **قوله**
 الف الذين اي شخصين سواء كانا ظاهرا او مخاطين او غائبين او غائبين
 اسماء كان ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان **قوله** او حرفا الى والاعلى
 التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة اكلوي السراغ **قوله** الاصل
 علامة رفع بفتح المضاف عدم تنائب كادهم المص لانه جعل ولا
 السون لعرابا وثانيا لحدف علامة اعراب والمناصب جعلها معا
 اعرابا وعلامة اعراب وارجح ما هذا الى مفسري من قوله وحذفها من ولم
 يمكن مع ان في العكس التاويل وقت تحاجم لا قبله بعد التاويل في التا
 مجمل كرم والنصب على المعنى المصدرى الذي هو فعل الفاعل لانها
 لا يطلقات اصطلاحا بهذا المعنى دون التاويل في الاول ولا ينافي
 التاويل في الاول من ذهب المص من كون الاعراب لغيرها قبل ما قبله ان
 من انه لا ضا فانه بين جعل الاعراب وجعله علامة اعراب لان جعله
 اعرابا من حيث عموم كونه انما قبله عامل وجعله علامة من حيث خصوصه
 فاندرج ما اطلابه البعض **قوله** اتصل به يا المخاطبة ترك الضمير هنا
 لانه لا يكون الا اسما **قوله** واولم المراءى بالمعنى المغربي وهو الجماعة
 بعد حذف واو ياء وعرو وبنو يفعلون وفي نسخ واولم وبنو يفعلون **قوله**

الاحوال الثلاثة لنظا او تقدير كما في المعصور المتنوع واعترضوا بان لا يحمل
 الالف المنقلة عن الهمزة كالمعرب اي لم يفعل من افعاله الكتاب عدم نزول
 ان يجوز النطق بها بالهمزة واجبك بان ابدال الهمزة المحركة من غير حركة
 ما قبلها شاذ والاشاذ لا يمتنع فيه ونزل هذا الاعتراض والجواب محري
 في قوله يا لاريد **قوله** كالمعرب وهو في العضا اشار بتعدا الالف المنقلة الى
 انه لا فرق بين المعرب والمعي ولا بين العاقل وغيره **قوله** كالمعرب كالمعرب
 اشار بزيادة المعرب الى انه لا فرق بين التثنية والمزيد او الى انه لا فرق
 بين ما ياره اصله كالمعرب او منقلبه عن واو كالمعرب ولم يذكر المعرب في
 معقل الا كما افرغ واو كما ذكر في معقل الافعال لانه لا يوجد في معرب غير
 افعاله اصالة واو لا رتبة فلا رتبة الا في المعرب كند والطائفة والاشارة وال
 الجمع فلهذا ورايت بخط ابن هشام التثنية في الالف واما في عارضة النطق
 نحو يا فتى فمخرج كذا او غير لازمة كالاسماء الستة حالة الرفع **قوله** مكارها
 منصوب على انفعولية والتخفيف المحو عن الفاعل والطريقة المجازية
قوله اي غير افعاله بالقلب اي واما فلا بد ان الثاني قد فعل افعاله
 بالقلب كما في المعرب فان يابه متغيرة عن واو كالمعرب **قوله** والثاني فعل افعاله
 بالقلب اي حذف يابه للتثنية وفيه ان الالف لا يعمل بحذف افعاله الالف
 للتثنية ايضا فخرج بالمعرب لم يخرج معقل الاسماء بالاسم الفاعل والمحرر
 كالمعرب وغيره في نظر اي ان كان الحذف ان لا يخرج به وبعضهم
 اخر صواب نظرا الى انه اذا كان بينه وبين فعله عموم وفيه كاهن
 فيه يخرج بكل ما دخل في الالف وفيه ان المحرف لم يدخل في المعرب كما لم يدخل في
 الاسم **قوله** وعلازمة لا يقرأ بصيغة الجمع للاستغناء عن عارضة ولا في
 الفلام ليس على ولا صيغة بل صيغة التثنية واغرض **قوله** والبعث على ما
 الحق خارج بشرط الهمزة متلخص من شرط اللزوم والما الاخر بالبيان
 كقولهم وكسي ما افرغ يا فتى ساكن معرب او معقل **قوله** عبيد اما ان كان
 للمعرب قدرا لعابا الى الاعراب او يارب فاعل قدرا وتوكيد للاعراب ولا يفرق
 مما توطئ به لكونه محولا للمعرب فهو على حد لا يجوز في رتبة الياء من غير
 ويستثنى من تقديره كسرة حال الجر والاشارة حال الجر فانه انما يفرق في الياء

انما هو
 في الالف
 في الالف

لكن الفاصل في
 الالف معول لفاعل

خلافا لابي خلد جعللا بالالف لا نقل مع تقديره كما قاله **قوله** على الالف هو
 جوده كالفتي ومقدرة كفتية **قوله** والقمر اي في الالف **قوله** لانه محو عن الالف
 اي المعرب وهو الذي يدعي المد الطبيعي ووجه التسمية لا يفرجها فلا
 يعترض على هذا التعليل بوجوبه في نحو فتي ولا على الثاني بوجوبه في نحو
 غلامي على انه قد يقال المراد بالجلس الذي عن ظهر الحركات والجلس عنه
 في نحو غلامي ذاتيا **قوله** كذا لانه لا بد عليه حذف لام المعصور للتثنية
 ولا على الثاني بوجوبه ويرى ما مر **قوله** ونقصه ظم على اياما لم تكن
 اياها اضر الجز الاول من مركبته في اعرب العرب انقصا بقدر نحو معدك
 كرب وكالي فلا تمكن ولا نظم عليها الفتحة قال في هم الهوام بلا خلاف
 استصفا بالحكم بالحالة البنا وحالة من الفرف ووجه ذلك الرضي بان
 هذه الاضافة ليست حقيقية بل هي من الكلمات بالانقصا من حيث ان
 احدها ملحق بالآخر فيكون في حوزتي سجناعته من ان دم نقل عن البسط
 انصار جواز فتح اياها كانها **قوله** كفتية لكونه فتحة لا يزم لبيان خلاف
 الفتح في نحو ربيع ورعيه فانه للزوم اياها الواعي يستعمل ففتحة اياها الفتح
 فانه فتح الاشكال الفرف فامل **قوله** ورفعه ينوي عر هذا بالنية وسابقا
 بالتمديد للمعرب **قوله** ولا نظم فائدة بعد قوله ينوي رفع ان المراد ينوي
 جواز **قوله** بكر منوي اي اذا كان منصرفا والاقامة رت الفتحة حال الجر
قوله غير ما في اي وفاعله فاعل مقطوع **قوله** ولو ان والاولى والاولى
 منصوب بفتحة مقدرة على اياها الحذف للفتحة الساكنة مع من ظهورها
 السكون العارض هو احدا المنصوب بحرف المعرف **قوله** والجر و**قوله** وهو من
 احسن ضروريات النمر الاصع جواز في السعة ايضا بدليل قراءة صغر
 الصادق من او خط ما يظنون اها السك بكونه البيا **قوله** واي فصل
 اي مضارع ولم يقدر به لان الكلام في المعرب **قوله** وكان بعد مقدرة
 جواب عما قبله اداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية لكن اعترض
 بان الفعل لا يحدف بعبارة الشرط غير ان ولو الا ان كان مقصرا
 بفعل معربه كما تفرد ابن هشام في نبات سعاد الهم الا ان يكون
 ذلك في غير الموقرة **قوله** اما شائنة اي اما ناقصة شائنة اي سلمها

من ان كان وقوله او ناقصة اي غير شافية في عبارة منه احتياك فان
 الاعتراض بان الشافية من الناقصة على الاصح ولا يحسن مقابلتها
 في بعض النسخ او غير شافية والامر عليها **قوله** جملة من مبتدأ وخبرها
 وهي في محل نصب وقوله لم يجرى لانه في نسخة العامل لا يصح
 الثاني **قوله** والنجزها وعلى هذا فقوله او و او خبر مبتدأ محذوف
 اي او يولد او ويا فلا اشكال في رفعه **قوله** وطر الحذف اجملة الالوان
 هو الراجح وتوقف الفائدة على جواب من حيث التعليل لان حيث لم يجرى
 قاله في كفتي **قوله** حاله اي من الضمير المستكن في عرف وهذا على اعتبار
 من جعل عرف كفتي علم وان جعل كفتي علم من مفعول الثاني وهذا الاول
 المقصد علم كونه مقبلا لا معرفة ذات مقيدة به **قوله** وكفتي في ان حذف
 لا حلا عرب ولا يقال مقبض جملة ان كان غير شافية وان مقبلا مفعول عرف
 بمعنى **قوله** والالتصاف في يجوز رفعه ولكنه خلاف المختار كما سبقت
 بآيات الاستقبال **قوله** اي معنى لا نقلا والتقدير قصد الالتفات او اعتبر
 اول **قوله** اي اسه لغيره ان علوه وسيادته من نفسه لا تصاف به الا
 وصاف المحمدي لا اله الا الله من اياته ما اقدرا ان يصف على خط
 من دانه كذا من دانه حول ما تحببه عليه يعنيهم والخط يشير في
 مهملته مفتوح حتى السعد والحزن تقع الممهلة فتكون الزاوية موضع بلاد
 العرب وصور بضم الصاد للمهملات صنيعة من صنائع جرجان كذا في نه الزاهد
 للمصنف الذي يفتقر في القاموس انه قديمة تصيد معروضة **قوله** الثالث
 سابق في كثر من السبع **قوله** ثلاثين من اضافة القصة الى الموصوف وتما
 حاز خذ في الاخر في كثره وليس علانية السبع قال الرضي لان شأن الجازم
 عندهم حذف النفع الذي في الاخر والرفع الذي فيه محذوف فلا شك
 او التقدير قبل دخول الجازم فيما دخل لم يجر في الاخر الا حرفا جاريا
 للمحركة فتدخه ويند به من الجازم حذف المحركة المقيدة وحرف العلة
 حذفه عند الجازم لانه فرق بين صورة الجوزم والرفع وكلام المصنف
 لهذا انه ذهب اليه وانما لم يفتق انصب بالجازم في الفعل المقتل كما الحق
 به في الافعال الخمسة لانه انما الحق به ثم تقدر الاعراب بالحركة خلافا

هنا

هنا فاعدا بضمها بالحركة على الاصل وقوله خلافا هنا هو باعتبار الغالب
 ولا ينافي ان ما اخرم ألف من كمثل مقدر بالحركة فتأمل وقال بعضهم
 انما نسبت الف نحو عيشي لغيرها لا لغيرها لان الجازم ذهاب الحركة وان
 ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفه الذي هو الالف بخلاف النصب فان الحركة
 فيه موجودة الا انها تغيرت من ضمة الى فتحة فلو حذفته الا لثبوت
 الحركة التي هي الفتحة بلا حرف واعلم انه لا يجد حرف العلة الا اذا كان
 متصلا فان كان بدلا من متحرك كفتي ويرى ويوصف فان كان الابدال بعد
 دخول الجازم في قيسلي سكنه الهمزة ويمتنع الحذف لان العامل اخذ
 مقبضاه وان كان قبله فهو ساكن والاخرج عدم الحذف بناء على عدم
 الاعتداد بالاعراض **قوله** او يكون مع لالعمال لو قال او لعمال لكانت
 اخبر وانصب بالاعراض على قوله اما لا حقيقة **قوله** ان كان فتفتق بفتح
 الحكم على هذا بمعنى المحكوم به واعلم انه لا يخبر بتقدير الاسم المقتل
 الفعل المقتل ذاته في الاسم فلكل اخرم للارغام نحو قتل اود
 حاولت بارغام الدال في الجيم او للوقف للتخفيف والحكي من زيد المكن
 قال هنريت زيدا ومنه ما قيل على من المركب الاسناري على مختار البعد
 وسياح في العلم والمستقل اخرم بحركة الاتباع والمضاني ليا المستكلم لفظا او
 تقدير او كايابا بلام نحو غلاما ويا ابنا ويا امتا ومنه في الفعل كما
 سكن للارغام نحو زيد يضرب بكرا او للوقوف او للتحقيق نحو يا مريم يكون
 الدال ولا يمتص ذلك بالشر بل يكون في الشرح على الصحيح وما حرك لا لفتا
 الساكنين كالم يكن الذين كفروا وما ادغم في اخره كهم بنية وما حرك
 من القوافي نحو فانه مما تامل القلب يعني وكما تقيد اخره كان تقدر
 الحروف كما في الاسماء الستة او كفتي او جمع اذا اضيفت للكلمة وال
 ساكن **قوله** قد ثبت حرف العلة اي وجد وليس اراد حضور حرف العلة
 الموجود قبل دخول الجازم الذي هو زمام الكلمة بل الاعم منه ومن المزيد
 للاسماء فقط قوله انه قليل ضرورية وقيل بل حذف في اي قليل حرف
 العلة الموجود هو الاصل وبني مع الجازم للضرورية وقيل ليس هو الاصل
 بل الاصل في حذفه ان ثبتت الضمة في فلا حاجة الى ما تكلفه بعض هذا

الاعراب في

وفي الجمع ان يكون حرف العلة مع الجازم لغة فيكون اهل هذه اللغة قد استغنى
 عن الجازم بخلاف حركة القدرة **قوة** في قوا ونفحة في واما اشارة قبيل انه من
 يتبع ويصير بايات ايا وتكيد اليه فقبل من موصولة وتكيد يجر للتحقق
 او الوصل بنية الوقف وقيل شرطية واية الجازم او لاجرا المقتل بحري
 الصحيح في محذوف بحركة القدرة **سبعة** عشية اي يجوز منسوبة اليه بعد
 شمس ونحوها اصله عينا حذفت احدى ياي الشد وعوضت عنها الالف
 والاباء تسمى بفتح العوقبة اي الاخبار تزداد وتشتري يقال في الشيء يمتد
 وينمو ازواد واما الحديث يمتد اذا ارتفع ونماه بالتخفيف بفتح رفته
 كذا في القاموس قال العيني **سبعة** معرفة بين الفعل والتفاعل وهو الاق
 وابتاز ايد وحيث ان تثنان ياتي ويختفي لاقت واصل الثاني والاصل الفعل
 في الاول وجه فلا اعتراض ولا زيادة وابتا على هذه التسوية كذا في المعنى
 والمفعول على الاول يعني زيادة ايا واعترض المجمل اوجه ان الابدان
 مشاهير ان تسمى بهذا او بغيره وقوله يكون هي النافذة ذات اللين ويرى
 قلوبهم بفتح اثنان وفتح اللام وهي النافذة **قوة** هيوت ريان لهم
 رطل والعقد الانكا رعليه في اليونان الاعتدال حيث لم يثبت على حالة
 واحدة **السكر** **والمعرفة** هما في الاصل اسماء مصدرين نكرت عن ثم
 جعل اسمي صيغ للاسم المنكر والاسم المعروف فلا علم وان وقع في كلام
 شيخنا قيل تقسيم الاسم الى المنكر والمعرفة على سبيل من يكون لا يتبع
 الجمع لان المعروف للام ليس نكرة معناه التحقيق انه معرفة معني اية لان
 الكاهية الشخصية تعين ظهورها في فرد ما فالشروع انما حاشا ان اشار
 الفرد وهذا لا يقع في كون الاسم معرفة معني تعيين لوصف له وهو
 انما مية غاية الامران اشار الفرد عليه كالتكرار اعادة اللفظ الى فائدة
 بجملة وشبهها من محارو الجرد بعد التكرار **الحضنة** صفات عذرا يتطاولا
 يبيع او فوق بعض ادي على غصن وبعد المعرفة **الحضنة** هالان عذرايت
 الالاد يعني اوين السحاب اذ في الافتقار بعد التكرار التي كالمعرفة او
 المعرفة التي كالتكرار محتملان للوصفية والمالية نحو هذا امر يا بني
 النافذ او فوق اعضائه او على اعضائه لان المعروف مجسدي كالتكرار فتقول

التكرار والمعرفة

معرفة

المعربين ليجل وشبهها بعد التكرار صفات وبعد المعارف احوال ليس
 على طلاقة كذا في المعنى ولفظا عن دم جواز كون الطرف بعد المعرفة **الحضنة**
 صفة بتقدير يتعلم معرفة **قوة** باينة قال في المعنى قالوا ان التكرار
 اذا اعيدت نكرة كانت جمالا وتي وان اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة
 معرفة او نكرة كانت نفس الاولى وجملا على ذلك ما روي عن يعلو عرس
 يسر من نقص الاحكام الاربعة بتكرار ثم رفعه التفتين كمالهم
 على الاطلاق وعدم القدسية فاما مع التسمية فالتقويل عليه وحي
 حمل ان يعلو عرس يسر من على ذلك ان قوله انزع الصبرين سر وان
 التاكيد فيكون اخذا بيسر من جعل توين يسر للتكرار كذا في المعنى
 حرك يكون في الكلام عرو واحد ويران وكراد بالفسر عن انشا
 التسمية كالتواضع وبالسري ما سترهم من الفتوح في زمرة صلي الله عليه و
 ستم وعاشري ايام تخطا الركنين او يسر اليه نيا ويسر الاخرة وقال
 التفتار في في تلويحه المذكور اولا اما نكرة او معرفة وعلى كل ايا ان
 عباد نكرة او معرفة في الاقسام اربعة وحكمها ان الثاني ان كان نكرة
 ونومها في الاول والا كان التثنية التثنية يكونه معهودا سابقا
 في التذكرو ان كان معرفة ونحو الاول وحلا له على المعهود الذي هو
 الاصل في اللام والاضافة وكان مخافا لكلام المعنى في صورة
 لعادة المعرفة نكر وقد حكى ابن السكيت في قولين كافي التثنية
 فكل منهما مسمى على قول ثم قال التفتار في واعلم ان المراد ان
 هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام من الضامين والافقه
 نقاد التكرار مع عدم المخالفة نحو وهو الذي في السماء وفي
 الارض انه وقد نقاد التكرار معرفة مع المخالفة نحو وهذا الكتاب
 انك لستاه ميارك الى قوله ان تقولوا انما انزلت الكتاب على طائفتين
 قبلنا وقد نقاد المعرفة معرفة مع المخالفة نحو وانزلنا اليك الكتاب
 يا كفى مصدا والكتاب يد به من الكتاب وقد نقاد المعرفة تكرر مع عدم
 المخالفة نحو انما الحكم له وامراره ومثال كل ذلك الحكم الربيع على ما في
 عليه المعنى يسيل لك اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا **قوة** نكر فكل

من اراد عليه ان يخرج اسم السوقة في الابهام كاحم الملازم للمعنى
 وهو ما يميزه اصلية ومعنى الانسان لان ما يقع في الاشياء واللفظ وهو
 يميزه بدل او سنده او المعنى واحد فاللفظ يميز ما من جهة الاستعمال
 ووجه اللفظ ووجه المعنى وكثيرا وديار وغيره فانه لا يقتل
 ال وخرج اسما الفاعل والمفعول لان ال المأخوذة عليها موصولة
 وخرج لحواله والتميز اسم لا الترية وهو ريب وافضل من ان لا يقتل
 ال وخرج ما يقع له صلة ضمير الغائب العائد الى ذكره كجاء رجل فذكرته فخرج
 موقع ما يقتل ال ويورق وخرج قوله هو وخرج ما يقتل ال ومع
 كونهما معرفتان اذ منه اللفظ للعلمية والثانية لحواله **قوله** عن الاول
 يخرج المخرج لان كلام السوقة والاسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما
 يقتل ال كاستاء وكذا ثبت بها الفرب او وقع عليه القرب مثلا وحواله
 وما بعد هاء قاندة لان في حال الافراد ولا يفرع من قبولها في تلك
 التراكيب وعن الثاني يخرج وقع الضمير المذكور موقع ما يقتل ال لا يضاف
 الرجل المتقدم ذلك قلن واقعا موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقتل
 ال اذ اذاهم وضع ان هو وخرج قوله كذا رجل وقدره او للسوقة اي لتوقع مضمون
 كدوم ورمى وهاج نكرتا **قوله** كذا رجل وقدره او للسوقة اي لتوقع مضمون
 النكرة الي توقع في موضوعه تقدير مشترك بين السوقة وهو ما لا يقتل
 في جنسه كما قاله ابن هشام **قوله** كذا معنى صاحب اورد عليه ان صاحب
 الذي يقع موقعه ذو صفة من باب اسم الفاعل وان كان صاحب متغلب
 كثير استعمال الاسماء المارة والامثلة عليها الصفة التي من باب
 اسم الفاعل موصولة لا معرفة واجبت بان المراد واقع موقع ما يقتل
 ال ولو قلنا وصاحب يقتل ال باعتبار معناه الاسمي وان لم يثبت
 معناه عند وقوعه في موقعه قاله اسم اوتقال صاحب الذي هو معنى
 وواقع موقع ذات يشتمل الصفة في واقع موقع ما يقتل ال
 سواطة وقال السرخسي ان هذا المحل اذ هو واسم في معنى الوض
 وضع لان يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو محتمل للضمير
 كالصفة واه صاحب لاشك في انه يجوز ان يستعمل مراد ابه احد من جهة

فحينئذ يبين ان ال
 لا يقتل ال
 في قوله

فهو صاحب اي صاحب وعليه يقال مردت برجل صاحب اخوه عمر
 او الكارذ لك مكابرة لواقع ويجوز ان يستعمل صفة مشبهة بان
 يراد به البوت والد وام وهو بهذا المعنى مراد في ندوة فتكون
 ان المأخوذة عليه معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون ال في
 الصحاح الواقف موقعه ذو موصولة وجواب بما مره من خصا
 وهو حسن **قوله** فانهما معرفتان لان هاتين المصنفين معرفة فخرية وتناوكت
 في جواب من عنده وما دعاك الى ثمة او شرط الجواب مطابقة الروا
 ورد بجواز ان يقال في الجواز رجل من بني فلان وامرتهم كذا في سنة
 اجماع **قوله** ولا يورق فلو لم يجر جواب عن ايراد على قوله ومن وما يقتل
 من **قوله** موصوفتين اي مجرد كاشف لا وجه كمررت عين قام ومرت
 كما رايت اي باستان قام وبني رايت وانما منطلي بما وصف بالمفرد
 لعدم احتمال كون من وما موصولين لان الصلة لا تكون مفعلا
قوله وهو انكشافا وجعل المراد المصدر من التايين عن الفعلين
 المراد بهما طلبه مكتوب ما انكشافا لما كان ذا لينة على الطلب واستمر
 كنهه ومن فانه في اعراض القائل بانه ان اراد المصدر الثاني
 عن فعله فانه التكرار لان مكتوب انما يدل على طلب مكتوب من حيث
 لمواو على التايين فان الطلب على ان قولهم الفعل من قبل النيران يقتضي
 دلالة استكت على طلب اي مكتوب كان كذا قبل ما ذكره ان التايين على ان
 مدلول اسم الفعل هو المصدر والنيك عليه التكرار ان مدلول الفعل قال
 البرودي والذي فهمه انه يقع كلامه على انكشافه فيكونا صه
 واقعا موقع مكتونا بولط ونوعه موقع مكتون عند التكرار وبلا
 واسطة عند غيرهم **قوله** ويكرر متداخلة السبعين فمما ياتي كونه
 متداخلة يحتاج الى موع وعمل ذلك بان التفرقة على الفرق لا
 عمل مواطاة ولا حد لتناق من موقود سازج اي لا حكم مع كاه
 صرح به الميزانيون وفيه نظر لا يخفى ان الصور الساخر في مجرد التفرقة
 لا مجموع التقنية المركبة من الفرق واستفريق اذ لا تخلو قضية عن
 الحكم ودعوى ان التفرقة غير محمولة على الفرق اصلا ينبغي حمله على معنى

مكتونا وانكشافا اي التايين
 عن استكت وانكشافا اي التايين
 مكتونا وانكشافا اي التايين

لا يمكن حله

لا يمكن حله
 لا يمكن حله

ان المقصود من الترتيب بقدر ما هيته المعرف لا علم عليه وان كان علمه على
 محل مواطاة لان ما قبل قوله قصد اجتناب اي وضعت الافراد حقيقة
 لا تنصف بقبول ال ولا الوجود موقع ما قبله وقيل الموضع الوجود
 في موضع انفسهم وقيل غير ذلك **قوله** وقابل ان غير ولا يعترض من ذلك
 انهم وتانية المستلزام لان قابل قابل صفة لمخوف اي لهم قابل والاسم
 يقع على الذكر والكونت ويعمل ان يكون قابل بعد موخر او نكره جازما
 وهو انب يقول له ويخرج معرفة لكن يصنفه ان الحديث عنه النكرة
 حيزي اوكي نبي بالانتهى **قوله** وصف لوقال في اصل كان اولى بعد
 التعمان فانه في الاصل عين الدم **قوله** لانه الاصل الى انسابا وابلت
 يدل على الغلبة القسمة الاولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد ان
 المعرفة اسبق لان النكاح لا يتراحم ولان الانساب اعتبار كون الاسم
 في الوجود هو الاسبق في الذكر **قوله** الاول اي قد نوله **قوله** ويوجد
 كثير من الفكرات كما قد عرّيب وديار وقول انفس وحايه وخصير
 وحصاة بده ان الثلاثة لها معرفة بال **قوله** والمستقل في تمامية
 الامثلة ومراجه بالمستقل ما ينفر في بعض الصور ويذكر الاكثرية ولو
 عبرا لاكثر لكان اوضح **قوله** الاسم العلم واللقب والكنية العلم عطف
 بان على الاسم برفع توهم ان المراد بالاسم ما قابل الفعل وعرف **قوله**
 والكنية موصوفات على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل
 ببطق الكنية واللقب فكان الاولى بتقديم العلم على الاسم ليكون
 لذكر المتأخر كبر فائدة ويكون ما بعد العلم بفعلا بعد اجاز **قوله** فيكون
 ثم موجود في ليس المقصد من هذا المحرر من الترتيب ان ما شانه هذه
 الاسماء هي فكذلك توري ما شانه ان تذكر معلوم اي ما شانه ان يعلم
 كوجود مقدم وحيوان مشهور كما شانه قدس وكرميل امرأة وعالم
 حافل يعنى العقل في الشئ الذي ينسب اليه التوهم في خصوص الوجود
 والظن انهما في مرتبة واحدة لستوط غريم كل بمصولة **قوله** ثم نام ثم حيوان
 كذا في بعض النسخ وفي بعضها استقام ثم نام والاولى اولى **قوله** ثم عالم وورد
 عليه ان العلم يطلق على السمع والملك والمجن منواع من رجل من الوجه

واجب

سبح

واجب بان المراد عالم من بني آدم وفيه ما **قوله** واخص ما فوقه هذا
 باعتبار غائب ما ذكره ان المعارف الا على ليس غرضه شيئا **قوله** وبغيره في
 في الاخبار قلب كايضا صنف نظم السابق وجعلهم المحرر منه هو كذا
 وانما افرد الصنف مع ان المرجع انسان لتاويله كما ذكره وقول **قوله**
 تكون العطف بان سموعه المقصود من افراد الصنف انما هو بعد اوتي
 للشيء وكذا مما يكون الحكم مع الاحد الامرين والامور لا التي للتوابع
 لان بمنزلة الواو **قوله** اذ لا واسطة واشترت بعضهم في الجرد من ال و
 التنوين كمن وما متى وابن وكيف **قوله** بعد الشرح اي تميزها الصادق
 بالاسم فالرفع ما يقال ان ما ذكره سم لا صد على ان قد مراده في
 جهة الكلام وقوله عن حد المعرفة اعترض **قوله** وقوله وغير معرفة في قوله
 فذلك المعرفة ما لا يقبل ال ولا يقع موقع ما يقبل ان فقد ذكرنا هذا
 احييك بان المراد عن حد ما صرح به ولا ينافي انه فيهم من كلامه **قوله**
قوله دون ستمد ران اي اعترض عليه الغفير الى من اوجد من
 جملة ما عطف به الم ان مع الاسماء ما هو معرفة معني تكن لفظا كما في قوله
 كان ذلك عاقلا اول وعكسه كاسماية قاردم وهو كلام ظاهر يعنى
 التحقيق اول لان الاول في الاصل بهم وتعيينه عارض من الوصف فهو
 تارة لفظا او بمعنى عيب الاصل والثاني قد نوله عند غير الناطق من
 وهو الكاهية فهو معرفة معني ولفظا وقصر عن واحد المعرفة كما
 وضع لشيء تعيينه والاشتمال **قوله** والمضاف الى معرفة اي اضافة
 محضه كما يشير الى **قوله** المتبادر المقصود ان المتبادر المقصود بذكره
 بعينه فهو باق على تكبره واما المعرفة قبل ان تدان له جميع بخاص على
 ترتيبه وانما زاد الله او ضوفا وقيل يفرق بالنداء بعد هذا الترتيب
 العلمية **قوله** واختار بيان لوجه زيادته وانه ليس من المعارف
 الستة **قوله** والمواجهة بلفظ ان الوقت تنسب **قوله** بان اي مخصوصية
 ونا بصف الله انما بها **قوله** ذات على الناطق كان عليه هذا على
 لان فان يتقدم بنفسه ويكن ان شئنه معني **قوله** فاعرف بانفسه
 صوغ افضل التعجيل من الرباعي الجهور وهو شان من وجهين وانما

واغسلت عنه هذا
 لذكره في باب الله
 كما سكت عن اعراض
 غير المنون واجمع ووجه
 من الفاظ التواتر كذا
 المراد به سجودهم بعينه
 واسر المراد به يوم بعينه لا
 الاول في باب الله الثاني في باب
 التوحيد والثالث في باب
 التمسك بها والاربع في باب
 التمسك بها والاربع في باب
 التمسك بها والاربع في باب

استمر باعلاها او ارفعها من رتبة كسر الراء سرق وعلا قدره كما
 في الثاموس واعلم انه قد يراد من الفرق ما يجعله مساويا لما يقه كالو
 صول في العلم في سلام علم من انزل عليه الكتاب او ايقا عليه كالم
 والصغير في جواب طار باب القابل من باب باب فيه علمه فيمنه الزم
قوله على الاصح وقيل لعرف العلم وقيل علم الازاد وقيل على خلاف
 في غير اسم استوعبوا عرف المعارف اجماعا قال الشوازي ويلي ضمير
قوله ثم العلم واعرفه علم للكان ثم الادمي ثم علم غير من كليات وقد
 المص في بعض نسخ التسهيل العلم بما قد سارح في مع ولا رده كقوله
 البوحان ليخرج به عن سارح ا ه يعني ليس بعد العلم وقيل اسم
 الازاد والظن ما ربه فتأمل **قوله** ثم علم الازاد والظن ما ربه فتأمل
 ما للتوسط ثم ما للتوسط ثم الموصول قبل اعرفه ما كان شخصاً
 ما كان مشتركاً ويظهر ان اعرفه كل منهما ما كان مشتركاً ما لا يفرق
 ثم ما للتوسط الموصول للثلاثة كان والاصالة **قوله** ثم الحكمي واعرفه ما
 للمهم ثم ما للذات مستقرا ثم ما للتوسط فاذ قلت قد اراد الشرح وانظر
 على الحكمي وقد سارح ان المعرف يلام بحسب ذكره معني واذ كان معرفه
 لفظاً خلقه التحقيق انه معرفه انهم معني كما مر من الرداي في اول الباب
قوله وقيل ما في مرتبة واحدة اختار الناظم وعنده بان ترفع كل منهما
 بالمرتبة وهو يقتضي ان الذي في مرتبة الموصول عند الحكمي بالمرتبة
 كما اشار اليه **قوله** وقيل الحكمي اعرفه من الموصول قاله ابن حبان ومثله
 بقوله مع قول من انزل الكتاب الذي يحياه موسى ان الصفه لا تكون
 من الموصوف واحاط به العلم بان الذي يدل او يتطوع اذا كان علم
 بالقلية على انوراة عند المقصودين بالخطاب وهم بنو اسرائيل ان
 تجيبه انهم ان الاله على تعبير وصفه الذي انما يتبع لرفية الموصول
 الحكمي لا يشا وبما الذي يلحق اليه المصوح لا تدل الا به على اعرفه الحكمي
 فافهم **قوله** في مرتبة العلم اي لا الضمير لانه يقع صفه لعدم في حوز مرت
 ربه ما حكم على ان اسم الفاعل المحقق والصفه لا تكون اعرفه بل ما ربه
 قدوة كذا قالوا والاظهر عدي ان المقادير المضاف اليه مطلقا كاذن

توابعه من المعارف في
 العلم والادب والعلوم
 اي الشوازي
 حاشية سيد الخلفاء
 عليه وسلم في علمه
 في علمه وادبها في العلم
 الطارقي ليس من باب
 التكملة لانه خارج عن
 ربه كذا قاله ابن حبان

اليه الجرد لاكتسابه التعريف منه وان قولهم في علمه شئت ان الضمير ان الضمير لا يكون
 اعرفه مبنوع لانه اذا كان المقصود من الصفه اصطلاح الموصوف في علمه
 كونه اعرفه لا يقال الحكمي ان العلم لا يفضل على المتبوع لانا نقول هذا المقصود
 يجوز ان يكون الاعرفه من العلم وعرفه ذلك اعرفه ان يقال هذا العلم الذي يرفع
 اليه والظاهر ان الموصول فيه نعت ثم زابت الفارضي في باب النعت نقل عن ابن
 هشام جواز كون النعت اعرفه من المفعول وذكر ان الضمير اذا كونه دون او
 مساوية مذهب الاكثر ورايت انه ايضاً في باب النعت نقل جواز ذلك عن ابن
 والشوازي وان الناظم رحمه وبما ذكره علم عدم اجاه رد القول بان المضاف
 دون المضاف اليه مطلقاً بخلافه وعنده انكم حاشيت الطور الامن لان النعت لا
 يكون اعرفه فتأمل منصفنا **قوله** ثم الناب السالم عن الازاد ثم ضمير في المخرج
 السلامه من الازاد بان يتقدم علم واحد معرفه او كثر فتأمل في السالم جاني زير
 وعمره والمرتبه فبذلك الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده فلا وكذا
 الثاني لعدم ما يصح بهوغة الى احد ما خصوصه وان كان عوده للثاني
 راجحاً فاستمع ما نقله شيخنا والبيضاوي من النظر في عمل تفسيرها بان
 يرجع الى معرفه او كثر معينة بالصفه فتأمل اما الذي لم يسم منه فنقل
 موضع من رتبة العلم وقيل قد ثبت هذا وقد اختلف في معنى الناب الذي
 اليه المارة حكمه ولا على انه معرفه مطلقاً وقيل ان خصوصه في علمه جاني
 رقبه خا منة خلا في ربه رهلة وبما قصه ورب رهل واحيه والحداد ثم
 وعنده بان في الضمير الاول من الضمير والامارة الى المخرج ما ليس في المظهر
 المارة الا ترى انك اذا اردت تفسير الضمير في جاني رقبه فالمرتبه قلت
 منه الرجل لا رجل وقيل ان كمي لا تشير لها غلا في واجبه كالحال والتميز
 وقيل ليس معرفه بالكلمة **قوله** وجعل لناظم من اي السالم عن الازاد فسرنا
 بالاولي ومنه من جهة مقابل المص المص **قوله** فافهم قد رتبنا
 ونحوه فافهم لانه المقام عليه وما رافقه على جاد وقول في عينه
 او حضور اي مع اعتبار دلالة على الغيبة او حضوره فخرج عما التمازنا
 على جاد لفظاً غائب وهاهنا ومنكم وعطاف وبنو لم يذ غيبة او حضور
 ضمير الفصل وبما الغيبة لا يمارفان وضع اولها الغيبة وكذا في خطاب

وثان محرفيات لانها وضعت لخطاب لا لشيء فخطاب وتكون تكلم المستكلم مصلحا
 بغيره او مفعلا لنفسه لانها وضعت للتكلم لا لشيء المستكلم وتكون
 مع اعتبار دلالة على كونه والعيبة الاسما اي الظاهرة المستعارة في غايه
 او حاضره كذا ينبغي تفرس هذا المحل وبه تتضح الايراد ان هذا او كلام المص
 يحتمل ان يكون على هذا السعد والجمهور ان الكهنات ونحوها كليات وصغارها
 وضعا وسميا لا وانما في ما وضع كل فرد في عينة او حضور على صفة كونه
 بخصيصه او عام لتلك الافراد المراد البنية والخصر حصة او تفرس لا
 تقدم ذكرها ببيان لما يحيط بغيرها بغيره وتقدم الذكر لفظا ان تقدم الرج
 صريحا ونحوها في رجل كذا كونه ونحوه في رجل كذا كونه وتقدم معنى ان يكون
 امره في قوة المتقدم من حيث التقدم رتبة نحو ضرب علامة زيد او تضمن الكلام
 السابق اياه نحو اعدوا ما اقرب للتقوى فلو الفعل بتضمنه لرجع الضمير
 اوله لتضمنه ام الكلام اما تملأ ما قريبا نحو ولا ابويه وكل واحد منهما السبل
 اي المستقرينة في كذا لارت او بعد اعز على ان بالجاب اليه الشخص
 على قول بقرينة ذكر الشئ وتقدم كمالا بالحق بالتقدم حكم الواضع
 بتقدم المرجع وان خوف تسمية الاجزاء في التفصيل وهذا في المسائل
 رفع الضمير بنحو بابيه ورفعه باوله المتنازعين وقوم برب وابدال النفس
 منه نحو اللهم صل على ابي ورفي الرحيم وضمير اثنان والاحياء عن الضمير
 بالمعنى غويي النفس بغير ما جهلت وهي العرب تقول ملاك وقيل الضمير
 فيه للفتنة وقيل ما بعده بذكر النفس له ونحو اني الاحياء الدنيا
 وجوز الترغيب في ضمير الضمير بالتمييز بعد في غير ما في نعم ورب نحو
 افوا من سبع سموات قطنا من سبع سموات هو كذا سمع سموات
 تميزا من الضمير وقولنا وان قولك تسمية الاجزاء في التفصيل ايضا
 انهم قالوا في المسائل الست وضمير الضمير بتأخير نفسه لا يتم قصدوا
 التخصيص بذكر شئ او لا به تمام ضمير تضمن ذلك استوى النفس
 الى التفسير فيكون اوقع فينا والذكر مرتين بالاجزاء والتفصيل فيكون
 اكد وفي الرجوع الى الضمير في صريح اي نظير السابق نحو وما يمر من مرقب
 ينقص ان يمر اي يمر من اخر قات الا يتخاض هذا الحمام **ناتق** الى جملتنا

او

او بضم فتحة اي تقف حمام اخر بتدريج عندهم وضم اي نصف درهم
 اخر قال الدمايني كذا قال ابن مالك وعامة قال ابن الضابط وهو خطأ
 ان المراد ومثل تخضع فالضمير في نفس ما قبله فائدة قال في التبريل
 ولا يكون المحضر ضمير القايي عن الاقرب الا بدليل اجماع قال دم وينبغي
 ان يكون المراد بالاقرب عن المضاف اليه اما ان كان الاقرب مضافا اليه
 فله تكون الضمير له الا بدليل اجماع قال الخان ~~قوله~~ هذا الميم ما ذكره المص
 ان الامكن يعود الضمير الا الي احد ميم اي السمين المتقدمين كما في قوله
 جاني زيد بن عمرو وكرهته واما ان امكن يعود الى صيغة وعوده
 اليها معا كما في قوله جاني الزيد ونحو العمرون والكرهته فله يكون ذلك
 فتشتم اذ فيه خصوصه فصار ينبغي ان يرجع على مسلة ما ان اتفقت التثنية
 او الضمير مثلا شيئا متقددة فمن قل هناك يا تعود الى الاخر بقوله هناك
 ومن قال هناك بالعود الى الجحيم وهو الصحيح في قوله هنا الضمير عائيتكم
 تقدم الا الى الاقرب فقط فتأمل **قوله** كانت ومولس من حرا كذا في الضمير
 المتفصل على ما ناكنا لانه انما هذا اللفظ لا معنى لضمير ليس
قوله بالضمير في فعل الضمير وهو اليزال وقوا والمضمير مضمير من
 الاضمار ونحو الاضمار اطلاق الاولي على كسر وكوف كمن والنا في كمن
 البارز لقلب غيرهما عليه **قوله** رفع ابراهيم من ارفع قوة واصفنة
 والا فلتتميل ليس بضم في الرفع **قوله** ما لا يتدابه ولا يلي الا اي ما لا
 توقي به في افتتاح الينطق ولا يقع به الا حب قانون اللفظة العربية وان
 امكن ذلك عقلا كما له عند الموضع وانما لم يتدابه ولم يلا الا لان وضع
 على ان يلي عاملة نعم كان القليل ان يلي الا على القول بانها عاملة لكنه
 رخص وانما لا يتدابه ولا يلي الا بافتتاحها لانه انما كان عليه حصل
 الاستدلال وتلو الا فانه في ما اورد في اللغات من ان الضمير في ضميرتها وضم
 وضمنته متصل وسندابه ويقع بعد الاقرب مما ضربا في ضميرها ومن
 ضربها وما ضرب الا اي اوم او من يصير ورتة سندا او فاعل عليه
 ان كان مفعولا وانما لم يوضح ان يقال مما ضربت مثلا على ان يمتثل
 به لضربت واما ما اجاب به من نقله عن الرضي وغيره من ان الضمير حال

بهم

حال الانفصال اليها فقط وحال الانفصال المجموع فلا ياتي على منجز من
 يجعله الها فقط حال الانفصال ايضاً مع انفسه لمزاجاً بالانفصال الابد
 اولاً **قوله** الا متشابهة قبل موبيا الوراق وقيل اصران اعني الوصفية
 التي بمعنى غير في خمرة من اجل الالوان اي غيرت لكن في الجماع ما فيه وعما
 اقتضى كلامه اي ان ههنا في متن الجماع ان الالوان كانت لمزاجاً لا مستقلة
 بها يجوز من الانفصال وليس غراراً **قوله** الا ان الكاف في قوله متشابهة
 تقدم على المستثنى منه وهو ديار **قوله** كما يار الالف في شمار بتعداد
 الالف اي انواع الصمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والنايب وحال الثلاثة
 الرفع والصب والجر والتقصير كسائر ما في ههنا من التمثيل للمرفوع والعلية
 الا للمخاطب والمنصوب كصورتها ما كان من الترتيب ومن المتكلم المرفوع
 تضم للمتكلم وتخرج للمخاطب وتكسر للمخاطبة للمرفوع وحصول المتكلم بالضم
 تقدم مرتبة فاعطى منزلاً آخر كان والمخاطب المذكور بالفتح لان خطابه
 اكثر من خطاب الموصلة والتحقيقه اولى وايضا هو مقدم على الموصلة فاعطى
 التحقير فلم يبق للموصلة الا التكرار على بعضهم ان وصل تحفة الغرير كانه
 بالفتح كسائر ما بالالف رديئة لربيعه فيجوز عذراً في رايه وتقدراً في
 وتوصل انما المذكور مضمومة بحمزة والفتحة للمخاطبة والمخاطبة
 انما اجرا للميم مخرب الواء لتقاربهما في الحزب وهم ساكنة للمخاطبة ويجوز ضم
 الميم بوصلة ثم اذيل بالواو من التكرار اذ اوي الميم ضمير متصل كغيره في قوله
 ضمير به وصل وهو المسمى اخلاقاً وديوناً فذكره لتكون بان الميم والواو
 في التكرار واختاروا التكرار لما به سبب الغنة الميم **قوله** ولم تحذف الواو
 الثانية كما تحذف الواو الاولى لانها غير مبدئية **قوله** والها تضم منه الا ان وليت
 كسراً او باسكانة فيكسرهما غيرهما زيني اسمهم فيضمون ويضمونهم اخصص
 وما انسانية وجماعاً عليه الله ورضي عنهما لا منه السكون او ضمير مكنها
 بسبب مخرب واختاروا الاختلاف من بعد ساكن مطلقاً عند المبدد وانما قد يشيد
 كونه حرف ملة نحو عليه وروى عنه غيرهما والراجح الاول وقد سكنوا
 فحذفوا حرفاً بعد مخرب عندهم في حقل وبني كلاب اختاروا ضمير به بالالف
 والاختلاف من بعد غيرهم اضلاراً وان فضل في الاول اليها المتحرك ساكن
 في الاول

اليك ونفسه منهم او بناه فالتفة جازت الالوان الثلاثة وكسائر الميم
 بعد اليها المتكسرة باختلاف ساكن نحوهم الاسباب والجماع روية
 نحو فيهم اهان منهن من عندها وان كان الضم اخص لانه حركة واو
 الجماعة وصغير قبل ساكن واسكانها قبل متحرك كسائرهم فقد مر الاكثر بهم
 الاسباب بضم الميم انفت عليهم بسكونها وم بالضم **قوله** مجردا في
 محل جردتها افعال في نظائر **قوله** وكل مضى في كان الا وليتقدمه على تفت
 الضمير الى المتكلم وغيره بالكتابة لو تفرغ عنه بالكتابة ولا يخفى انه لا يستغنى
 بنا الضمير بضمير من قوله سابقاً كسببه الوضوح في التفسير جئنا وان زعمه
 انفسه عن نفسه فائدة من هذه انفسه قوله كسببه لانه انما استغنى
 من قوله كسببه في بناء الثاني فقط **قوله** يجب ان يلزم فاندفع ما تقدم
 ابعث عن السهولة واقنع من انه لا يلزم من الوقوف بالوصول بالفعل
 وج لا يستغنى من كلامه انما مبنية بالفعل نظيراً ما قيل في قوله وكل حرف
 مستحق للبناء **قوله** وهي من معاني المحرف في من المعاني السبعة التي هي
 ان تخرج بالحرف قال ابن خالزي قد اديت بالفعل بالحرف كاختار حركته
 وبالموافق في نحو اياي ايانا اياه بناه في حرفه فلا هي بدو في
 هذا ان مثل ارفه اختار حركته كالمات اصطلاحاً وهو قول الرضوي كاذباً
قوله مشابهته في الاختار اعتر من يان الاختار لا يوجب انما انما
 كان اي جمل **قوله** في الحرف اي عدم التفرق كما يدل عليه قوله فلا تفرق في
قوله فلا يفرق في نقطة فلا يفرق ولا يجمع ولما هما وهم ونحن قاسم الثلاثين
 والجماعة **قوله** الاستغناء عن الاعراب اي مشابهته في الاستغناء
 قال سم فيه جئنا ان مقتضى كون السبب الاستغناء ان لا يكون في محل الاعراب
 فان كان متصرفاً فلا معنى لانيته في المحل ولا فائدة في ذكره
 وقيل يجب ان انما في المحل لظروف ابواب القاعد والتمويل المطلق
 اي نحوها على وتره فاعلم **قوله** باختلاف صيغة الباطنية به
 متعلم بالاستغناء في اللام في قوله لا اختلاف المعاني تفتل اختلافها
 قال البعض المراد باختلاف صيغة اختلاف الفاظه اعلم من ان يكون
 اختلاف مادة كائين ما وقع وبينه وبينه اياه اهنه كما بين في المتكلم

واما الخاطب واما الخاطبة واما بالاختلاف المعاني اختلاف حقيقة كانا
 للمعنى وانت الخاطب والى الخاطبة او باختلاف معانيها من الاعراب كالمعنى
 بمعنى الرفع تامصوتة وفي النصب والجر والخطاب في الرفع مع التذكير
 تامصوتة ومع التانيث مكسوة وفي النصب مع التانيث كاف مكسوة
 فاعني ذلك عن اعرابها لان العصور من الاعراب الامتياز وهو حاصل
 اه بانصاح ولا يخفى انه لا دخل لاختلاف بعض المواد كالتوحيات واختلاف
 الهمية واختلاف المعاني حقيقة في سبب الاستغناء عن الاعراب في سبب
 حمل اختلاف اللفظ على اختلاف بعض موادها كانت وياه وفي
 اياك ودخل المعاني على المعاني التي تقتضي العوامل كالتأنيث والتذكير
 لان ما ذكر هو الذي له وفي سبب استغناء النصب عن الاعراب فحاصل
 منه ولا يفرق في كون اختلاف الصحيح لاختلاف المعاني سببا في استغناء
 النصب عن الاعراب فلهذا صيغ المصنوع بصيغ الجرود ولا صلاحية للمادة
 حوالا الثلاثة كما لا يفرق في استغناء النصب بالجر في جمع المكون السالم وما
 ينعرف وغاية ذلك ان يكون اختلاف الصحيح لاختلاف المعاني اعلم
قوله ولعل هذا الذي قاله السواني يعارضه قوله السابق كما لا يدور
 في السمع جيتنا **قوله** عقبه بتقسيمها الى صيغ مختلفة وقوله بحسب الاعراب
 اي الخاطبة فلا اعتراض بان التقسيم مني وان تقسيمها بحسب الاعراب
 يقتضي انها معدة فكيف يتضمن علته التاميم بردي على ان الناظم ان
 انما عطفها بصلاحية ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية بالاقوال
 الثلاثة وصلاحية الالف والواو والنون للماضي والخطاب وليس
 منه اسبابا للبناء بل ينبغي ان يكون سببا للاعراب الا ان يقال عمل
 المتعقبات قوا وذوارتفاع **قوله** كانه قصد بذلك اظهار علة استا
 لانه اذا ذكر ان هيمه الضمير الذي يقع في محل رفع غير صفة الضمير الذي
 يقع في محل نصب وممكننا علم انما يتخير باختلاف الصحيح فستفني من
 الاعراب فتنبى **قوله** ونظرا ما هو الاضافة للبيان وانما هو محلا
 والشرح محلا فلا بد ان المعنويات واحدة البناء والجر والنصب والرفع والرفع
 الاعراب وانما قال ونظرا ما جازى لفظ ما نصب ولم يقل ونظرا ما نصب لفظ

ما جازى بينه من اول وهلة على ان كلامه في المتصل اذ الجرود من خواصة
 فالمعنى ونظرا ما جازى من الضمائر المتصلة كلفظ ما نصب منها وانما رفع
 اعتراض ابن هشام بان مشابهة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل
 فكيف يعلق **قوله** كلفظ ما نصب ولزم اختلاف الحركة بحوزة وضربته
قوله خزانة وله ونحوه واي **قوله** للرفع متعلق بصليح وقدم بمول الجبر
 المعلى وقوله جواز تقتضي المفعول بوزن يجوز ان تقع في العامل اعلى
 وعرفوا النكرة على المعرفة كاعطف الضمير على النكرة في قوله يتقوا
 والواو والنون الحارة بوزن انما يجوز ذلك وتعدا هذين النصبين
 انتهى بهذه الاشارة هنا عن التصريح بالمسئلة في باب العطف **قوله** او
 المعظم نفسه حقيقة وفي دم ان بعضهم قال انما يستعمل المعظم بضم
 نون المضارعة في نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة كما اذا
 هو ومنه **قوله** صليح بفتح اللام وضمير واغنى ارفق بالغاوية لعدم
 اختلاف ما قيل الروي جيتنا **قوله** كما عرفت بنا اي اعرف بقوله **قوله** بالغا
 عليه اي سبب الغاية او بالجمع على لوقال بالفعل اذ كان ارفع **قوله**
 واما اليا وسم من جواب عن سؤال تشديد ثم عطف النصب بالصلاحية لا
 حوالا الثلاثة مع ان اليا وسم صا كما **قوله** لكن لا ينبغي ان يظن من كل
 وجه ان اعتراضه **قوله** منه اظم بالنسبة لما مثله به وعنى لامطلقا
 انما تكون بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة فيكون المعنى كونه صا
 اي اي فانه في جميع المختلف ومحلها نصب في الاولى ورفع في الثانية
 وضم في الثالثة وبهم يكون ضمير متصل في الاحوال الثلاثة بخلاف
 كونهم مبنيين الى اياهم فانه ضمير متصل في جميع ومحلها نصب في الاولى
 ورفع في الثانية وضم في الثالثة وقوله **قوله** ان وقوع اياهم في
 ذكر في محل رفع عارضا بنفا من كونه المضاف بالفعل بطلب من قوله
 والكلام في هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاضافة **قوله** والواو
 صفة والاستغناء عن الضمير فلهذا **قوله** فلو ان الاطراف كان حوالا
 وكان مع الاطراف الاسماء وكثرة طاعة فداق ان المومنون بعين المحتار

اهل هذه اللغة اهل اللغة الاولى في الالف الاخرى واهل اللغة الثانية
 لم اربح صريح بذلك والاقرب **قوله** فان قلبنا انا اي قلبا كما
 وهو تقدمهم بمعرفة مكانه او قاعده عنده واستشكل ذلك كونها قلما
 بان الحرف وشبهه بربك من الفرق والقلب نزع منه **قوله** حكاهما اي الله
 انما مستقرهما واما ما فهموه من ان المعصلا **قوله** وقيل في ذلك هو كما
 ذهب اليه الكوفيون من ان الهمزة هي الالف في الالف والياء في
 وهو ضعيف وما ذهب اليه جمهور البصريين من ان الهمزة والالف فيهما
 والهمزة فيهم والالف فيهم حروف زائدة والهمزة في الالف والياء في
 عند البصريين ان الالف فيهم وذهب النحوي الى ان الهمزة فيهم وان الالف
 وذهب ابن كيسان الى ان الهمزة في الالف والياء فيهم **قوله** وانما خطب
 الحرف جعل له الواضع مدخلا في الدلالة على الخطاب بمعنى ان شرط في
 دلالة الهمزة على الخطاب بمعنى ان شرط في دلالة الهمزة على الخطاب
 انما قاله كسوف في انه ينبغي ما ورد من ان الهمزة في الالف والياء
 متكلم او مخاطب او غائب وانما خطب التالان ان كان ينفرد فله كلاما
 التام ومن الابداء الجواب المذكورين بحرف في ابي واخيه الصريح
 الابداء في بيان اي شئ بينهما التام والخطب والخطب فيحتاج
 في فهم المراد منها اي قرينة يقين وهي اللواقح والخطب والخطب
 والقرينة معلولات لا بالكن المعينة المراد منها حال يستكمل تلك
 اللواقح وفي قوله انتم تدل على امراد به في شأنه الى هذا الجواب
قوله كالاسم اي والواو الواقعة استعاضة في موضعين وقوله وبقرفا اي
 في الجملة اننا انتم لا تقم وعيتم ان مراده هنا الخطاب الواقعة فيحتاج
 لا يحتاج الى قولنا في جملة **قوله** وذهب النحوي وقيل الهمزة هو الواو
 وايضا في حرف زيد يستعمله اللواقح لتمييز الهمزة المتصل المتصل
 من الهمزة المتصل وقيل الهمزة اللواقح وايضا فيهم ظاهر افعالها **قوله**
 اي انهم ابراهيم واما مضافه اليه ليل ظهور المعنى الاضافة
 في قوله فاباه واما السواب اضافة الفاعل الخاص لانها مشتركة
 كما ورد بانها نوح ذلك لوجوب اعرابها لان المبني اذا لم

الاضافة اعراب وما استدل به ساد والثاني به تقوم به حجة **قوله**
 واثقار النظم وحصل اضافته مع انه معرفة لزيادة الوضوح
 كما في عبيد بن نادر بن زيد **قوله** وفي اختياره معنوم ان في كل
 الضروية يجب المنفصل مع امكان الفصل وهو صحيح على قول
 الجمهور ان الضروية ما وقع في الشعر وان كان للشاعر عتد في ذلك
 اما على قول النظم انها ما استدل بها عنده من جهة فكل الالف
 ان يراد بها مكان الالف في الالف الالف الصانع عز اوزن وانه
 لا مفهوم لقوله وفي اختياره ويدل على هذا اضافة الالف وانه لم ياذ
 اليه معنوم وصلى الضروية من سباب عدم تاني الالف حيث
 قالكم نبات الاتصال بضمزة في نظم **قوله** بضمزة نظم خذ
 من سباب عدم تاني الاتصال حصة وفي سباب اخر ذكرها
 في التصريح منها ان يرفع الهمزة صدر فمضاني اي منصوبه كونهم
 كمن تسم الظاهرين او يرفع بضمزة جارية على غير من في له مطلقا عند
 البصريين وبشرط فوف البصر عند الكوفيين كوزيد عمر وفارب
 هو وان يكون عاملا حرف في قوله ما هن امهاتهم وان يفصله بمتو
 حذرون الرسول وايام وان يكونوا والمصاحبة كقولهم فالتب لا انقله اعدوا
 يكونوا وايامها بملأ بعد **قوله** وان يله امهاتهم كونه كونا انا واما
 انت ومن الانساب التي عدها في التصريح ان يجب بضمزة مضاني اي
 المرفوع كونه من ضرب الامر ان ورد وانه يجوز ان يقال له فاصله
 بين المضافين كونه من ضرب الامر ان ورد وانه يجوز ان يقال له فاصله
 هو اي اللغوي وبشرط فوف عطف على احاجه والهمزة يرجع الى قولنا اي
 النظم الذين هاجهم وكنا غير تزيدهم خلاف الهمزة المتصل اخلاص
 واعني وما اصاب قوما فاذل لهم قوما لا يزيدون قوما اي
 كثره تباينهم على قبيح والشاهد فيهم الاخر الذي هو فاعل بزيد كذا
 في المعنى والمغرب دم ان ان كثر قبيحهم يعني ان كثر قبيحهم بزيد
 صا اليه يكونه بربهم من مظهر رتبة غير قومه وجود الهمزة في كثر
 فاعل بزيد غير يذبح اي ان كثر القليل المعنوم من فاذلهم والهمزة المتصل

فأكيد للضمير المتصل وأنه يؤكد بضم الرفع المتصل كل ضمير متصل والاشارة
 على هذا **قوله** بالباعث الباعث خلفه في بيت قبله والباعث هو الذي
 الاقوات ويحييهم والوارث هو الذي ترجع اليه الاملاك فبما امتلك
 والاصوات اما مجرد بياضه الباعث او الوارث اليه على حد قوله بغير راي
 وجهه الاسر او منسوب بالوارث على ان الوصفين متاخران والعمل
 الثاني وضمت بمعنى تضمنت اي شملت عليهم او بمعنى تكلمت بآدابهم و
 الد هاربر قال في التفرع عملي التباينة وتبعه سكتنا والبعض والذكي في
 القاموس الد هاربر اول الدهر في الزمن الماضي بلام واو والالف ودقو
 د هاربر مختلفه ٥٢ وقال الفيني وقولهم دهر دهر اي مدة كنية ويوم يوم
 وساعة سوعا والاصاقة فيه من لمره قطعة واحدة وقولهم لصدر عاربه ان
 يقول والاصاقة فيه من سحر جميع فادى **قوله** وكونه محورا اي فيه قد تبال
 ما قبله محصور فيه ايضاً واحبال بفتح الهمزة ان هذه اطلاق علمي اما
 البقاء فاما يكون محصوراً فيهم بآثارهم او ما اوله **قوله** ان الزائد وذلك
 المحجة اي المكنة والحامي من الخاية وبين الوقاية والزمار فالزمر الشخص
 عطفه ما يتعلق به والحجب المتلخص من ذلك فلهذا ما حوذين
 الحجاب لانهم يحسونه وينبذونه عند انكسارهم قال السعدى انتقار ان
 لما كان غرضه ان يخفى الدافع لا الدافع عنه فصل الضمير واخره ان لوقا والحق
 ادافع عن اصحابهم نصاراً بمعنى انما ادافع عن اصحابهم لا عن احاسيسهم
 وهو ليس بمقصود **قوله** اياك والشر امله امة رتلا فلك والسر وصل او
 افضل من السني منه الا بواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة في قوله وفي
 اختياره وقوله او افضل اي ايت بالضمير المتصل به لانها سلمته
 عنه فلهذا لا يبالا وجوده لا بالانفعال والامر مودعة مع مرفوعة
 وقدم الوصل لانه الخاضع الفعل الذي يصح في عبارة **قوله** او بما احق
 اي اعرف قلوبكم يعني اعرف وجب الوصل في غير مودعة والفضل في نحو واعطاه
 اياه او اياك واعطاه اياه واما ان كاستمرت **قوله** ويجوز من في انه منقطع
 فلهذا يرد نحو جيك في البيت الا في وان كان في محل رفع من في محلها بالافه
 فلو كان مرفوعاً وجب الوصل ان كان العامل ضمه مرفوعة اما ان كان مفعولاً

ولا يكون ج الضمير الاول المرفوع لا مستر فنجوز اتصال الثاني وانفصال
 عن الثاني الضار بك و الضارب اياك عدد من يعرف الضمير مفعولاً لا مضافاً
 اليه اما عند من يعرفه مضافاً اليه فتعني الوصل ان الضمير المتصل لا
 يكون مجرد **قوله** ان لم يكن لها ان ياتكموها او او فبما قوله من السراج
 الفنة اه سئل **قوله** ان لم يكن له من هذا الضمير لا ياتكموها اي لا ياتكموها
 الكلام فيها ان كان العامل في الضمير من غير كنه لا ياتكموها في الالة طمية
 وهي من السراج الالة امكن ان ينفى ذكرها في امثله بان ضلته واصب
 بان السراج في الالة اي ما هو المفعول الثاني والثالث والاول والثاني
 ان الاول فاعل في الاصل فالسراج ليس للضمير من مضافين بل انهما فقط خال
 داخلة فيما تحت فيه لان المراد بالسراج المستحق في قوله سراج لا ياتكموها
 المفعولين معاً فاما وفي الجمع اذا وردت ففعل بفتح اللام ففعل بفتح
 الاول والثاني حكم باب اعطى وان كان بضمير ظاهر اذ كان الضمير
 واحد او بضمير انشائي اول او ثان او ثالث فكل عطيت او ثان وثالث
 فكل عطيت او ثان وثالث فكل عطيت **قوله** ان الله ملككم اياهم لمن سانه في
 الشريعة حديثاً وان الله في هذه الآية فقط وضمير الغيبة للارقاء **قوله** ولا
 اتصال ارجح لان عمل الاسم مشابهة الفعل لا لانه وفوقه ان الارجح ضم
 لا اتصال الضمير به **قوله** اي كان له لام بين موطية للضمير كقوله الله
 فانه زاد الضمير وتسمى المودعة ايضاً لانها تفرق بين اجواب بعد آراء الزا
 اي دخلت عليه سني على ضمير قبله لا على الشرط اه وبذلك يعلم بطلان ما
 ذكره البصري في البيت الا في الضمير ان الشرط كان اياه لان قوله
 اي لام له فنتبه ولا مفعول جواب التسمي كقوله الله فانه وقوله اي اي
 جواب الشرط واللام للثاني مرفوعة وكما يعلم من صدر عبارة وجواب
 الشرط مخذوف لدلالة جواب التسمي على ان هذه في النظر السطر فقط وقوله
 اي اي السامع في الاول انه لا يلتفت اليه كانه ايضاً خالصة **قوله** و
 منكم مفعول مضاف لفاعله كقوله الله ايضاً فمفعول لا مفعول الاول
 حذفت العامل وها مفعولان اي ومنكم لانه لا ياتكموها ايضاً في العقد
 ضمير الغيبة واجه اي من سب سبى سكان مذمومة في الايات فبما كان طلبه

الملوك من الشاعرا مستعطفه يرجع عن طلبه اياهوا ابا العاصدة المنقطع
 حزم من اي منكم اياهامني باي شي اردت فستطلع لك هين عليك فله ينبغي
 ان ترجع عهدة العلية اليها واما زائدة في حزم من ويستطلع صفته وصفه
 البية فلا تقطع ابنة اللحن فيما وابنت اللحن كاحية للملوك **قوله** في الحاة علية
 اي ابنت هيباب اللحن الناس لك والوا وفي ومنعها لئلا من فاعل تطلع
 او محروور في لا لفظي كما يلزم عليه من عطفه في عني الا شام من شرح مؤلفه
 اعني بسوطي في شرح النواهد للفتي وغيره **قوله** وبابه اي اخوانه سواء كان
 الا سمع صمرا كالمثال لم لا عني العديت كانه زيه وعمل عوار ان التجهيز في كان واخر
 في غير الاستشمال اما فيه فعب الفصل فوزيد قام النعم ليس اياه ولا يكون
 ان ه خلا يجوز الاله فكلما لا يقع الفصل بعد الا لا يقع بعد ما هو مكنان واللفظ
 ان كان اخوانا لا تدخل في باب كان لان شرطه يجب كونه مضارعا الا في نذر
 وهرم في التمهيل بانه في ذلك خاص بكان وانه الفصل مفعول في اخواتها
 وان قولهم ليس وليكة شاة **قوله** خلف اي في المراج من الوجهين كما سير
 اليه قول الله الا في ذلك فلا خلاف في جوازها **قوله** قوة صلى الله عليه وسلم
 اي لم يبق من طاب حين اراد قتل ابن الصيا فضافه انه الرجاء ليعلم هذا
 التروية منه عليه الصلاة والسلام فقل ان يعرف تفصيل حال ايهال **قوله** فانه لا
 يكف لم يقبله مع التمهيل في الفواة قاي رايته اخاه مغنيا مكنان في عاظم
 علا فانه ينفه عن المحر ووه بنميد الزايب وهو المراد باخيه واللباب
 بالكر اللحن والعنبر المستتر في يكر يرجع الى حاضر والبار زائدة **قوله**
 او تكنه بالكرس والكراد بام سحر **قوله** واما الاتصال من لا يورع لا يمتنا
 ولو قال علفا علفي لانه الاصل ولشابهة خلتيه لم كان احسن **قوله**
 ويلفظ اي ما ذكر من المشابهة في كلام الصميرين في ابابيه منسوب واولها
 اخبر **قوله** بلغنا الظل انه بنا المتكلم اي اخبرنا بضم امر في يرفع ابابيه
 محسن اخاله بكسر الهمزة على لا فصح وفتح على الفتح **قوله** لان الصمير
 ربه الناظم في ش الكافية يانه يقتض جواز الاتصال الصمير الاول من بين
 رجحانه لانه مشتقا في الاصل وهو مشتق بالاجماع واحاب **قوله** الرضيا بان
 قرب الاول من العقل من رعاية الاصل **قوله** وكلاهما اي البابين اي

فصل

فصله مسموع **قوله** لئن كان اياه انظر مرجع الصمير وقوة حال **قوله** اخبرتك
 اياه الظم ان اخبرنيته او جيتك اياه خرا وان الكلام من باب الاستعجال لان
 اخي سادكي خذق منه حرف الذي كان في الغني ثم رايته الذي سري قال
 ما قلته وقول وقد ملئت جملة حالته والارجا جمع رجاء المقصود هو المنا
 والاضفان والاخر جمع صفن واخنة بكسر او كها وهما الحق **قوله**
 والمرفوع كجزء من الفعل اي فالفعل بك كل فعل **قوله** وقدم الاحص
 هو من نوايد السفن على يقيد جواز الامر في باب سكينه
 بتقديم الاحص وانه اذا قدم على الاحص تقي الانفعال **قوله**
 محرم قوله وبما مشرك فلا يفيد صرحا لجواز ان لا يقس في اليه
 تقدم الاعرف افاده اسم وانما وجب تقدم الاحص في حال الانفعال
 كراهية تقدم النافض على الموقفي فيها هو كالمكره الواحد
 وانما قدمه على الموقفي في صريتي تقوية بتوغل في الخلية يكونه
 فاعلا بخلاف ما اخبره من الصميرين اللذين ليس لهما خبر زعا
قوله في الابواب الثلاثة فلا يجب تقدم الاحص في غيرها **قوله**
قوله وخبرتك كذا في بعض نسخها التكم قبل الكافي وفي
 بعضها وحسبك تلايا متكام من كان معوقا هاك والاولا الناسي
 لقول الله بعد ولا تكاف على اليك واما على الثاني فيكون قوله ولا تكاف
 على ايا اي في مثال اخر فاق **قوله** ولا يجوز تقدم الكافي في اي
 الا ما ندر من قول عثمان اراهمني اساطل سلطانا فاسة المرد وكثير من
 القما ولكن الاتصال عندهم انهم كذا في زبدة **قوله** وقد كنت ما شئت في
 الاتصال عندهم اي في حال انفعال شاة الصميرين وسرط ذلك است
 البس فان خيف وجب تقديم العاقل منهما في المعنى عز زيد اعطيتك ايا
 ومن هذا انتم ان كذا في ذلك ان اسم ليس من باب التجهيز بل تقديم
 الاضطر في الجملة الاولى منه واجب وتقديم غيره في الجملة الاخرى **قوله**
 واجب فانهم اونا في صميرين من اي سوا كان القائل فيها ناسيا او
 فدخل بابا سال وقال **قوله** وفي اخا رجلا الرتبة مشيق باب عنيته
 وخلفته لان من قيردهما كون احد الصميرين اعرف فذكر في هذا البيت

حية

معروف من هذا القيد اذ اده سم **قوله** الزم فضلا اي على الصحيح كما يعرف به قول
المراي اذ ارجعهم لان يقال مع اتحاد اللفظين في التكلم والخطاب والهيئة
مطلقا ولو ضعيف وقوله مطلقا اي سواء اختلف ضميرا لينة فليما ياتي او لفظا
قوله وذلك اياه والاعتقاد المستند او الجزم من معقولي حال مدد اعلى حد سبقي
سبقي كما قال زكريا **قوله** اي كونهما للهيئة كان الظاهر ان يقول اي وجوده
غيبه ليكون قول المصنفه خاتمة اذ على تغيير اللفظ يغير صائبا لعمد اي والهيئة
من كونهما ضميرا غيبه **قوله** وانظر ههنا الضمير الثاني لوجهه وفي تغيير فظهم
وقوع الضمير ضميرا اذا انجرى على القول بان الضمير الواحد على المنة
تكرره او على انه هذه الكوفي انه لا يشرط في التميز ان يكون تكرره **قوله** ووجهه
في الاحسان اي وقته الاحسان والسطر الباشا والتمجيد الحسن والنفق
واله بتاج والمراد اذ ذلك وراية من اياه ونسب عارضا **قوله** وقد جعلت
نفسى في هذا البيت من قصيدة يري بها الشاعر اخاه ويشتمى من قريبين
يوديانه والصفة الفضية يتي بها من اللة بعض الانسان عند هبوطه
واللام في الصفة بمعنى اياه وفي ضمير التثنية الضمير مفعولان تضم
الاول مفعول به والثاني مفعول مطلقه نومصدر جند فاعله اي لاجل ضمير
الدهر القريب من الصفة التي ضميرها ويقع العطيع ثابها صفة نفقة
اذا زكريا والاضافة في ثابها لاد في مناسبة **قوله** اي يختلف نظامها
بان يكون احدهما نكرة والآخر نكرة ومفرد او الاخر نكرة او جمعا او مثنى
اخر جمعا كما في قوله ما بعد **قوله** فلم يكن الاول مرتفع الجوز بسبق
عوانه من زيدا عطاء والنبدون والتمرون اعطوهم فاعلى الفضل هنا
لان الضمير الاول في الاول ومخالفته لذلك لفظا في الثاني بان من قولي
المثنى المستعمل واختلاف المثل ما في من اياهم التاكيد ومن مثل كما سبق
بحوز به هربه عود فقد اعطاه وجهه لانه خروج عن الكلام صفة
ويؤمن بان سكتة وخدتنه ولانه ليس في هذا المثال الا ضمير واحد
قوله لم يجر في كلام سعاد على نحو ارجح فادوا الكثير في كلامه اعطاه
اياء وينبغي ان جواز ذلك عند الفصل بين اليايين بواو الاستيعاب كما في
وانه اذا لم يوثق بها تعين الاتصال **قوله** وكذا اي كما تفرقا في الايراد

اي مبطية كما في قول غيره الى منبذة الكذب الى القول الذي يحكيه على ما قاله
ويعتبر ان المراد مبطية الكاذب الى كتابة القول الكذب الذي يحكيه اي كالطية
في التوصل الى المقصود ويرد في نقطة بالظا المشارة الى النون **قوله** اسم اللفظ اي
علم شخصي للفظ اللفظ في غير هذه التركيب من التركيب المستعمل في اللفظ
في معناه كما في سرت من الصفة وعزب زيد كما مر مفصلا **قوله** فتميز لانه ثابت للكم
لا التمييز الذي هو فعل الفاعل فربما اطلاق المصنف على ما حصل به **قوله** غير
ولقد تعد صفة في هذا الصلة ووجه في اعراب البيت والمعنى عليه التمييز فاصل
بالجر وما عطف عليه كاي للاسم ومنها ان يكون المجرى والاسم من متعلق
بتميز وبالجر متعلق بمحصل ومنها ان يكون المجرى بالجر وبالجملة صفة لتمييز ولا اسم
متعلق بمحصل واوصلا ارباب نحو لى الى سبعين ووجه او اكثر وفي كثير من انظر
يعلم باننا في **قوله** المجموع صفة للمعول الصفة فباين فاعله ضمير عايد
عليه لا على نحو الموصوف وان اوجه كلام المصنف على حذف مضاف اي المجموع
لان الصفة متاخمة في المرتبة عن الموصوف فكيف يقيم ما هو مفعول عليه وحصل ان
المجموع صفة للموصوف فباين فاعله ضمير على حذف للاول مضادات وبارى
مجرد اي المجموع تقديم محمول صفة عليه وفي هذا التكلف كثير وفي الذي خلم
التفصيل بين المصنف واستقت باضمي واحسن منهما جعل المجموع صفة لمفعول مطلق
حذف اي التقديم المجموع **قوله** مخرجه في المعنى فزيد في مرتبة زيد او هاهنا
زيد مخرجه في المعنى على الاول ما انه مخرجه وعلى الثاني بان له غلة ما وانما
لم يكتفوا على التمييز بالجر بالتمييز بالاضافة لوضوح قرينة الجوز بخلاف كونه
مخرجه **قوله** معانته الاربعة اي الحكم الاربعة لانواع الاربعة وهي دلالة على
اكتنه الاسم ودلالة على تكلمه وكونه في جمع الموصوف السام مقابل الموصوف
جمع المذكور السام وكونه عوضا عن الاربعة على تقدير مضاف او في دلالة
واطلاق معنى الشيء على حكمه لانها عن قصد منه كثيرة كلامهم **قوله**
لا تاتي في غير الاسته اما الدلالة على امكنية الاسم والدلالة على تيسره
فطاهر تاه واما كون في جمع الموصوف السام مقابل الموصوف المذكور السام فلان
الفعل والحرف لا يجمان جمع مذكر ساما ولا جمع مؤنث حق فيقولون في ذلك
اما كون عوضا دلالة العوضية ان كانت عن جملة والفعل والحرف لا يعقبهما جملة

على يد غيره

او من مضاف اليه فالمضاف لا يكون الا اسما او حرفا او حرفا المعوض عنه اما لو
 اخذ الاسم المفعول من المفعول فانه المتأدي مفعول قال شيخنا السيد فله لفظا
 ومعنى وهو منه من والجمهور قالوا المتأدي مفعول به فعل واجب لم يزد تقديره
 انما في وقال ابن كيسان وابن الطراوة بل هو مفعول به معنى ولا تقدير له فيجوز ان
 السبوط على المعنى ان بعضهم ذهب الى ان اوفى انما اسما فقال مفعول تقديره
قوله والمفعول به لا يكون الا اسما او رتبة عليه امر الاول انه كان ينبغي في
 مفعول به لا يخص انما او اجاب ابن همام بان تلك علاقة خفية لا بد لها من
 خلاف كون الكلمة ضادة وحك فيه سم بأنه ان اراد يكون الكلمة متادة لم يزد
 حرفا انما اعلم لم يزد علاقة له كونه على غير الاسم لو كان مدلولها مفعولا لكان
 حتى ادر ان المتأدي اياه دون المفعولية نظر في ان المتأدي ان المفعول به قد يكون
 حجة على ان زيد ان يوه قايما وعرفا قد زيد حسي اسد واجيب باننا نعرف في المعنى
 لان المعنى اذن زيد اقام الاب وقال زيد هذا لفظ او هذا القول ويدل
 على هذا انما يستدل ان الحقيقة ان الخبر في كون نطقه اسد حسي من قبيل الخبر
 فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفعول في المعنى غير متجه **قوله** وهو لا يكون
 ان للاسم ان وضع الفعل على التذكير والازمنة لم يزد غير مستعمل **قوله** انما
 اشار الى هذا الى انه ليس المقصود بقوله المص بتا خلت خصوص انما المفعول
 او خصوص انما المفتوح مثلا بل انما المفعول مطلقا ان ذكر الاسم واردة كذا
 على طريقة الكفاية ان الجاز المرسل ومثل ذلك يقال في قوله يا افعلى وكون افعلى
 وقوة قوائى يقتضى ضم الثاني عاين المص مع ان الرواية الفصح وبعيد سدا
 الاعراب وهو ضمير المتكلم والاسم هو الضمير او سدا الى جهة غير اسدية
 المراد انما الفاعل انما انما بالمتابعة على وجه من الفعل اقام به او في
 عنه ذلك كضرب وموت وما ضربت ومات وبعيد اعلم ان ليس المراد الفاعل
 الاصطلاحي بل هو المقتصر عليه بخروج انما اللاحقة لكان واخواتها ويزوم
 اسد وحيث عرف الفعل هنا بقوله انما الفاعل وعرف الفاعل في بابيه بالانه لا
 المسند اليه فعل ولا الفاعل للتوبيخ وهو من حصل منه الفعل خروجه انما
 في نحو ما ضربت ومن وعلم انما سقراط اعتراض جماعة **قوله** بعض
 بنحو انما في قوله اقام الا انما لانه ليس دالة بالمطابقة

على نفس الفاعل انما عليه ان وانما حرف خطاب فقط لكن بقي انه قد
 انما اللاحقة ليس هي من مفعول ما سياتي من رد زعم حرفيتها بل انما الفاعل
 ان لا يصدق عليها انما كان وجد منها الفعل اقام به او في غيره لعدم دلالة
 ليس على احد وانما دلالة حقيقة انما عليه نفس على ذلك المص في شرحه
 بل في تاسي في عنه الخبر اللهم الا ان يراد بالفعل ما يتصل به مدلول الخبر وما قد
 انما حتم على فاعل انما من قام به الرضا او انتزعه وتبين انما في قوله
 انما في الموزن وان كان في حق الباء وانما انما وانما في المص **قوله** دلت
 عطف على تافلت بتقدير مضاف اليه وتا انت او على فاعل جعل انما في قوله
 بتا من تسميها المتك في معنيته كما افاد سم فلا اعتراض بان كلام النظم في
 اتحاد تافلت وتا انت مع انما فاعل متباينان **قوله** انما في اي تاسي فاعل
 قد يرد تأريث وتحت على لم يسكنها ثم يرد انما تدخل اللاحقة لمسي على من
 حتى ينهض كليا في من رد زعم حرفيتها بل انما في الثاني انما في قوله
 ليست هذه قايمة ثانيا في الفاعل بالمتن المتقدم بل انما في جوابه بل انما لا
 على ما ياتي عن السيد فتبين ويرى انما انما تدخل اللاحقة لمسي على من
 انما في قوله عن عت هذه ان تقوم تا المتصفح بالرجاء ان المتصفح المتكلم
 الا انما في قوله اويان معنى عيسى في الاصل فاعل كما ياتي وهذه مثلا في
 المتصفح بالمتابعة وكذا انما في قوله وبيت فان معناها ان كان اسد وانما
 فاعلها المتكلم وانما ليست نه او قد يرد في فاعلها على الجسد وهو لا يصدق
 ولا الؤنة ويمكن اختيار الثاني ويقال لما كان من المص لا جعل تلك الؤنة كما
 كان لجسد موت فاعل السائمة هذا التقيد للاخراج وقوة امانته
 فيه لهذا العهد فيكون للا وحال فقول بعد والاعتراض بالامانة عن قوله
 المعارضة وانما سكنت تا الفعل للمعنى بمر تا به وبما الاسم ولم يعكس هذا
 بنظم نقل الحركة الى فعل الاسم **قوله** قالت اما بنقل الى قوله وانه في
 نافع في سبعة **قوله** لا تقا السا فيزيه لرفع التقدير **قوله** بنقله الى قوله
 من انما السا فيزيه اعلم ان لفظ السا فيزيه من عموم وفي جهة تونه
 حركة وحرف في جهة تونه فتا فاعل جهة المص انما في قوله وفي جهة
 انما في قوله الا انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله

بالاهلية عن حركة العارضة وقوة اذنا الثانية المتحركة اصابة فلهذا
قال الله تعالى ولم يقل لنا سيرة الانفس فخط ما اعترف به البعض من
قوة ذلك فلا تكن من الغافلين **قوله** وان كانت عرابة بان كانت حركة
كما في قوة او حركة سيرة كما في تقوم فلا اعتراف على غلب **قوله** خربت وتناهي
على لغة تحريك تافهيا وهي اولاد ولعل على لغة من الحق لعل تالفة ليس من
الحروف ما انتابا لانا الاي كما نقل شيخنا السيد عن الشيخ ابراهيم اللخمي **قوله**
روى عن زعم من البصريين اجاب الغاربي بان حلق الالف ليس لها
بالفعل في كونه على ثلاثة احرف ومعني ما كان ورافعا وناصبا كما في الزمان
وسند عربي في **قوله** حرفة ليس اي قياسا على ما التاخذ نقل الرواية ان
السيد ذكر العباب ان ليس عند من جعلها فعلا معناه ثابت استغاد اي استغاد
وصف ما عند الله عليه لجهور وان القول بانها للمعنى قول جرفيتها لان في
بني في الاسناد اه **قوله** حرفة عسي اي قياسا على فعل نقل الرواية ان السيد
ذكر في العباب ان ليس عند من جعلها عسي زيد ان يخرج معناه الاصلي فارت
زيد لم يخرج ثم صار انشا للرجاء وما قاله انما يظن على انها فعل كما هو الصحيح
اما على كونها حرفا فهي **قوله** في حلق يفتح اللام مقدر هو كسر **قوله**
وبار في اسم الله قال في المخرج هذا ان كان مسجوعا فذلك والافانفة
لا تثبت بالقياس اه ورد بان هذا ليس من ابيات اللغة بالقياس لانه وضع اسم
معنى على معنى اخر جامع بينهما وما هنا ليس كذلك لان غاية ما فيه احوال
علامة في فعل يصح له **قوله** وبما افعل يتصرف بالوزن ولم يقل يا
الضيق او يا الضيق المحو قوما الاسم والفعل والحرف كقوله في واكرمني
وهذه العلامة رد على من قال كالزحاري بانها تسمى تالفة وتالفة
اللام اسمها فعل امر فهاك معنى تالفة وتالفة بمعنى اقبل والاصح انها
فعل امر مبني على حذف حرف العلة ان حوّلها تمام فذكر وعلى حرف
الموت ان حوّلها تمام موت **قوله** يعني يا مخاطبة لاحضرون للاختلاف
وان اوحيته العيان فانظر لم لم يقل تالفة ولا حوّلها المخاطبة في الاسم
عواضلي والمضارع عوانت يا همد فقومى ولعل لتتفق **قوله** يستحسن ويكونا
قبل التثنية في الاول بالتثنية لقوة تعدد هاجنه وسند رعبه فيه وفي

وفي الماضي بالكيفية لعدم قوة قصده تحقيره واهائه وعدم سنده وتثنية في ذلك
لما عند من الحجة **قوله** واما الحاق اسم الفاعل وكذا الماضي في قوله تالفة
وامن سعدك ان رحمت متبعا لولا ان لم يكن للمصابة جازا **قوله** اشارت بوجه كما
يفيده صدر البنية **قوله** يا ليت لم يمت فيكم خيفة اي يا ليتني اعمد حال كوني خيفنا
تكم جواب هذا الاستفهام واما جعل البعض متبعا للمعنى خيفنا لمفعول مفعول فيكم
عليه عدم ارتباط قوله بلامن فيجاء عليه على ان الرقعة في الترميم خيفنا
في ليت مفعول مع وفاء الاستفهام بخوليت مفعول انا ليتني ام لا فذلك الاستفهام
مفعول مفعول في وخبر محذوف وجوبا بلا سادسده لكثرة استعمال هذا
اسم ومن فاء طلت غوب التوكيد محذوف فون الجمع تنوي الاصل في الاول
لا لفظا ساكنين وكذا اقبل كما يفيد كلام السيد روي اقبالون وقول الهو
اي عيان الولد الذي جعلته تلك المدة من طلبة كما قاله السويطي والاسم
مرب بالواو ولو كان مفعول الاعراب في حرف بالحركة ولم يكن مفعولا كالمضارع
لان الاصل في الاسم الاعراب بخلاف الفعل وجب انما ماضي في الاصل
بالاخر بان يجوز ان يكون اقبل انا خذفت هزة انا اعتباطا وادغم استويين
في التثنية وفي معنا الاحتمال من البعد والخاتمة لرواية اقبالون ما يصح
الاستدلال المبني على الظن قد بر **قوله** فساد وشبهه من ذوقه ما برز المضارع
لفظا ومعنى **قوله** قصد كذا اي وضمه افراد بعض انواعه من غرضين
لانما البسقى قبل اعتبار خصوص هلافة من العلامات الاربع ومع تقييده
بعد اعتبار خصوص العلامة التي تقتضي اذنا الاعتراف خصوص تالفة الفاعل او تالفة
التأنيث اسألته ثمن هذا التبني بكونه الماضي او خصوص نون التوكيد
بقي بكونه المضارع والامر او خصوصها المخاطبة فذلك خبطا فقولنا
في ضمن افراد ما قيل من ان الجنس الماهية الذهبية وهي لا تحقير العلامة
تقدم خصوصها في الخارج ويقولنا بعضنا نون في ما قيل من ان الجنس
في ضمن جميع افرادها وضمن الفعل في ضمن جميع افرادها لا يلحق بواحد من
العلامات الاربع اذ لا شيء منها يلحق الانواع الثلاثة جميعا اصل المضارع
المسوق كونه فعل قسيم المعرفة اي الاسم والحرف **قوله** وبما متعلق بكني
ان قلت يلزم عليه تقديم مفعول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو مفعول قلت

من هذا التقديم مقتضى هذا الضرورة أو لكون المول حارا وجرورا والنظر في
 يتضح فيها مع ان نسخ هذا التقديم احد مذهبين ولا ينبغي جواز وهو الاصح
قوله فلا تجد غير هذه إشارة الى ان الباقي قد لا يختصاها واخر على المقتضى
 عليه **قوله** ما باب الحكم بالجميع اي بكل فرد قال شيخنا السيد ولا حاجة لتكون
 ابا معني على لان العلامات متعلقة بالعلوم به لان المعنى الفعلي ينبغي بكل ما ذكر
 وقول لا بالجميع اي لا تضاد معيارها الهيئته ان اجتماعية افي هي اصله
 من اجتماع هذه العلامات وقوله وكذا واحد في بيان حاصل المعنى ولو قال
 اي الفعل ينبغي بكل واحد ما ذكر كان اوضح كما علم مما قدمناه من هذا
 السيد **قوله** سواء ما سوي جز مقدم وحرف مستد امر قولا في الحد فاعنه فهو
 اكسبة اوان قبل ان يتصرف سوي كما هو الراجح **قوله** اي سوي ضاللي العلامات
 اشار بذلك الى ان ما قاله ابن هشام من ان في كلامهم انهم حذفوا فاقين
 واستعديس وحرف سوي ضاللي علامتها ولو لم يجر على ذلك اقل فانه
 قد علم من قوله وسلم فعلهم حرفا كالم ان كذا من الثلاثة خير الاخرين فقط
 وادرك عليهم في نكته انه علم من قوله وسلم في انهم ان حرف سوي قايي
 علامات الاسماء والفعل للتعلم بان مقابل الشيء لا يقبل علامة فاذكر في
 التمهيد من هذا الا ان يقال ان في هذه التقديم إشارة الى ان علامة الحرف
 مجردة عن قولها فلا فترما ولها اقل ان الله بعد اي علامة تحريرية في فترما
 بيان للمقصود من التقديم ومنهم من جعل فائدة قوله سواء ما اخرج في
 التمهيد لتعظيمه الى اقسام الثلاثة لا يقال هذا اسأل الله لانه لا ينبغي
 من اقسام علامات الاسماء والفعل لانه يقول بغير تقريب الحرف فترما سواء ما اخرج
 كلمة فترمة بقرينة ان الحرف من اقسام الكلمة والتقدير الحرف فترمة سواء ما اخرج
قوله السبع المذكورة في وان كان بعضها حروفا في الواقع الا انها لم تكن
 علامات حروف كونها حروفا حتى يفرق في لزوم الدور في جعل عدم فترما
 علامة الحرف بل بعنوان كونها الفاظا معينة تعظم النظر عن كونها حروفا ولو
 اتفق ان السبع المذكورة لانه في علم في العلامات وحصلها عاملة للعلامات
 التي لم تذكر هنا كان في الكلام احاد الفعل يجوز واورده على كلامه ان الاما
 ما لا يقبل بيان من هذه السبع كلف وعوض فوجد وبعض اسم الفصل

واجب

واجب بان هذا تعريف بالاعم وهو جازع عند المتقدمين لافادته التميز
 في الجملة وما قيل من انه يودي الى خطأ المتدبر ان مقتضى حرفية بعض الاما
 دفع بان التوقيف النقي لا يستغني عنه المتدبر كما في بيان السبعة ما
 استغنى عنه العلامات المذكورة وتوجب عن اصل الابدان بان لا تضم
 ان ما ذكر لا يقبل الاسماء اليه لان المراد بقول الاسم ذلك ما هو اعلم
 من ان يقبل بنفسه او معرفة او بمعنى معناه فقط وعرفه وحسب تقبله بمراد
 وهو الوقت الماضي والوقت المستقبل والكان ولم الفعل يقبله اما
 مجردة وهو المصداق ربنا على ان مدلوله الحرك او بمعنى معناه بيا على ان
 مدلوله لفعل وفعل معنى معناه المعنى التخصيص لمعناه فترمة **قوله** اي
 علامة حرفية ان لا يقبل فترمة او قد علم ان عدم قبوله اذ لا يصلح علامة
 للحرف بغيره بان عدم لا يصلح علامة للوجودي واحسبان ذلك
 في عدم المطلق وما هنا قدم مقتضى **قوله** ثم حروف على ثلاثة انواع اشار
 الى تعداد اقسام الثلاثة ولك ان تجعل نكته الاشارة الى ان الحرف يحصل
 وعامل العمل الخاص بالاسماء وعامل العمل الخاص بالافعال فكل من يدعي
 هذا تركه العامل العمل المشترك ومزاد ان بالانواع الانواع اللغوية
 وهي الاصناف من الشيلا المنطقية لان الحرف نوع من جنس الكلمة في
 الكليات المندرجة تحت النوع ليست انواعا بل اصنافا من الانواع الثلاثة
 التي ذكرها الله تعالى فانه لا ان المشترك امام العمل لا عدله وهو اصل
 فيه كمال وبل او عامل على خلاف الاصل كما ولا وان المشبهات بليس او
 المختص بالاسماء اما عامل العمل الخاص به وهو الاصل كفي او غير خاص كان
 وافترقا او ممل كلام التبريد والمختص بالافعال كذلك كفي وبن وقد
 وما يدعي الاصل لا يسيل عنه وما جاء على خلافه يسيل عن حكمته فالغنى
 الاصل وشبهه كماله **قوله** لا نظرا في اضلالها من الاختصاص بالفعل لما
 كان اصلا ما ذكر لا في الاصل بمعنى قد كما في هل او على الامساك وقد
 مختصة بالفعل لكنها لما تطلعت على تميز الاستغنى عن اخذ رتبته عن
 الاختصاص **قوله** الذي لم يندل على اختصاصه بحسب الاصل بالفعل
 الاستغنى عن التبريد بقرينة كوفي الم نخرج لان الاستغنى عن التبريد

حمد الخطاب على الاقرار بالحكم الذي يعرف من ابيات كافي المشرح كمن
 صدره ليس اسد كافي او كافي قوت انت قلت اخذت في واي المشرح
 ووه اسد لا حمل على الاقرار بما يلي الهمزة واما الاورد مثل هذه الا
 واما اوي الهمزة ضد المقر به في مثل هذه الايات فلو كانت
 على صورة ما يدرجه المضمم اليه على اصغاه اليه واذعان الحق الذي هو
 المقر به فاعرفه وقال شيخنا السيد الاستاذ دام لاكار اي لاكار في الروية
قوت كيف وجب تسمية محل نصب لغيرها مفعول تربة المفعول بالاستفهام
 وكنت في محل نصب على حالة من فاعل وجب **قوت** في خبر هل زيد الكرمه
 واما ان يرد يد لان على ان هل يجوز ان يفسر لفظ اسم بعد فعل اختيار
 امر مفعول كان او مفعول وان يكن في هذه الصورة ان يفسر بغير فعل
 وهو مذهب الكسائي ومنه يجب ان الفعل ياتي وجد في جزها لا يجوز ان
 يفسر لفظ اسم في الاختيار وان لا يكون ان يفسر بغير فعل **قوت** وذلك في
 المذكور من الجواب السبق على المفعولية عند حذف في هل زيد الكرمه وقوت
 السبق على الناعية المحذوف في هل زيد قام ثابت لانها هي هكذا ينبغي
 فهم العبارة وما قاله البعض في جملها غير **قوت** في جزها اي قرب جزها
 لا شغل جزها او الما يجزها تسمية اي الترتيب التي هي فيه **قوت**
 ناهية ان عطفه عنه تركا في مقابلة تركية **قوت** ختمه كما لا يخفى
قوت لا يعلق الا في الالف السابقة **قوت** الاعيان فتمت اي ولو قد را
 على ما ينبغي عليه ان قيل من مذهب الكسائي اما على مذهب سطله في
 الاعيان فتمت لفظ **قوت** حق الحرف المشترك الاله مال استظم بضمها
 حق عدم العمل الخاص لعدم العمل مطلقا **قوت** ان يعمل العمل الخاص
 لتظم مزية الاختصاص لانه على قوة تأثيره في القيل المختص به **قوت**
 معارضه محل اي معارضه مفعول في الاضافة لبيان او تحمل على ليس المعارض
 فالامانة من اضافة الصفة الى الموصوف والمحل المعطوف على المعطوف
 كل انفي **قوت** ها التنية بالقصر ولا يجوز ان لا ينعى على الكلمة المركبة
 من ها وانف فكر في اضع الى التنية اضافة النال الى المدول ينعى
 اراد به ولو قد اقتضى ان لنا مفعولة تكون للتنية وليت كذلك اذا

يس **قوت** واما المرفوعة فيه بالمرفوعة مراعاة لذهب المع من عدم اختصاص الموصوف
 بالاسماء ولا ترد ان الزائدة لا تاتي الاصل المرفوعة من اضافة في عبارته فان
 ما عارض به البعض **قوت** يقتضي ان الستة ووجه الترتيب في التنية وال
 واحرف المضارع ان العامل يتخطاها ومن فاعلها ووجهه في قوله
 والسن والوقوف ان قد تقيده قرب الفعل من الحال او حقيقة او تقيده بغير
 فيقد ان تاذر في الفعل واحد السلافة منزلة كالمعولة وضاع على خبر وقوت
 او حقيقة او تقيده او يفسر ها كمن في كون احرف المضارعة منزلة بوجه نظرها
 اجزاء المضارع حقيقة لا تتردد وقوت لتزيد من او رده عليه بعضهم
 ان ذلك انعقد رتبة لعلها في المضارع مع كونها بمنزلة الجز لانها
 موصولة وان عدل عدم على تلك الحروف بالانحصر في مدحها والخوض
 للشي كالوصف لولا الوصف لا يعمل في الموصوف قاتل **قوت** لا يذكر في موضع
 من شبه ان واحرفا بالانفعال في التنية وان يشهدك او كد وليت
 الحان وعلل ارجى وكان شبه ولكن شئت ركة ومن ياية حرف المد من
 ادعو **قوت** وانما علت من السبب هو السواي جري في ان وكذا وان
 انما صان للمضارع اي في دون الجواب فتدبر **قوت** لانها بمنها ها اي ملازمة
 لمعناها اي كسرها معانها ولو مطلق التنية فلا يرد ان لا يني كسرها من مطلق
 التنية **قوت** شرف وسبق الاستقبال على المضارع فان التقيد المستعمل بضمها
 مدد اذا كان التنية المستقبل والماض واحد اذ كان مفعولها كالمضارع
 وعند فاما في سابق قال التنية وبتجمع بين التولين **قوت** معارضة الامم
 اي المصوغ للمفاعل لفظا نحو افتته في الكنائس والحركات وعدد الحروف
 يتبع النظر عن خصوص الحركة وحرف ومفعولها لانه كل منهما اعلى من حال ولا يجر
قوت لم الثانية الصفة لا زفوت **قوت** وبما في ال فقال الاضافة تسمى من
 التسمية **قوت** بانها المذكور انه قال للمفرد الذكر والمفرد الناة المتقدمة
 بتوحيها على اناس باب استعمال المشترك في معنيه كما مر ولا يجوز ان تكون
 لتجنب لغير التا خاصة بالاسم فيه كما قال الما في **قوت** فهم من اللفظ
 اي باعتبار لفظه ومنه فلا يرد الامر المستعمل في غير التسمية لان عدم
 ختم الطلب منه باعتبار التسمية لا الوضوح على ان التسمية انما تمنع ارادة

المسمى الحقيقي لا ينفك عن اللفظ والامراد بقوله من اللفظ من
 صيغته فلا ينفك المضارع المقرون بلام الامر لان اللفظ ليس من صيغة
 المضارع بل من اللام **قوله** وقيل لا ينفك التوكيد صريح في قبول هذه وتعالى
 الصحيح من فعلية ان التوكيد وان لم يسمها به قاله الرواد في قبول
 هاتين وتعالىين باعادة اللام المقترنة كما تقول اربعين واخيراً **قوله** والرد
 اي كما حصل من اخذ الامر في تعريف فعل الامر لا ينفك وهذا يخرج على غير
 الامر في قول ان امره بالامر المعنوي الذي هو الطلب والعلم الامر لا ينفك
 والعمد به المعنوي **قوله** فان قلت الكلمة في لفظها تكلم المص على مفهوم هذا التفسير
 كما تكلم على مفهوم قبل ان يكون تكلماً على مفهوم بقوله فان قبلت الكلمة فيكون
 الاسم ذلك بعد قولك الذي والامر **قوله** او فعل يجب فيه ان يكون
 اسوة على فعل التمجيد واللام في قبول الكلمة اسوة في الشا والكان عليه
 ذكر اسم الفاعل والماضي لورود التاكيد بما به تدور اقسامه تركه في
قوله كما استقر في باب **قوله** والامر مبتدأ خبر هو اسم وجواب الشرط وفعل
 عليه خبر وكان قول اسم ليس فعل امر إشارة الى تقديره ومن جعل هو اسم جواب
 الشرط صارت منه العلة المصروفة من قولهم بني اقم مبتدأ وشرط وجات
 المبتدأ بعد ما كان لم ينفك ما وقع بعد بالغاوم يصح كونه ان شاء كان خبراً
 واجراً بعد وفعل آخر بالغاوم يصح كونه أداة كان جواب الشرط
 واخر من حذف كذا اداة السمع وفعل مستحق السمع عن سجد من الفقيه ان
 اعترف اداة السابعة مجموع الشرط والجواب وهو التمجيد عندي ثم **رأيت**
 صاحب المعنى في طائفة الباب انما من جزم به هذا وجوز ما جوزه البعض
 وما منعه في قول اسم معنى اللفظان من هذا هو الكلام فعمل ما تقدم البعض
 في اداة الاو على التقديرين ثالثة وهي ان يكون المبتدأ اسم الشرط وفي
 خبره ثالثة اقوال قبل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعها والافصح
 الاول فيكون من خبر المبتدأ باسم فاقدم **قوله** اي اللفظ المالك
 بنفسه فيخرج لام الامر لان دلالة الحرف في كونه إشارة الى ان في
 كلام الله حذف مضاف اي دال الامر وان المراد بالامر الامر المقرون
 لا الاصطلاح في خلاف من افادته بين السبب والخبر وفي عبارة قبل ان يكون

ينظر وضع
 باب امر

اسم الفعل لا معنى للفعل لا لفظ ويوافق قوله بعد الدالة على معنى المضارع في
 قوله الدال على معنى الماضي وفي قوله الا في فان معناه يمكن وقوله صانه
 اقبل في مثل ان قد لونه لفظ الفعل وما هو الراجح قال محمد بن عبد الله بن كليب
 على التمسك في كل معنى اسم كان او فعل او حرف فانه اسم علم في نفسه ذلك
 اللفظ من حيث دلالة على ذلك الاسم او الفعل او حرف كما تقول في قولنا
 خرج راس من البقرة خرج فعل ماض وزيد اسم ومن صرفه ففعل كلاس
 الثلاثة فكذلك عليه لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ شرفاً ولا فحشاً
 من معنى معناه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع لا سيما في غير الافعال
 تعلقته بمراد بها الافعال من حيث دلالة على معانيها وسورها سيما الافعال
 فصح مثلاً اسم موصوع بار اللفظ سكت لكن لا ينفك ويتقدم به نفس
 اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل يقصد به سكت الدال على طيب السكون وتي
 يكون معناه انه اسم لا سكت كلاً ما ما في لسان سكت الذي هو اسم لا سكت
 الذي حصل امر في قوله سكت فعل امره وتي قولان اشران لكون مدلوله حدث
 وكون اسم الفعل فعلاً فالقول اربع كافي الرواد في **قوله** هل مصدر ميمي
قوله اما مصدر فيه اه المقصد رتبة على الامر بل نائب مائة التال
 عليه وهو فعل الامر قال الرواد في ويمكن دفعه بان يراد بالمراد
 الدلالة ولو اعتار السابعة عن الدلالة **قوله** نحو منه وجه من لوسل بنزال
 وراكه كما حصل صاحب التوضيح لكان احسن لان السابعة وجه وجه من على ما
 تقدم بقوله التنوين وفي وجه من ثلاث لغات مكون اللام وفوق مائة ولا
 تنوين وكلام المص بتلك الاولي والافصح وكذا النائية باسمي اللغة اقلية
 ونقل سجعنا السبع لغة رابعة في بيان ما عينا وانظر ضبط اللام على هذه
 اللغة **قوله** معناه اقبل او قدم او جعل يشعري على الاول يعني وعلى الثاني نفسه
 وعلى الثالث ما **قوله** ولا يحمل في قول كأم **قوله** كذلك كما تقول **قوله**
 كذاه الا وفي ان يقول قال اربع ربي ولو سكت التفسير بالثلاثة فانه
 ما كان منه لذي معنى فاسم كنهية وجه من اي وما كان من الكلمات الدالة
 على معاني الافعال الثلاثة غير فعل للعلامات المذكورة للفعل فمن اسم ميمي
 عن شرط اي علامته **قوله** اسما الافعال الثلاثة يقع جزم الثلاثة

قول كما استعمله اي من قول الساطع في باب العلم والفعل وما معنى افضل كالمعنى كذا
 كونه وهما في هذا **قول** ان كان اي هذا لا يقتضي الذات اي ذات الكلمة **قول**
 وما عديته اي عديته او خلاص من عدا او ما عدا او ما عدا وجب من هذا **قول** لان
 عدم قبولها لتعارضه في اي كاعتقده سبحانه وبسببه وحق ما عديم عدم
 قبول خواص لا يحتمل التزام طريقة واحدة **قول** نشأ من استعمالها في البحر في اي
 من استعملها ما ذكر استعمل في المثال التي يلزم طريقة واحدة **قول** واعلم انه
 منزه لا لا زمة اي الغالب فيها ذلك كالمعنى ما عديته اي واستعماله في لزوم
 العلامة لا يوجب اشتراط اللزوم وهو المعنى كونه اللزوم اعم والفعل المعنى
 والاعم ينصرف عن الاحتضار في طريقة في اطراد الشيء في التزام وجوده
 هو دسني اخر وانكاسه استلزام عدم عدم سخا في قول ان اي يلزم
 من وجودها الوجود تفسيره في المطردة وقول ولا يلزم من عدمها الوجود
 تفسيره في ولا يلزم انكاسه على اللفظ والشرطية لكن في قوله ولا
 يلزم انكاسه في انه ولو قال ولا تنكسر كان مستقيما كما علمت من
 الا انكاس استلزام عدم لعدم كونه ساعده لقوله **قول** مساوية للآراء
 اولان لا وهو المعنى اي والمزوم المساوي للآراء مطرد منعكس فيقول
 العلامة غير منعكسة فلهذا ان لم تكن مساوية للمعنى واجابهم في كونه
 بان قبول ذلك مع كونه علامة لم يشرط لآراء من عدم العلامة القول لعدم
 من جهة كونه شرط لا زكالا من جهة كونه علامة اذا الشرط يلزم من
 عدمه لعدم **قول** في احتضار يرد بالاحتضار ما هو المتبادر وهو ما يبع
 حمل الاعم عليه في ما يلزم من وجوده وجود الاعم من غير عكس **قول** وهذا
 هو الاصل اي انكاس **المعنى** **التي** اي من الالهي والفعل بذكر هذا
 العرب والمبني من الفعل بفتح نقول وفعل امر ومبني لها والضمير في ان
 عربا في وانكاسه على الاسم وفعل ذلك الفعل هنا استلزام في تفسير الاحاف
 اليه وانكاسه في انكاسه البعض في العرب والمبني على ما يفهم من قوله
 الترجمة للعرب والمبني المصطلح عليهما والاشتقاق لهما في الاصطلاح
 واللفظي ولا ينفك في الترجمة بمعنى المعنى وفي قوله العرب والمبني استلزام
 مفعول بمعنى اللفظ **قول** فوجب ان يقدم في اي عكس ما قبل للمعنى حيث

مربط

اخر

اخر بيان الاعراب بقوله والرفع والنصب في فني كلامه تلويح الى اعتراضه ان
 هناك عيبا في اعم واحاد **قول** عند سم بأنه ليس المراد هنا بيان العرب والمبني
 من حيث انكاسهما بل بيان الاعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق من رايه
 على معرفة المشتق بل من حيث قبولها الاعراب والبناء وبيان سبب القول
 وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا افعى تقدم بيان
 العرب والمبني على بيان الاعراب والبناء فلهذا لا جرم انما على الكلمة لان
 من عرف اولها قبل الاعراب وقابله تاليه اجر الاعراب على قوله وفيه
 عن عديته لان اجر الاعراب على الكلمة وعدم اجريه على ما قبلها وعدم
 قبولها فلهذا اي اولها القابل لغير القابل ثم بين الاعراب وعز قال سم
 فانه فانه في غاية البرقة والنفاسة غفل عنه المتعدي عما ذكر وقيل ان
 قدم العرب على الاعراب نظر الى تقدم العمل على القول وفي قوله في بعض
 كلام الله يؤمن ان المعنى افضل الكلام على الاعراب مع انه سياتي في قوله
 الرفع والنصب في ودعواه الالهي منوع كالمعنى من مدد القوة **قول** اي بان
 هذا النصب بالمعنى الاصطلاحي عن ان الاعراب لفظي كما هو الصحيح ومنها قدم
 معنى الالبان والانسب به على المعنى في **قول** اي انه اقر به لان
 ايان ياتي بمعنى فعل ولا زكالا بمعنى ظمير او اجل يقال العرب زيد وانه
 اي اجالا وفعل من مكان في معانيها الي **قول** او زكالا في قوله
 يقال عرب غير مبني بانه في باب فخرج اي قد كثر في القاموس **قول** في اعطى
 العربون ليعقبن وبهم فكون ويقال لربيعان نعم فاسكان ذوات
 العرب في اللغة ففهمه ست لغات او لم يلحق في الكلام هذا الزم
 للمعنى بالقرينة لان تارة بالبناء في الكلام بالبناء في بعض النظر
 عن احوال واطر **قول** حاجته اي سمي بفتح وانه لم يكن حاريا يصر
 على الواو من جالوكه لوجودها قبل دخول عامل الرفع اذ في التوسعة
قول لبيان مقتضى العامل في مطلوبه في العامل كجوابه والبناء والمقتضى
 العاليية والمفعولية والامانة العامة كافي في العرب والاعراب
 الذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب وكذا في هذا التفسير يقتضي
 اطراد وجود الثلاثة اعني المقتضى والاعراب والعامل مع كل مرتبة

وليس كذلك بل هو اعلى فقط لعدم تحقق التقدي في غير ضرب زيد وخرج
 به من القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناصفة والخاص من التناظر
 وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والادغام والتخفيف من
 قدر العامل بما يفسر به ابن الجاهل وهو العلة وهو ما به يتقوم المعنى
 المعقول للاعراب بدون الدور كما قاله سم لاخذ الاعراب في تعريف العامل
 واخذ العامل في تعريف الاعراب قال الا ان يعمل التثنية لفظا ولم يقو
 ارباعا لعدم دخول حرف اذ لم يتقوم بما معنى يقتضي كبره كما مر فان قيل بالطلب
 الا ان يخصص لم يلزم الدور ولا التقوية **قوله** من شريكه بيان لما **قوله** او سكون او
 حذف قال المراد ان يكونا منطويين اي لا يورثان اسما واللفظ بهالات
 من سعة يقتضيه او حرف علم بهما او من حيث ان اللفظ سعة من
 عمل **قوله** والحركة اي وجود او عدمه ليدخل السكون وكان الوجه
 ان يرد في الحروف اي وجود او عدمه ليدخل الحذف وجبه جامعة
 والبعض الاقتصار على الحركة بانها الاصل في اللفظ وان فقد تكونت
 كمنفعة ما لا ينصرف وكسرة جمع التوث السام لا يذغ احصية زياد الحروف
قوله تغييرا لغير الكلم او رده عليه ان التغيير لغير افعال ونحوه في قول
 جده على الاعراب الذي هو وصف الكلمة **قوله** بان المراد به المعنى لغير
 بالمصدر وهو التغير او مصدر المعنى للمفعول ولست كل البعض قول
 التور ان الاعراب وصف للكلمة واما في الجب التغير بما يصح وصف الكلمة
 به بان الاعراب مصدر اعرب اي غير لفظ واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا
 الكلمة يدل على هذا قول النحاة من اللفظ مبر به بصيغة التثنية وقد مر هذا
 بان الفصل في المعاني الاصطلاحية كونها اخف من التثنية لا يتاخر بها
 فالنبي ينبغي انما المصدر على لفظه وعدم ارتكابه التاويل فيه واما القول
 يرد على هذا البعض قول النحاة من اللفظ مبر به بصيغة المفعول فانه لا يثبت
 من البناء وهو مصدر اصطلاحا على القول بان مقتضى لزوم افعال الكلمة
 واحدة تحت لم يدل قولهم بنى على ان البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم مبر
 على ان الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحا وصف للكلمة
 بدليل يبرهنه له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحركة التغير يعني

الذي هو وصف للكلمة
 قاطعا لا يلائم الكلمة
 حارة والكلمة

التغير يكون الاعراب اصطلاحا مقول من وصف افعال على وصف الكلمة فربما
 ان مقابله وهو البناء كذلك وارجح على الاصل من اخصة المعاني اصطلاحية
 ان لم تقم فربما على خلافها ويكون قولهم مبر وبني باعتبار حال
 ما قبل الفعل كما نقول بالنقل وبنا اعتبارهم في قولهم مبر وبني حال
 ما قبل الفعل على القول بان الاعراب والبناء لفظان وليد للفظان
 كقولهم هذه الكلمة منونة مع ان المتولين اصطلاحا لفظان مخصوصة نعم ان
 اول اللزوم في تعريف البناء بالازام انه فرع عن هذا اللفظ الازاد في
 كان كل من الاعراب والبناء وصف للفاعل وكان قولهم مبر وبني باعتبار ما
 بعد الفعل ايضا كمن في حقه فانه تناسل القولين عليه وتواردتهما
 على محل واحد اعني القول بان الاعراب والبناء لفظان والقول بانهما
 لفظان فربما عليه على ان كل من الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم فربما لا يكون
 على ذلك بل على ان كل من الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم فربما لا يكون
 بقرينة اختلا فيهم في انه معنوي او لفظي ان فعل الفاعل معنوي قطعا
 هو تحقيق المقام واللام ثم المراد بالتثنية لا يتقبل لا يتقبل ولو من التوث الى
 الرفع او غير ذلك بان التثنية لا تشمل في سحان اللزوم انفسه على
 المصدرية والاضافة في اللفظ للكم للجنس فانه في الافتراض ان البناء
 يقتضي توقف حقيقة الاعراب على تثنية لان اوضح انه ليس كذلك وفي
 اشارة مقابلة الجمع يلزم مقتضيه لنفسه احاداً فانه في الاعراض
 بان البناء تثنية ان لكل كلمة او اربعة ان الكلمة الواحدة ليرفعها
 الاخر واحد والمراد بان هذا حقيقة او تثنية لا يثبت ليدخل الافعال
 الخمسة فان اعرابها بالثنية وحذفها وهي ليست الا حقيقة لا يثبت
 الفاعل وهو انما يأتي بعد الفعل لكن لما كان الفاعل الضمير في الخبر
 الكلمة كانت التثنية لثنية الاخر والمراد بتغير الاعراب انما يتغير ذاتا
 بان يدل على حقيقة حقيقة الاسماء الستة والثنى المرفوع والمكسور
 او كذا في المعنى المنصوب والمجوز كما اوضحته بان تتدل حركة حركته حقيقة
 كما في جمع التوث السام المرفوع والمنصوب وكلما كان في جمع المنصوب
 المجزور وانما جعل الاعراب والبناء لفظان لهما وصفان للكلمة واوضح

متاخرين الموصوفين **قوله** لا اختلاف العوامل الداخلة عليها المراد بالاختلاف
 لازم وهو الوجه بعد المصير في اول احواله اعادة السوف في منه قوله
 جواب اعتراضك الذي وال في العوامل المحسوس والمراد بدخول العوامل
 على الكلمة طلبه اياها لتعمل العامل المصوب كالا متدا والاصل المتأخر و
 بقوله لا اختلاف في التغير لا يتبع اوله ولا يتبع اخره **قوله** لفظا او قدرا الاول
 انما راجع الى تغيير واختلاف العوامل بعد كل تغيير لفظا في زينة
 وتغييرا في القتي ووجود العامل لفظا في جازية وتغييرا في زينة افرية
 وحصل التغيير لفظيا وتغييرا في عبارة امة من جهة وقولها والاطم
 من جهة اخرى انما منصوبان بنوع الحروف في ذلك ضعف من جهة
 اللفظ بسبب ان المصوب يتبع ما على الراجح ويصح ان يكون مفعولا
 مطلقا على تقدير اي تغيير واختلاف لفظا او قدرا **قوله** اقرب الى
 الصواب يقتضي انه ليس بصواب لان الاقرب الى الشيء هو الذي
 ويمكن دفعه بان الكفاية هنا اعتبارية والمعنى ان الاقرب الذي
 هو الصواب باعتبار كونه اقرب الى الصواب باعتبار نفس الامر وهو
 يقتضي ان الثاني اقرب الى الصواب وهو كذا على تأويل الاختلاف بان
 لا ينافي اعتراف السامع عليه بهذا التاويل فاعتراضك عليه يقتضي
 فلا الثاني لا يقرب الى الصواب انما هو باعتبار الطول قطع النظر عن
 التاويل ولاشارة الى امكان جواب عن اقرب فالتاويل فالتاويل
 من تأويلهم التاويل لا حجة الى دفعه بان افضل التفسير على ما به فالتاويل
 بعد التاويل السابق كانا متساويين لا اقرية لاحد منهما في الاقرية اقرية
 الاول ج باعتبار عدم احوال التاويل **قوله** الثاني لان المذهب الثاني
 لان تفرقه اصل المذهب الثاني او المراد لان المذهب الثاني يقتضي اعتبار
 التفرقة عليه فانهم **قوله** التغير الاول اي الاستقلال من الوقت الى الزمان
 لم يتغير بعد اي الا ان التغير الاول اي لان حقيقة اختلافها
 انما خلف كل قبحها الاخر **قوله** على صفة اي حاله وحالها من صفة وخير
 بقوله على صفة فمنه اوضح لا على تلك الصفة فلا يسمى بالصفة في قوله
 اي مدة طويلة فالله اعلم ولم يتغير بالبيان المسبوق لستما في الدوام ابراهيم

ثاني كلام

فان الدوام

فان قلت التغير بالثبوت يوم ان المراد ما يقابل الاستعدادات الثابتة لفظ
 مائة من ذلك وهو لزوم عدم الثابتة في قوله على صفة اي على صفة
 يراد من الثبوت ما قابل الاستعدادات الثابتة لفظا **قوله** لا ينافي
 من قوله ووجه سمي على ثبوت ما اعترض به البعض **قوله** لا ينافي
 خرج به الاعراب **قوله** من سببه الاعراب بكسر فسكون او بفتح فسكون
 في كونه كحركة او سكونا او حرفا او حرفا من بيان مكانه وليس اي ما
 جي ب وقوله حكاية لحي لا اجل الحكاية كافي من زيد ادكاه من قال
 ريت زيدا او لا يتبع كافي به بكسر الدال ابتداء الكسر اللام في نقل
 كافي من ادق بفتح ميم الائمة اليه النون او التثنية من التثنية السان
 كافي الضرب الرض من هذه الحركات ليست اعرابا ولا ينافي الاعراب وانما
 مقداران منع من ظهورهما هذه الحركات ولا ينافي هذا اسليا من تعلم الا
 والتحليل من حساب السامع حركة لان ما منا فيها ادكاه التثنية والتثنية
 والساكنان في كنهين وما سمي في حيا او كان ذلك في كلمة وكان عليه
 ان يقول ولا مضافة ولا وقتا ولا تحف ولا ادعاما ذلك درج على
 التغير بالاعم **قوله** لزوم اخر الكلمة كان الاول لفظا اخر لان المصير يكون
 حرفا واحدا كذا الفاعل والمراد بالزوم عدم التغير بعد فلا يرد ان في
 اخر حيث لغات الضم والفتح والكسر **قوله** حركة او سكونا كان عليه ان يرد
 او حرفا او حرفا وامثلة الاربع هو لا ك ل ر ح ا د ف خ ط ز ح ا د ف خ ط ز
 ا ب ت ث ج د ذ ه ح ط ز ح ا د ف خ ط ز ح ا د ف خ ط ز ح ا د ف خ ط ز
 لا و غير ذلك فليس التفرقة بالبناء الاصل فلا يرد ان لعمري انما
قوله لغير عامل متعلق بزم وخرج به نحو سميان والفرق بين المتصرف
 كذا سميان اعرابا كاسما في الاضافة والاسم الواح بعد لوله
 الا متاعه فان لزومه حاله واحدة للعامل وهو مخرج في الاول وبعث
 الطريق في الثاني والابتداء المالك **قوله** واعتلال خرج عن التثنية
 عليه ان المراد بالزوم لفظا وتغيرا هو متغير تقدير او ظرفا من
 قولنا لزوم فلا حاجة الى قوله واعتلال في اخرج ما ذكره من الاعتلال
 بان لا كان لازما بحسب اللفظ والاعتلال بحسب في الزوم اني يخرج مخرجا

٨٧

من الاول في قوله على صفة اي على صفة
 في قوله على صفة اي على صفة

لا منافاة لان شرطنا في هذا الشبه كونه باصل وضع اللفظ بخلاف وضع
 التسمية فانه عارض فضعف عن تاييدنا ولما كان التغيير بالوضع
 متغيرا على شرطنا في هذا الشبه اختار على التقدير بالعقل المتغير
 في مقابلة المتغيرين لعل الاتيان بهما الوصل او بما قبل حرفي لثبوت
 الكلمة ثابته فيكون لما نظر عيب الظن في الاعراب بالحركان كيه وديم فاشفع
 ما قلتم البعض عن الطلاقه وتكون عليه من استكمال الاتيان بالمرجع
 تحرك الاعراب في الاعراب وانما قدم الوضع في انكار كثيرين له فندعي
 المحسوس او فاما ما به لكونه في مظنة اللفظ في صورة وضع حرف المصدر
 بمعنى المفعل والاضافه بياثبه اي موضوع هو حرف ولا يستحق السببه
قوله قد وضع على حرف لم ياتسوس والاضافه على قطع اسيد ورجل من ذالها
قوله في اسمي جيتنا الا صافه على معنى من واستطرد صفة الاخبار باللفظ
 اليه في المضاف في الاضافه على معنى من فاما اذا كان المضاف انفسا
 للمضاف افاده الوجود **قوله** قوله ذكره بزيادة الايضاح لا لما قبل من
 انه لم يصح التنبيل لانه المراكح لفظ جيتنا والذي نراد لفظ علم كاسف
 فتكون التاويثية كالتاوي من زيد لا لاسم لان المراكح اسمي جيتنا
 التي نطق بها المصم وهو جيتنا المستعمل في معناه كافي قوله جيتنا يا زيد
 واتنا وانما السمان لانفس جيتنا التي نطق بها المصم هي يلزم ما ذكره على ان
 ارادة لفظ جيتنا ثابتا بتقديرا نقول انهم فلو لم ياقبل لم يتغير منه
 تقديرا نقول فاما **قوله** كتب هذا على مذاهب من اطلق ولو جرى عليه
 نقاد كالمؤلف والاصل في وضع حرف هو ارادة بان يصل اليه ثابت فانه في قول
 الصريحيين الاصل في كل كلمة ان توضع على ثلاثة اعراف حرف ابتدائه
 وحرف توقفه عليه وحرف يتوسط بينهما لان مرادهم بالاصل الكلام
 للبطح **قوله** او حرفي هما ظهروا كان ثابتهما غير حرف ليم وهو مذاهب غير
 الثاني وتبين ان الذي يكون الثاني حرف ليم كما حذر **قوله** واورد
 عن يودم في حاشية انه اعربوا ذلك مراعاة لاصلة كادعوه في
 التصغير السبب فاعادوا اليها في السبب على ما سياتي
 فقالوا في التصغير يدي ودي وفي السبب يدي ودي وكذا راعوه في السبب

على انه صفة للفظ ولا يصح فيه الجهر على انه صفة للمشي به لانا القاعده
 ان التشبيه في المعاني والاستقارح في الالفاظ وقوله المشبه متعلق
 بالمستقار وقوله في النفس متعلق بالمشبه ويصح تعلقه بالمستقار
 وقوله الزمور بالرفع على انه صفة ثانية للفظ ويجوز قرأه بالحس
 على انه صفة للمشي به بل المستقار بعضهم كمن يلزم عليه تفرقة
 النفوس المؤدية الى عدم قبول التركيب اذ لا يحسن ان يقال جاء
 غلام زيد القاص العالم برفع الاول على انه صفة للمضاف وجوز الثاني
 على انه صفة للمضاف اليه والمراد بالنفس هنا نفس المتكلم ان كان
 حادثا ونفس السامع ان كان قدما كما في الاستعارات الممكنة الواقعة
 في التركيب الغرائبية لان تشبيه احد المعنيين بالآخر وملاحظة
 العلاقة التي بينهما واضمار لفظ المشبه به في النفس منطوق فيه
 حال من نزل القرآن بفهمهم من حيث ان ذلك كامن في نفوسهم وبقية
 لهم فقط ما قبل قد يشكك ذلك في التركيب الغرائبية اذ لا يعقل
 انه تعالى يشبه احد المعنيين بالآخر ويلاحظ علاقة بينهما ويضم
 في نفسه لفظ المشبه به ويرمز اليه بذكر لانه مع ان ذلك يستلزم
 صفات تحقق بالحوادث **قوله** يذكر لانه متعلق بالزمور **قوله**
 من غير تقدير له الخ اي والارز الحظ بين الطرفين لان المعتمد كالتاويث
 وكأنه مصرح به وقوله في نظم الكلام اي في تركيبه والاضافه للبيان
قوله وذكر اللازم قرينة على قصده الخ لا يخفى عليك الفرق بين
 تقدير الشيء في التركيب وبين قصده من التركيب فليس هذا
 منافيا لما قلناه كما قد يتوهم كما انه ليس منافيا لما تقدم من ان
 في اللازم دليل على التشبيه لانه يلزم من دلالة على لفظ المشبه
 المحذوف دلالة على التشبيه فليتأمل **قوله** من عرض الكلام اي



بذكر لانه مع من غير تقدير له في الكلام وذكر اللازم قرينة على قصده من عرض الكلام

من طرفه كاوله واخره فالمراد بالعرض بضم فسكون او بفتحين الطرف
وان كان في الاصل بمعنى الجانب والتاحية يقال نظرت اليه من عرض
اي ما جانبنا وتاحية فيكون المعنى قد شبه الطريق بمعنى العرض
واسقار اسم المكتبة به للمثبه على طريق الاسقار الصريحية او
سبه الكلام بشي له عرض وطوي لفظ المثبه به ورمز اليه بذكر
لانهم وهو العرض على طريق الاسقار المكتبة فتأمل **قوله**
وحسينه اي وحسينه ذهب السلف الى ما ذكره وقوله وجه شبهتها
اسقار الخ قال المجد وفي الصنوبر رموه الى المسقار بالكتابة وانه
مراعاة لتاويله بالاسقار بالكتابة او نظر للمفعول الثاني قال بعض
المحققين واحسن من هذين الوجهين ان يكون الصنوبر اجزا
للاسقار بالكتابة في قوله الفعده الثاني في تحقيق معنى الاسقار
بالكتابة وكذا الصنوبر في قوله اول الفريده الثانية ذهب السكاكي
الى انها الخ واول الفريده الثالثة ذهب الخطيب الى انها الخ وبيد
ذلك ان ما في الزايد الثلاث تفصيل لقوله في تحقيق معنى الاسقار
بالكتابة الله وهو بعيد في الصنوبر الذي في هذه الفريده بعد التفسير
في صدرها بالاسقار فذكر **قوله** او مكتبة معطوف على قوله
بالكتابة فينصب عليه ما قبله والقدر اسقار مكتبة فانه
ما قد يرد على المعنى من انه حذف جزء العلم على ان صاحب الكتاب
صرح بان حذف جزء العلم جائز لغويته واختاره بعضهم انه معطوف
على مجموع قوله اسقار بالكتابة لا على قوله بالكتابة فقط لئلا
يلزم عليه العطف على جزء العلم قال ولا يرد انه يلزم عليه حذف
جزء العلم لانه معقد لغويته والمقدر لغويته في قوة المذكور في حاشية
فتأمل **قوله** ظاهر اما الجزء الاول اعني لفظ الاسقار فلان لفظ

المثبه

المثبه به يصدق عليه انه كلمة مستقلة في غير ما وصفت له فقد يرا
واما الجزء الثاني اعني لفظ بالكتابة او مكتبة فلان الكتابة في
الاصول الحقا والمسقار لا شك في حقا به لانه لم يصرح به واعاد على عليه
بذكر بعض خواصه **قوله** واليه ذهب صاحب الكشاف اي حيث قال
في الكلام على ينقصون عهد الله سماع اسقار النقص في ابطال العهد
من حيث تشبههم العهد بالجل على سبيل الاسقار بالكتابة لما فيه
من اتيان الوصل بين المقاهدين كما ان الجبل فيه اتيان الوصل
بين المنزلاتين وهذا من لمرار البلاغة ولطائفها ان سكتوا عن ذكر
الشيء المسقار ثم رمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فهو بذلك
المراد على مكانه كحسب سماع بقرس اقر انه فقيه تشبه على ان السماع
اسقار وهو صريح كما قاله السعد في ان الاسقار بالكتابة هي
لفظ المثبه به المتروك صريحا المر موثر اليه بذكر لانهم واما قد تم
المعنى الجار والمجرور لافادة المحص فلكانه قال واليه ذهب صاحب
الكشاف لا الى غير وعرضه بذلك الرد على من فهم من كلامه ان
الاسقار بالكتابة عذره لفظ الاطفا من مثلا من حيث كونها مرزا
الى اسقار السبع للمثبه كما تقدم وانما عبر عنه بصاحب الكتاب
اسقار الى انه حلال لطاقت المشكلات وكشاف لفظ المفصلات
وكان للمع محمود او يسمى جار الله اي جار بيت الله لانه كان في
مكة بجوار القبة المشرفة **قوله** وهو المختار لم يقل هو المختار بقرينة
على ذهاب صاحب الكشاف اليه لان التوزيع يفيد انه المختار من هذه
الحشية فقط في الايات بالواو تكثر طرية الاحتيار والمراد انه مختار
عندي او عند كل محقق وهو الاولى لان حذف المفعول يؤذن بالعموم
قوله الفريده الثانية بين المعنى في هذه الفريده مذهب السكاكي

يشترط ظاهر كلام السكاكي بانها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعائه عينه واختار رد الشيعة اليها كجعل
 وتبين استقارها بالكناية وجعلها على عكس ما ذكره القوم في نقل لفظ الحال بل ذكر

وما كان كلامه لا يفرج فيه بخالفة السلف ولا بموافقتهم بل عبا سر
 محتملة لها لكن الكثير من كلامه يعمل لموافقتهم والقليل منهم يعمل به
 لمخالفتهم راعي المصالح المجتهدين فذكر مذهبه عقب مذهبهم نظرا للمجته
 الاولى واخره عنه نظرا للمجته الثانية وبعضهم حمل القليل من كلامه
 على الكثير ورجعه لكلام السلف وهو الاول لانه لو اراد المخالفة لصرح
 بها وورد على السلف وذكر مستندا لمذهبه فالحمل على الموافقة اولى
 حتى تثبت المخالفة **قوله** يشترط ظاهر كلام السكاكي الخ اجماع المص
 بين يشترط وظاهره ان كلامه كاف في الدلالة على ان كلامه ليس
 نصا في ذلك زيادة في بيان الصف فاما **قوله** باللفظ المشبه
 الخ اي كلفظ المشبه في خوفه كلفظ المشبه تثبت بفلان وتوضح
 ذلك انه بعد تشبيه معنى المشبه مثلا وهو انقوت بمعنى السبع يدعى
 ان المشبه عين المشبه به وحسيند يصير للمشبه به فردان احدهما حقيقي
 والاخر ادعائي ثم يستعمل لفظ المشبه في المشبه به الادعائي فتدبر
قوله المستعمل بالرفع صفة للفظ كما لا يخفى **قوله** بادعائه الخ اي حال
 كونه ملتبسا بادعائه الخ فابا للملازمة وتوقا المستعمل في المشبه به
 الادعائي لكان اوضح وقوله ان عينه الصمد الاول للمشبه والثاني
 للمشبه به **قوله** واختار رد الشيعة الخ قد تقدم الكلام على ذلك
 فارجع اليه **قوله** جعل الخ لما ارتكب المص السامح في قوله واختار
 الخ تبعا للقوم بين المراد بقوله جعل الخ قالبا لتصوير ارد المذكور
 وحاصله انه يجعل التسمية قرينة للمكنية ويجعل قرينة التسمية نفسها
 المكنية ففي نطقه الحال كذلك يجعل الحال مستقار بالكناية ويجعل
 نطقه قرينة للاستقار بالكناية فتدبر **قوله** على عكس ما ذكر
 القوم اي جعلها كناية على عكس ما ذكر القوم لان ما كان

قرينة

من ان نطقه استقار لدلت والحال قرينة ويرد عليه بان لفظ المشبه لم يستعمل الا في معناه فلا يكون مستقار

قرينة عند القوم جعله مستقار وما كان مستقار عندهم جعله قرينة
 فاما **قوله** من ان نطقه الخ بيان لما ولا يخفى ما في عبارته من التبع
 لان تا الثانية لا دخل لها في الاستقار وقوله والحال قرينة من جهة
 ما ذكر القوم كما لا يخفى **قوله** ويرد عليه الخ اي في كل من الدعوتين
 المذكورتين الاول دعوى ان الاستقار بالكناية لفظ المشبه الخ
 والثانية رد الشيعة الى المكنية واستار رد الدعوة الاول بقوله
 بان لفظ المشبه الخ واستار رد الدعوة الثانية بقوله وهو قد صرح
قوله بان الخ وجود الباني ذلك ما يقتضي ان قوله ويرد من
 الرد لامن الورد وفي بعض نسخ اسقاط الباء وعليه فهو محتمل
 لان يكون من الرد او من الورد فاما **قوله** لفظ المشبه الخ هذا
 اشار الى قياس مركب من الشكل الثاني ونظمه هكذا لفظ المشبه
 مستقل في معناه ولا يثنى من الاستقار مستعمل في معناه ينتج لا يثنى
 من لفظ المشبه باستقار واجيب عن ذلك باجوبة منها ان لفظ
 المشبه مستقل في المشبه المتحد مع المشبه به ادعائه والموضوع له المشبه
 المجرد عن ذلك فلفظ المشبه مثلا مستقل في الموضع المتحد مع السبع
 والموضوع له الموضع المجرد عن ذلك وتوالتش بان دعوى الاحتاد
 لا تحتاج الموضوع عن كونه موضوعا له ومنها ان لفظ المشبه صار
 مرادفا للفظ المشبه به وحسيند يصير مستقار في المشبه مجازا فلفظ
 المشبه مثلا صار مرادفا للفظ السبع وحسيند يصير مستقار في المشبه
 مجازا وتوالتش بانه انما صار مرادفا ادعائيا لا حقيقيا وصيرورته
 مرادفا ادعائيا لا يترتب عليه ما ذكر ومنها ان قيد الحشنة ملاحظ
 في تعريف الحقيقة فهي الكلمة المستقلة فيما وصفت له من حيث انه
 موضوع له ولفظ المشبه مستقل فيه لامن هذه الحشنة بل من حيث

وهو موضح بان نطق مسفار الامر الوهمي يكون اسفارة والاستفارة في الفعل اللون الابغمية يبرزه القول
بالتبعية الزائدة الثالثة ذهب الخطيب الى انها التشبيه المضمي في العفس

انه عين التشبيه به فلفظ المسية مثلا مستقل في اللون لان حيث انه موضوع
له بل من حيث انه عين السبع ونوقش بانه بعد تسليم خبر وجده
عن الحقيقة لا يثبت انه مجاز وبالحجة فالحق ان كلام السكاكي هنا
مختل كما قاله بعض المحققين **قوله** وهو قد صرح الخ لوقال وانه قد
صرح الخ لكان انب فتد **قوله** بان نطق الخ يوجد من ذلك قياس
مركب من الشكل الاول ونظله هكذا انطقت لمقارن في الفعل وكل مقارن
في الفعل لمقارن ببقية ينتج نطق لمقارن ببقية واجب عن ذلك
باحوية منها انه يرجع عن هذه شبه في التخيلية لمصلحة الرد ونوقش بانه
تلاعب ومنها ان قصده الزام الجمهور على مذهبهم في التخيلية لا
على مذهبهم هو فيها ولا يلزم على مذهبهم البقية ونوقش بانه خلاف
ما هو الواقع من ان يكون هذا الكون مذهباً له كما يقتضيه قوله واختار
رد التبعية الخ ومنها انه يلحق ببقيةها للمكنية عن التبعية المعبودة فاصل
قوله مسفار قد علمت ان ثا الثاني لا دخل لها في الاستفارة وقوله
للامر الوهمي اي الذي هو النطق المتخيل وانما نسب للوهم لانه وان كان
من اعمال القوة المفكرة لكنه بسبب الوهم كما تقدم **قوله** والاستفارة في
الفعل يصح قرانه بالرفع وبالنصب وهو الاول لان الازام عليه يكون
اقوى لا فادته انه موضح بذلك ايضا **قوله** فليزمه القول بالتبعية
اي فقد وقع فيما مر منه **قوله** الزائدة الثالثة بين المقارن في هذه
الزائدة مذهب الخطيب **قوله** ذهب الخطيب اي خطيب دمشق وهو
حلال الدين محمد ابن عبد الرحمن القزويني قدم مصر زمن سلطنة
الناصر محمد ابن قلاوون وخطيب جامع القلعة وتولى القضاء بها وهو
صاحب التلخيص والاصح **قوله** الى انها التشبيه المضمي في النفس
اعتبر بانه ان ارد بالاصح التشبيه ان يكون امر كانه كلاماً مضمي

وحيدة لوجه لسميتها اسفارة الغريبة الرابعة الانشائية في ان التشبيه

لم يصدق التعريف على شي من افراد المعرف وان اراد به ان يكون بعض
امر كانه مضمي دون البعض الاخر صدق التعريف على غير المعروف فكان
ينبغي ان يقول التشبيه المضمي امر كانه سوى التشبيه المدلول عليه
بأشياء لا يلزم التشبيه به للتشبيه واجب بانا نختار الثاني ويكون
تفرعاً بالاعم وهو جائز عند المتقدمين من المناطقة او ان الالهي
واللهود التشبيه المتقدم في قوله اذا شبه امر باخر الخ وهذا هو
الاولى في الجواب **قوله** وحيد اي وحيد ذهب الخطيب الى ذلك
وقوله لا وجه لسميتها اسفارة اي لانها الكلمة المستقلة في عين
ما وصف له الخ او لتعادل الكلمة المذكورة والتشبيه المضمي في النفس
ليس واحداً منها والنسب بعضهم وجهاً لسميتها اسفارة وهو ان
الاستفارة مبنية على التشبيه فسميتها اسفارة من باب تشبيه
السبب باسم السبب ونوقش بانه يقتضي ان ذلك من باب المجاز لا
وليس كذلك ويمكن ان يجاب بان السمية كانت مجازاً ثم صار حقيقة
عرفية فيوجد لها من انفسار المص على نفي وجه تشبيهها اسفارة
ان للونها بالكنائية او مكنية وجهاً وهو كذلك لان الكناية في اللفظ
الحقا والشكل في حقا التشبيه المضمي في النفس هو كناية تقوية لا
فتد **قوله** الزائدة الرابعة بين المقارن في هذه الزائدة انه هل
يجب في صريح الاستفارة بالكنائية ذكر التشبيه بلفظه الموضوع له ولا
اعني جواب هذا الاستفهام كما تقدم **قوله** لانشائية في ان التشبيه الخ
اي لانشك ولا رد في ذلك فالمراد من الشهادة هنا الشك والبرر
وتطلق عند المتكلمين على ما يحل للناس ان يدلل وليس بدليل
وان شئت قلت كلام مزخرف الظاهر فاسد الباطن وعند الفقهاء
على ما ليس واضع الحل والحرمة وهو ما نثاره الادلة وقد علمت ان

المراد بها هذا الشك والتدود لان ذلك هو المراد بقربة الحال ولكل
 مقام يقال **قوله** في صور الاستقار بالكتابة كان الاولى حذف
 لفظ صورة لانه يؤمن ان المراد صور مقيمة الا ان يقال ان الاضافة
 للاستقار او للمجنس او ان لفظ صورة مفرد مضاف فهو جمع
 الصور والمراد بصورها موادها وامثلتها فتدبر **قوله** لا يكون
 مذكورا بلفظ المشبه به اي في التشبه الذي بنيت عليه الاستقار
 بالكتابة والافيجوز ان يكون مذكورا بلفظ المشبه به في تشبيه
 اخر كما يدل عليه كلامه الاتي ووجه من ذكر بلفظ المشبه به
 انه لو كان كذلك لكانت بصرحة والتالي باطل فلذا لم يفتقر المتقدم
قوله كما هو الخ راجع للمتي لا للتي كما لا يخفى **قوله** وانما الكلام الخ
 مرتبط بمجذوف معلوم من قوله لا شبهة الخ والتقدير فليس الكلام
 في ذلك وانما الكلام الخ **قوله** في وجوب ذكر الخ اي وعدم الوجوب
 ففيه اتفاق على حذف قوله تعالى سراويل تعيلم الخ اي والبرد واما
 ذلك **قوله** والحق عدم الوجوب الحق هو الحكم المطايع للواقع ويقال
 الباطل فهو الحكم المخالف للواقع كما بينه السعد في شرح الفقايد وغيره
 على وجه بان التقدير بالحق لا مساع له لانه يقتضي ان في المسئلة
 خلافا فانه شاع لتساوله في المحالمة وهي فرع الخلاف مع انه لم يعلم
 فيها ذلك ولو كان فيها خلاف لاستفيد من كلامهم ولو لموجها لانهم
 يتقرون لما هو ادنى من ذلك ورد بان كما يستعمل في المحالمة
 يستعمل في مقام التدود والاحتمال وما هنا من هذا القبيل فتدبر
قوله لجواز ان يشبه الخ تغليل لما قبله لكن فيه قصور لانه لا يشبه
 ما لو ذكر المشبه بغير لفظ الموضوع له وكان مجازا امر لا او كان
 كتابة فلو قال الحق لجواز ان يذكر بغير لفظ الموضوع له كان اولي

لشمله

في صورة الاستقار بالكتابة لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به كما هو في صور الاستقار بالمعجزة وانما الكلام
 في وجوب ذكر بلفظ الموضوع له والحق عدم الوجوب لجواز ان يشبه شي بامر بغير لفظ الموضوع له فيه
 ويشبه له

لشمله ما ذكر فاصل **قوله** شي اي كالذي يفشى الانسان عند
 الجوع والخوف من اثر الضرر في الآية التي يذكرونها المعجزة وقوله
 بامر بغير اي كاللباس والطعم المر البشع في تلك الآية وقوله ويستعمل
 لفظا لهما اي كلفظ اللباس وقوله فيه اي في ذلك الشيء وكذا
 الضمير في قوله ويثبت له وقوله شي من لوازم الاخر اي كالأذقة
 فانها من لوازم الاخر وهو الطعم المر البشع **قوله** فقد اجتمعت المصحة
 والمكنية اي بعد التعليلية وهو التفرج على قوله لجواز ان يشبه الخ
قوله مثاله قوله تعالى الخ استعمل بان المثال جزئي يذكرا لايضاح
 القاعدة ولم يفتقر في كلامه قاعدة حتى يذكر لها مثالا واحدا
 بان الكلام السابق متضمن لقاعدة خالصة المشبه في صورة الاستقار
 بالكتابة يجوز ان يكون مذكورا بغير لفظ الموضوع له فتفطن
قوله فاذا فهم الله الخ الضمير عايد للقرينة المذكورة في صدر الآية
 اعني قوله تعالى ضرب الله مثلا قرية الخ ولا بد من تقدير مضاف
 لان الاصل فاذا ان اهلها حذف المضاف ومثله في البليغ التمر من
 ان يحصى **قوله** فانه شبه الخ بقليل ما تضمنه التمثيل بالآية المذكورة
 من اجتماع المصحة والمكنية فيها وحاصل ما ذكر ان ما عني الا ان
 من اثر الضرر له حيث ان الاولى حيثية استمالة على من قام به
 ومن اجلها شبه باللباس والمقبول له المعجزة والثانية حيثية
 كراهية من قام به ومن اجلها شبه بالطعم المر البشع وطوى
 لفظ المشبه به ورمز اليه بشي من لوازمه وهو الاذقة فتدبر
قوله ما عني الانسان اي ما نزل به وقوله عند الجوع والخوف
 كذا في بعض النسخ وهو انشأ بالآية وفي بعضها عند الجوع فقط
 وعليه فقيه اتفاقا والتقدير عند الجوع والخوف اخذ من الآية

لشي بامر بغير لفظ الموضوع له ويستعمل لفظا لهما اي كلفظ اللباس والطعم المر البشع في تلك الآية التي يذكرونها المعجزة وقوله ويستعمل
 لفظا لهما اي كلفظ اللباس وقوله فيه اي في ذلك الشيء وكذا الضمير في قوله ويثبت له وقوله شي من لوازم الاخر اي كالأذقة
 فانها من لوازم الاخر وهو الطعم المر البشع **قوله** فقد اجتمعت المصحة والمكنية اي بعد التعليلية وهو التفرج على قوله لجواز ان يشبه الخ
قوله مثاله قوله تعالى الخ استعمل بان المثال جزئي يذكرا لايضاح القاعدة ولم يفتقر في كلامه قاعدة حتى يذكر لها مثالا واحدا
 بان الكلام السابق متضمن لقاعدة خالصة المشبه في صورة الاستقار بالكتابة يجوز ان يكون مذكورا بغير لفظ الموضوع له فتفطن
قوله فاذا فهم الله الخ الضمير عايد للقرينة المذكورة في صدر الآية اعني قوله تعالى ضرب الله مثلا قرية الخ ولا بد من تقدير مضاف
 لان الاصل فاذا ان اهلها حذف المضاف ومثله في البليغ التمر من ان يحصى **قوله** فانه شبه الخ بقليل ما تضمنه التمثيل بالآية المذكورة
 من اجتماع المصحة والمكنية فيها وحاصل ما ذكر ان ما عني الا ان من اثر الضرر له حيث ان الاولى حيثية استمالة على من قام به
 ومن اجلها شبه باللباس والمقبول له المعجزة والثانية حيثية كراهية من قام به ومن اجلها شبه بالطعم المر البشع وطوى
 لفظ المشبه به ورمز اليه بشي من لوازمه وهو الاذقة فتدبر **قوله** ما عني الانسان اي ما نزل به وقوله عند الجوع والخوف
 كذا في بعض النسخ وهو انشأ بالآية وفي بعضها عند الجوع فقط وعليه فقيه اتفاقا والتقدير عند الجوع والخوف اخذ من الآية

قوله من ان الضمير اي كالتخافة واصفرار اللون ولا يحق ان ذلك
بيان لما **قوله** من حيث الاشتغال اي من حيث اشتغاله على من قام به
كالاشتغال اللباس على لا يسهل فالجامع بينهما الاشتغال في كل **قوله**
باللباس المراد منه المدلول لا الدال لان التشبيه في المعاني مما تقدم
وايضاً القاعدة ان كل حكم ومن دعوى لفظ فهو وار دعوى مدلوله
الافريسيه كما في نحو كتبت زيداً فان المكتوب هو اللفظ بشهادة اللفظ
قوله فاستقبلته اسمه الضمير الاول لما عني الانسان والثاني
لللباس ثم ان امر يد منه المدلول كانه اضافه اسم اليه من تخافة
الدال للمدلول وان امر يد منه الدال وهو اللفظ كانه اضافه اسم
اليه من الاضافة التي للبيان وعلى هذا الاحتمال ففي كلامهم
استخدام حيث ذكر لفظ اللباس او لا بمعنى واعاد عليه الضمير
بمعنى اخر فتدبر **قوله** ومن حيث الكراهية اي من حيث كراهية من
قام به له كراهية ذائق الطعم المر البشع له فالجامع بينهما الكراهية
في كل **قوله** بالطعم المر البشع اعلم ان الطعم يضم الطاء الشئ المطعم
وبفتحها الكيفية التي يدركها الذائق وجعل بعضهم المراد هنا
الاول لكن الظاهر ان المراد الثاني لانه هو الذي يذاق كما يوجد
من كلام الشيخ الملوي **قوله** فيكون الخ اعترضه بعضهم بانهم يرمي
هنا على مذهب السكاك في المكسنة مع انه زيفه فيما تقدم للبيان
هذا الاعتراض مبني على ان الضمير المستتر في الفعل عايد للفظ
اللباس وعلى هذا الصنيع مسمى الشيخ الملوي في شرحه وجعل
بعضهم الضمير المذكور عايداً لقوله تعالى فاذا قمنا الله الخ على
منفي انه منقضي للاستفهام المخرجة نظر الاول والمكسنة
نظر الثاني وحسينه يصلح كلامه لكل من المذاهب الثلاثة

من ان الضمير من حيث الاشتغال باللباس فكيف له من حيث كراهية الطعم المر البشع فيكون استفهاماً

في الاستفهام بالكسنة وهذا كله على زيادة فلو كان بالياء المحنة واما
على قراءة بالتاء الغوقية كما في بعض النسخ فالضمير مايد للآية على
معنى انها منقضية لما ذكر وهذا يويد ان الضمير على قرأته
بالياء المحنة عايد لقوله تعالى فاذا قمنا الله الخ فتدبر **قوله**
نظر الى الاول اي الى التشبيه الاول وهو تشبيه ما عني الانسان
من حيث الاشتغال باللباس وقوله نظر الى الثاني اي الى
التشبيه الثاني وهو تشبيه ما عني الانسان من حيث كراهية
بالطعم المر البشع **قوله** وتكون الاضافة الخ اي نفسها على كلام
السكاك او اثباتها على كلام السلف كما يستفهم ان سنا الله تعالى
قوله العقد الثالث في تحقيق زينة الاستفهام بالكسنية
الخ انما اخرج لتحقيق ذلك لما فيه من الخلاف وانما قال في تحقيق
زينة الاستفهام بالكسنية ولم يقل في تحقيق الاستفهام الغضبية
اشارة الى ان تحقيقها هنا باعتبار انهما زينة المكسنة ومن متعلقاتها
لا باعتبار انهما قسم مستقل من اقسام الاستفهام فتدبر **قوله**
وما يذكر الخ عطف على مدح الخ الخفيف ليكون مسلطاً عليه
ايضاً لا على الخفيف نفسه واللافتة ان لم يحقق ما يدكر
الخ وليس كذلك لانه قد ذكر على غاية من التحقيق **قوله**
زيادة حال من ناب فاعل يذكر على تقدير مصداق اي زيادة
او بياناً عليه باسم الفاعل اي من ايد او باقياً على مصدر زينة
لنقص المبالغة على حد ما قالوه في نحو زينة عدل مصفطاً
ان ما يذكر لفظ الزيادة معنى فلا يصح الحالية حسنة لاقتضائها
ان ما يذكر نفس الزيادة وليس كذلك فتدبر **قوله** عليها اي
على تلك القرينة **قوله** من ملايمات المشبه به بفتح الباء وكسر

نظر الى الاول ومكسنة نظر الى الثاني وتكون الاضافة تحيلاً للعقد الثالث في تحقيق زينة استفهاماً بالكسنية بضم الكاف وما يذكر زيادة عليها

لكن الاحسن الكسر لان العلامة وان كانت مفاعلة من الجانبين
لكن الانسب اسنادها الى التابع اذ يحسن ان يقال المجازي تلاميذ
السبع دون العكس كما ان المجازي كانت مفاعلة من الجانبين
لكن الانسب اسنادها الى التابع اذ يحسن ان يقال جالس الوزير
السلطان دون العكس فتأمل **قوله** في نحو قولك الخ اي الكائنين
في نحو قولك الخ هو متعلق بمحذوف صفة للقرينة وما يذكّر زيادة
عليها وانما اورد المصم المثل مع ان الاجاز مطلوب في مثل هذه
الرسالة دفعا لما في الزيادة من الوحشة والغربة لا سيما لم يقرع
السمع الا ههنا فتدبر **قوله** محالب المسنة الخ الخالب جمع محلب كثير
من الخلب بمعنى الخدش والجراح وهو ظرف كل سبع طائر كان أولا
صايدا كان أولا او هو ظرف ما يصيد من الطير هكذا بالسرير
في عبارة القاموس قال بعضهم والظاهر انه استمرق الى اشتراك
المخلت بين معنيين احدهما ظرف السبع مطلقا وثانيها ظرف الطائر
الصايد وعلى كل فالظفر اعم مطلقا اذ الظاهر من ثبت اللفظة ان
الظفر عام للانسان والسبع الطائر وغير الطائر والصايد وغير
الصايد افاده بعض المحققين **قوله** نشبت بكسر ثمانية كمرحت اي
علقت علوقا حسيا وانما قيدناه بالحسي لاجل ان يكون من ملائمة
المشبه به فكونا ترشحا ونوقش كون ذلك ترشحا بانه انما يعد
ترشحا لو كان مشتا للمشبه وهو المسنة وهو انما نشبت هنا للمخالب
واجيب بان المخالب لما كان مثبتة للمسنة كان ما اثبت لها مثبتا
للمسنة لان المثبت للمثبت لشيء مثبت لذلك الشيء بواسطة
كونه مثبتا لما اثبت له فالنشب مثبتة للمشبه بواسطة قاله
المجدولي **قوله** وفيه خمس فرايد الصنير راجع للعقد الثالث

كما لا يخفى **قوله** الغريزة الاولى بين المص في هذه الفريدة مذهب السلف
في قرينة المسنة **قوله** ذهب السلف الى ان الامر الخ اي كالمخالب في
المثال المتقدم وقد اعترضه العصام بان كلامه يشمل الترشح فيقتضي
ان السلف يقولون بانه مسهل في معناه الحقيقي والتجوز انما هو
في الاثبات مع انهم لم ينهوا على ذلك ويقتضيت ايضا انهم يسمون
اثبات ذلك اسبقا في تخيلية مع انه لا يسمى بها عندهم الاثبات
قرينة المسنة واجيب بان ال في الامر للهدوء والمهدود الامر الذي
هو قرينة للاستقارح بالكناية كما اشار اليه الشيخ الملوك وهذا
اولى من الجواب بلا حيلة التقييد بالحسنة اي من حيث انه قرينة
فتدبر **قوله** الذي اثبت المشبه ليس المراد من اثباته له ما يبادر
منه وهو الحكم به عليه على وجه الاستدلال المراد من هو اعم
من ذلك فيشمل ما اضيف اليه كما في قولهم محالب المسنة فلا يشترط
الا سناد بين رافع ومرفوع كما في قولهم انشبت المسنة كما يبه عليه
الشيخ الملقبي **قوله** من خواص المسنة به اعترض بان هذا قد يخفى ج
الاظفار في نحو قولك اظفار المسنة الخ لا سيما ليست من خواص المسنة
به لتحققها في غير واجيب بانه ليس المراد بهما مطلق الاظفار
بل اظفار مخصوصة وهي التي لها دخل في الاغتسال ولا شك انها
لهذا الوصف من خواص المسنة به لانها لا تحقق الا فيه ولكن
ان يقول المراد انه من خواص المسنة به بالسنة للمشبه وان لم يكن
من خواصه بالسنة لغيره ولا شك ان الاظفار كذلك فتدبر **قوله**
مسئل اي لفظه فالصنير راجع للامر على تقدير مصاف ويمكن
ان الصنير راجع للامر لا بمعناه السابق بل بمعنى آخر وهو اللفظ
فيكون في كلام المصم استخدام فتأمل **قوله** وانما المجازي الاثبات

الغريزة الاولى ذهب السلف الى ان الامر الذي اثبت للمسنة من خواصها المشبه به مسهل في معناه الحقيقي وان المجازي الاثبات

وسمى استقاراً تخيلية ويكون بعدم انفكاك المكاني عنه وأما ذهب الخطيب الفريدي الثانية

مرتبطة بمحذوف معلوم ما تقدم والقدير فلا يجازى في اللفظ وأما المجاز
في الأبحاث أي في إثبات ذلك الأمر للمشيبه فهو من باب المجاز العقلي
الذي هو اسناد الشيء لغيره من هوله لمناسبة كما في قولك أنت الربيع
البقل **قوله** ويسمونه استقاراً تخيلية الصيرير راجع للثبات كذا
قال بعضهم وهو الموافق لما في التخصيص وجعله بعضهم راجعاً للأمر
المثبت وهو الذي يميل إليه كلام القضاة لكن المبادر الأول ثم إن
السمية بالاستقار لا يظهر لها وجه لأن الاستقار في الكلمة المستعملة
في غير ما وصفت له الخ أو استعمال الكلمة المذكورة وما هنا ليس
وأحد أمرها في التسمية بالتخييلية يظهر لها وجه وهو أنه يتجمل للسامع
من إثبات ذلك الأمر للمشيبه اتحاداً مع المشبه به والتمس بعضهم
للتسمية بالاستقار وجهها وهو أنه قد يستقيم للمشيبه إثبات الأمر
الذي يخص المشبه به لكن لا يخفى أن استقار ذلك لبيت من الاستقار
المصطلح عليها فتفطن **قوله** ويحكمون بعدم انفكاك المكاني عنه
عنها الصيرير الأول يرجع له لأن الشيء عبارة عن الاستقار
المكسبة وأما ذكر الصيرير نظر اللفظ لأن الصيرير الثاني يرجع للاستقار
التخييلية وحسب فاللفظ ويحكمون بعدم انفكاك الاستقار عن
عن الاستقار التخييلية واعترض على المصيرير بانهم كما يحكون
بذلك يحكون بعكسه فيحكمون بعدم انفكاك المكسبة عن التخييلية
وبالفلس ولو قال ويحكمون بتلازمها كان أولى وأجيب
بأنه سكت عن عدم انفكاك التخييلية عن المكسبة لموافقة صاحب
الكشاف عليه والذي يخالف فيه ليس إلا السكاكي قدبر **قوله**
والله ذهب الخطيب فهو موافق للسلف في رتبة الاستقار
بالكناية وأن خالفهم في الاستقار نفسها كما علم مما تقدم **قوله**

الفريدي

جواب صاحب الكشاف كونه استقاراً تخيلية للمالك المشبه كافي قوله تعالى ينقضون عهد الله

الفريدي الثانية بين المصيرير هذه الفريدي مذهب صاحب الكشاف
في رتبة الاستقار بالكناية **قوله** جواز صاحب الكشاف الخ أي في
بعض المواد وهو المادة التي شاع فيها استعمال لفظ ملايم المشبه
به في ملايم المشبه كما يرشد إلى ذلك عبارة الكشاف بخلاف البعض
الأخر وهو المادة التي لم يشع فيها ذلك وقد اختار المصيرير في الفريدي ٢
الرابعة أن المادة التي وجد بها للمشيبه ملايم يشبهه ملايم المشبه
به يستعار فيها لفظ ملايم المشبه به ملايم المشبه وأن لم يشع
استعماله فيه والتي لم يوجد فيها للمشيبه ملايم يشبهه ملايم المشبه به
يبقى فيها اللفظ على حقيقته فالله أعلم ما لصاحب الكشاف في
الشق الأول واحض منه في الشق الثاني خلافاً لمن يوجب اتحاداً
هذا واعترض على المصيرير بأن البقير بالجواز ينقض السو العارفين
مع انصنيع صاحب الكشاف يشع بأن ذلك راجح عنده وأجيب
بأن المراد بالجواز عدم الامتناع فنصدق بالرجحان فليسا مل **قوله**
كونه أي كونه ذلك الأمر لكن على تقدير مصداق والأصل كونه دال
ذلك الأمر ويمكن أن الصيرير راجع للأمر لكن لا بمعنى السابق بل
بمعنى آخر وهو اللفظ فيكون في كلام المصيرير استخدام كما تقدم يظهر
قوله استقاراً تخيلية المراد بالتخييلية هنا الصيريرية لا ما تقدم
للسكاكي في تفسير الاستقار إلى تخيلية وإلى تخيلية كذا قال
بعضهم ووجه أن صاحب الكشاف متقدم على السكاكي المحض
بهذا التفسير وليس وجهه أنه لا يصح كونه هذه الاستقار
تخيلية بمعنى أنها عند السكاكي كما يوجب فنامل **قوله** كافي قوله
تعالى ينقضون عهد الله أي وكافي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
ما كان حيث استقير البناء للمأ وطوى لفظ المشبه به على سبيل المكسبة

وسمى اسقار تخيلية

حيث اسقار الجبل للعهد والنقص لا يطاله الفريدة الثالثة جوار السكاكي كونه مستغلا في امر وهي تشبه بعضه الحقيقي

والسقيف الملع للتقوير واشتق منه ابلعي بمعنى غوري على سبيل البصر بحية
قوله حيث الخبيثة قليل لما تضمنه القليل بالاية من ان بها مكينة
فربها الحقيقية وتقريرا الاولى ان يقال سمى بشبه العهد الجبل والسقيف
اسم المشبه به للمشبه ثم حذف ورمز اليه بذكر شيء من لوازمه على
طريق الاسقار بالكناية وتقرير الثانية ان يقال شبه ابطال العهد
بالنقص الذي هو فك طاقان الجبل والسقيف له اسمه ولتقف منه
ينقصون بمعنى يطلون على طريق الاسقار البصر بحية **قوله**
سقيف الجبل للعهد اي على طريق المكينة كما علمت وقوله والنقص
لا يطاله عطف على قوله الجبل للعهد اي والسقيف النقص لا يطاله
على طريق البصر بحية كما تقدم **قوله** الفريدة الثالثة بين المصنفين
هذه الفريدة مذهب السكاكي في فريضة المكينة **قوله** جوار السكاكي الخ
اعترض بانه لم يعلم من كلامهم نسبة التجويز اليه فانه لم يحتمل
لان يكون على سبيل الجوارز او الوجوب واخبر بان المراد بالمراد الجوارز
عدم الامتناع فصدق بالوجوب على ان التحقق التفتت اني نقل
عن السكاكي انه قال وان فريضة المكينة اما امر معذر وهي او
امر محقق قال فذهب التجويز **قوله** كونه اي كون ذلك الامر
لكن على تقدير المضاف السابق ويمكن ان كتاب الاستخدام كما تقدم
قوله في امر وهي اما نسب للوهم لانه بسببه والاهون اعمال المفكر
كما تقدم **قوله** تشبهه بعناه الحقيقي معقول له وهو في المعنى قليل
لقوله مستغلا في امر وهي فكانه قال وانما استعماله في امر وهي
لتشبهه له بعناه الحقيقي **قوله** ويسمى اسقار تخيلية اي لانه
قد اسقيف لفظا ملايم المشبه به الامر متخيل وذلك كلفظ الاظفار
في قول الهذلي

واذا

واذا المكينة اشبت اظفارها الفيت كل نعمة لا تنفع
فانه لما تشبه المكينة بالسبع في الاعتناء احد الوهم مخترع لها اظفارا
كاظفار السبع فشبعت الصور التخيلية بالصورة الحقيقية والسقيف لفظ
الاظفار من المشبه به للمشبه واعلم ان الاسقار تخيلية قد تنفر
عند السكاكي عن المكينة ولم يدل بقول الشاعر
قوله لا استقني ما الملام فاني صب قد لم يثبت ما بكاني
فانه قد يورج للملام شيئا مشبها بالما والسقار لعله له مقارن تخيلية
غير تابعة للمكينة وردة الشيخ الخطيب بانه لا دليل له فيه لجوارز ان يكون
فيه مقارن بالكناية فيكون قد شبه الملام بشي مكره له ما وطوى
لفظ المشبه به ورمز اليه بشي من لوازمه وهو الماعلى طريق التخييل
ولجوارز ان يكون ما من باب اضافة المشبه به الى المشبه كما في جين
الما والاصل لا استقني الملام التشبه بالما فذكر **قوله** ولا يخفى انه
اي ما ذهب اليه السكاكي وقوله نقصف اي خروج عن الطريق الحادة
لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تيسر لها حاجة
فماثل **قوله** الفريدة الرابعة بين المصنفين هذه الفريدة المختار في فريضة
المكينة وهو ما صرح به السيد في حكمة المطول حيث قال بعد كلام
قرع وعلى هذا فانصا بط في فريضة الاسقار بالكناية ان يقال
اذ لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به كان باقيا على
معناه الاصلي وكان ما ثباته لهالة اسقار تخيلية كخالب المكينة
واظفارها وان كان له تابع يشبه الرادف المذكور كان مسقارا لذلك
التابع على طريق المصريح **قوله** انه اي الحال والشان وقد
صرح بقوله اذ لم يكن للمشبه المذكور الخ كما تقدم فليح **قوله** تابع
يشبه الخ لو قال تابع يناسب الخ لكان اولى لان كلامه يصدق

والا يخفى انه نقصف الفريدة الرابعة المختار في فريضة المكينة انه اذ لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه

بما اذا كان هناك تابع بينه وبينه تابع المشبه به علاقة غير المتأصلة
 لانه لم يتف الا التابع الذي بينه وبين تابع المشبه به متأصلة
 وقاوه حينئذ على حقيقة منوع كما قاله الحفيد وقد فهم بعضهم من
 عبارة الكشاف في تفسير قوله تعالى وضربت عليهم الذلة والمسكنة
 ان قرينة الممكنة بحار مرسل واجيب عن المص بأنه اراد بالمتأصلة
 هنا المتأصلة بأي علاقة من العلاقات المعبر عنها في جانب المحار
 فتدبر **قوله** رادف المشبه به عبر هذا بالرادف وفيما مر بالتابع للفتن
 وهو امر تكاف فحين من التعبير دفعا لثقل التكرار اللغوي **قوله**
 كان اي ذلك الرادف لكن على تقدير المضاف السابق او رتبك
 الاستخدام اللفظ السابق ايضا **قوله** وكان اثباته اي اثبات رادف
 المشبه به وقوله له اي للمتشبه **قوله** كالحال الممكنة اي فانه ليس
 للمتشبه الذي هو الممكنة تابع يشبه رادف المشبه به فيكون لفظ
 الخائب يافنا على معناه الحقيقي ويكون اثبات الخائب للممكنة
 مستقار تخيلية **قوله** وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف اي تحا
 في قوله تعالى ينقضون عهد الله فان المشبه الذي هو العهد له
 تابع وهو الابطال يشبه ذلك الرادف وهو النقص فيكون لفظ
 النقص مستقار الابطال على سبيل الاستقارة الصريحة وتقريرا
 واضح مما تقدم **قوله** كان اي ذلك الرادف على تقدير مضاف او
 يرتكب الاستخدام كما تقدم غير مر **قوله** لذلك التابع يعني تابع المشبه
قوله على طريق الصريح اي على طريق هو الصريح فالأضافة للسان
قوله الفريدة الخامسة بين المص في هذه الفريدة الشق الثاني
 من ترجمة هذا العقد وقد بين الشق الاول في الفريدة السابقة
قوله كما يسمى ما زاد الخ اعترض بان قرينة الاستقارة المصروفة

رادف المشبه به كان يافنا على معناه الحقيقي وكان اثباته لم استقار تخيلية كالحال الممكنة وان كان له تابع يشبه
 ذلك الرادف المذكور كان مستقار لذلك الرادف على طريق الصريح الفريدة الخامسة كما يسمى ما زاد الخ على
 قرينة المصروفة من ملامح السببه به ترشيحا

ليست من جنس الترشيح حتى يحتاج للاحتراز عنها بفيد الزيادة فكان الاول
 في التعبير ان يقول كما يسمى ملامح المشبه به في المصروفة ترشيحا الخ
 واجيب بأنه عبر بذلك لمشاكله قوله كذلك بعد ما زاد الخ لانه لا بد من
 التقييد بالزيادة فيه لكون قرينة الممكنة من جنس الترشيح ويعلم من جعل
 ذلك للمشاكله التي هي مشاكله الاول والثاني وهو لذلك لان القصد به
 تناسب المتجاوزين برادف الاول والثاني او رد الثاني للاول فكل منهما ضم
 مشاكله للآخر وذلك ان جعل المشاكل هنا باعتبار ان الاصل بعد ما زاد
 على قرينة الممكنة ترشيحا كما يسمى ما زاد الخ فيكون الثاني هو الذي
 شاكل الاول فتدبر **قوله** كذلك ناكيد للنشبه المستفاد من الكاف
 في قوله كما يسمى الخ **قوله** بعد ما زاد الخ عبر هنا بعد وفيما مر يسمى
 للفتن قال العصام ذلك ان يجعل جميع الملامح قرينة لمزيد الاعتناء
 اه وهو مبني على جواز تعدد القرينة وهو الحق خلافا لمن منعه **قوله**
 على قرينة الممكنة اي وكذا على قرينة التخيلية كذا قال العصام
 ونوقش بان قرينة التخيلية بالاعتقالاتية كالأضافة للممكنة
 فلا يلتبس بالترشيح بل نقل المجدولي ان التخيلية لا تحتاج لقرينة
 لان كونها قرينة الممكنة كافي في بيان معناها فهي كالمشاة من الامر بعين
 تدرك نفسها وعبرها لكن نقب بان ذلك من الموهوب ليسا من **قوله**
 من الملامح الال للعهد والمعهود ملامح المشبه به كما اشار اليه الشيخ
 المملوكي **قوله** لها اي للاستقارة الممكنة **قوله** ويجوز جعله ترشيحا الخ قال بعض
 المحققين لا مانع من ان يجعل ترشيحا للجمع اه **قوله** للتخيلية اي التي هي
 قرينة الممكنة على مذهب السلف بها وعلى مذهب السكاكي ايضا وقوله
 او للاستقارة الحقيقية اي التي هي قرينة الممكنة على مذهب صاحب الشا
 بها بالنسبة لبعض المواد وعلى المختار عند المص ايضا كما يعلم مما يأتي

كذلك يعد ما زاد الخ على قرينة الممكنة من الملامح ترشيحا لها ويجوز جعله ترشيحا للتخيلية او للاستقارة الحقيقية

فان لتتوحي الخلاف السابقة في قرينة المكينة ولو قال المص ويحوز جعله
ترجيحا لغيرتها على المذهب فيها كان اوضح منه **بقوله** اما الاستقار
الحقيقية فظاهر اي اما وجه جواز جعله ترجيحا للاستقار الحقيقية
فظاهر وهو انها استقار مصرحة والترجيح يكون للاستقار المصرحة
قوله وكذا التخيلية على ما ذهب اليه السكاكي يعني ان الاستقار
التخيلية على ما ذهب اليه السكاكي مثل الحقيقية في ظهور وجه
جواز جعله ترجيحا لها **قوله** لان التخيلية الخ ليست كالبان اذا كان ظاهرا
لم ينجح الى الاستدلال عليه لان الدليل انما يكون عا فيه حقا واجيب
بان ذلك ليس مستلزما وانما هو تنبيه واحظار بانك لان الظاهر
قد يغفل عنه فنه عليه والمفهوم انما هو الاستدلال عليه **قوله** فلان
الترجيح يكون للمجاز العقلي اي وفي محذوم من المجاز العقلي ومثلك
ذلك قول المتأخرين
احدنا بطريق الاحاديث بيننا وسالنا عن ان المعنى الاباطح
فانه قد ذكر الاعناق التي تلازم المسند اليه الحقيقي وهو القوم لان
السبل بمعنى السير على سبل الاستقار حقا ان يستدلهم وقد يندد الشارح
الى الاباطح جمع اباطح وهو المكان المنسج فيه دقاق الحصى منها واما زيا
وانما نحن الاعناق بالذكر لان سبلها تظلم سرعة السير وفي هذه البنية
وجوه اخر منها انه من باب الاستقار التخيلية في هيئة السير ومنها
انه من باب الاستقار المكينة في تشبه السابرين بالما وسال تخيل
قوله ايضا اي كما يكون للمتحققة والتخيلية على ما ذهب اليه السكاكي
قوله بذكر ملامح الخ باللتقير ان امر يدبها لترجيح المعنى المصدري او للابنية
ان امر يدب لفظ الملامح وما وافقه على لفظ والملاحية من حيث معناه
او على معنى ويحتاج التقدير بضاف بان يقال بذكر الملامح الخ **قوله**

اما الاستقار الحقيقية فظاهر وكذا التخيلية على ما ذهب اليه السكاكي
واما التخيلية على مذهب السابق فلا بد ان يكون الترجيح للمجاز العقلي بغير ما يلازم ما هو له

ماهر

ما له هو له ما وافقه على المسند اليه والصبر المنقلب بالجار يعود اليها واما
المضيد المنقلب فظاهر سياق كلام انصافه عايد لحوار العقلي وعليه فاللام
معنى عن اولام النسبة والمعنى حينئذ بذكر ما يلازم المسند اليه الذي
المجاز العقلي فرع منه او منسوب له ويحتمل انه عايد للبيان المفهوم
من المجاز العقلي او للمسند المفهوم من السياق والمعنى على هذين
الاحتمالين بذكر ما يلازم المسند اليه الذي لا يثبت او المسند له حقيقة
فتد **بقوله** كما يكون للمجاز العقلي المرسل الخ اي كما في قوله صلى الله
عليه وسلم محاطا لامهات المؤمنين رضي الله تعالى عنهم يسر عنك
لحوالي اطول لكن يد افاة قد ذكر فيه ما يلازم الموضوع له وهو اطول بنا
على احذه من الطول بضم الطاء المستدرة ضد القصر واما على اخذه من
الطول بفتحها بمعنى العتي فهو ترجيح لا يترشح لانه حينئذ من ملائمة
المعنى المجازي للفظ البدي الذي هو النعمة لاسن ملائمة المعنى الحقيقي
لذلك الذي هو الجارحة فاطلق اسم السبب الصوري على المسند
وانما كانت البدي صورا بالنعمة لان من شأنها ان تغدو عندها
وان لم تكن فاعلة لها حقيقة وروي كما في الحديث ان امهات المؤمنين
لما سمعن هذا الحديث صرخت يقينن اي سمعن ظنا منهن ان المراد من البدي
الحقيقة فلما سبقت بالموت الذين اعطا وهي ربيب بيت حبش عمن
ان المراد من البدي المعنى المجازي وهو النعمة **قوله** بذكر ما يلازم الموضوع
له لو قال بذكر ما يلازم المنقول عنه كان اولي ليشعل ترجيح المجاز
المرسل المبني على المجاز ويجاب بان انصاف المعنى المجمع عليه وعلى ما هو
الاكثر الا شهر واما المجاز المبني على المجاز فهو كونه محل خلاف قليل
نادر كما افاده بعض المحققين **قوله** وللتشبه اي كما في قول المص
فيا يقدم فتقلت فريد عوايد الخ بنا على ان قوله فريد عوايد من اضافة

كما يكون للمجاز العقلي المرسل بغير ما يلازم المعنى الحقيقي الموضوع له وكما يكون للتشبيه بذكر ما يلازم المسند له

والاستسقاء المصريح كما سبق ووجه القول بين ما يجعل رتبة المكسبة من ملايات المستببه ويجعل نفسه خبيلا
او كسفا خفيفة او يجعل اثباته خبيلا

المستببه به المستببه فانه قد ذكر فيه ما يلزم المستببه به وهو القلم والقعود ويصح
ان يجعل له بقوله الشاعر لاستقني ما الملام الوباء على جعله من اصنافه المستببه
به الى المستببه فانه قد ذكر فيه ما يلزم المستببه به وهو قوله لاستقني **قوله**
وللاستسقاء المصريح اي يحتاج في قولك رتبة اسد في الحمار له ليدفاه فانه قد
ذكر فيه اللبس الذي تلازم المستببه به ترتيبا للاستسقاء المصريح وقد اعترض
العصام على المص بانه كانا الاول ان يحذف قوله وللاستسقاء المصريح او يزيد
والمكسبة لان كلامها قد سبق فذكر احداها دون الاخرى تحكم وترجيح بلا ترجيح
واجيب بانه لم يتوقف للمكسبة هنا القابا لمقيس عليه الذي هو المصريح
فلم يلزم التحكم ولا الترجيح بل مرجح فليتامل **قوله** ووجه الفرق الاختص
وجه الفرق بين رتبة المكسبة وترتيبها دون رتبة المصريح وترتيبها لما علم
ما تقدم من ان رتبة المكسبة من جنس ترتيبها فقد تلبس به بخلاف رتبة
المصريح فاما ليست من جنس ترتيبها فلا يحتاج لوجه الفرق بينهما ثم يحتاج
الفرق بين رتبة المصريح وترتيبها وهو مثل ما قيل في وجه الفرق بين رتبة
المكسبة وترتيبها واعلم بنبه على المص انك لا تعلم بالمقاييس فاذا
قلت مثلا رتبة اسد انك لا تعلم على المص انك لا تعلم بالمقاييس فاذا
للمرجل عادة من الرمي فيجعل رتبة الرمي ووجه الفرق مشاهدة السامع
تجريد هذا وقد ذهب العصام الى ان وجه الفرق مشاهدة السامع
وادراكه للشيء اولا فاشاهده وادراكه اولا فهو الرتبة وما سواه
ترتيب او تجريد ورجح بان ما شاهد اولا هو الذي يدل على امرنا جعله
رتبة لكي ما ذكر المص اضبط لانه علف الامر على قوة الاختصاص والعلف
وذلك لا يختلف بخلاف ما ذكر العصام فذكر **قوله** ويجعل نفسه خبيلا اي
على مذهبه السكالي وقوله وللاستسقاء المصري تحقيقية اي على مذهب صاحب الشان
في بعض المواد وعلى اختيار المص كذا وقوله او اثباته خبيلا اي على مذهب
السلف وكذا على مذهب صاحب الكشاف في بعض المواد وعلى اختيار المص

كذلك

كذلك ففرض المص بذلك تفصيل المذهب فيها فتامل **قوله** وبين ما يجعل الخعاد
المص لفظا بين ثانيا مع ان الاولى كافيته اذ البينة لا تكون الا في مقعد وزيادة
الايضاح وقد جري ذلك على الالبسة كذا **قوله** قوة الاختصاص من مقضاها ان
حقيقة الاختصاص التي هي فرضي على من يقبل العقاون وليس كذلك
وقد يجب بان المراد بالاختصاص هنا مطلق الارباط والعلف وعلى
هذا افعلف العلف عليه فيما بعد علف نفسه لبيان المراد فذكر **قوله**
فاما اقوى الحق الصمد راجع للملايين بقطع الظن من كون احدها خفيا
رتبة او ترجحا والالكان فيه ركاكة كما ذكر بعض المحققين ونظروا لم يكن
احدها اقوى اختصاصا من الآخر وتظهر بعضهم انه يجوز جعل كل منهما
رتبة او ترجحا **قوله** وتعلقا قد علمت انه علف نفسه لبيان المراد وفي كلام
الشيخ الملو ي انه علف لا يزم على ملزم ولعله نظر لمعنى الاختصاص
الحقيقي **قوله** وما سواه ترجح اي وملوى الاقوى اختصاصا وتعلقا
ترجح وذلك كالشبه في قولك محال انك لا تعلم بقلان فان المحال اقوى
اختصاصا وتعلقا بالسبع من الشب لانها ملازمة له دائما بخلاف الشب
ولا يخفى ما في قوله وما سواه ترجح من حسن الاختتام حيث اشار بطريق الى
ما ذكره هو هو المص من هذا العلف وما سواه بمنزلة الترجيح في كونه لا يقصد
به الاستقوية وهذا اخر ما ليس به نقاني على هذا المتن الشريف وارا
الى المولى الخبير اللطيف من القوة والحول والمستفهم من الفعل والقول فانه
لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله
وصحبه اجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان النواع
من ذلك صحيحة يوم الاحد المبارك في شهر رمضان من شهر سنة الف
وما بين وست وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
واسرى التحية على يد كاتبها الفقير الى القتي على محمد المولي غفر الله

له ولوالديه وللمسلمين اجمعين
امين يارب العالمين وصلى
الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه
وسلم

وبين ما يجعل رتبة المكسبة او التخصيصية قوة الاختصاص بالمشبه فاما اقوى اختصاصا وتعلقا
به فانه اقوى وما سواه ترجح

بما ذكره المص من هذا العلف وما سواه بمنزلة الترجيح في كونه لا يقصد به الاستقوية وهذا اخر ما ليس به نقاني على هذا المتن الشريف وارا الى المولى الخبير اللطيف من القوة والحول والمستفهم من الفعل والقول فانه لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان النواع من ذلك صحيحة يوم الاحد المبارك في شهر رمضان من شهر سنة الف وما بين وست وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة واسرى التحية على يد كاتبها الفقير الى القتي على محمد المولي غفر الله